جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محاضرات في

ملتقى الحكم الراشد

موجهة لطلبة السنة الثانية علوم سياسية

من إعداد:

عبدالقادر حسين

السنة الجامعية: 2019-2020

المحاور الأساسية للملتقى

المحور الأول: ماهية الحكم الراشد

1- الإطار المفاهيمي للحكم الراشد

2- الإطار النظري للحكم الراشد

3- أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد (الأسباب السياسية، الأسباب الاقتصادية،الأسباب الاجتماعية)

4- الحكم الراشد (التعريف، الخصائص، الأسس النظرية)

المحور الثاني:الأسس النظرية للحكم الراشد

1- أسس الحكم الراشد في الإسلام

2- أسس الحكم الراشد حسب البنك الدولي

3- أسس الحكم الراشد حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المحور الثالث: فواعل الحكم الراشد وأبعاده

1- فواعل الحكم الراشد (الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني)

2- أبعاد الحكم الراشد (البعد السياسي،البعد الإداري (التقني)، البعد الاقتصادي والاجتماعي، البعد القانوني)

المحور الرابع: إشكالية العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية

1- الحكم الراشد كمقاربة للتنمية

2- طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية

3- مرتكزات العلاقة (الحكم راشد والتنمية)

المحور الخامس: الحكم الراشد " دراسة حالة التجربة الجزائرية"

1-اهتمام الجزائر بالحكم الراشد على المستوى الإفريقي

2-الاتحاد الإفريقي وآليات دعم الحكم الراشد

3-مبادرة الشراكة من أجل تنمية إفريقياNEPAD

4- الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء MAEP

المحور السادس: سبل تفعيل الحكم الراشد في الجزائر

1-رؤية إستراتيجية للتنمية

2-تفعيل المؤسسات الدستورية القائمة

3-بناء دولة ديمقراطية تقوم على القانون

4-تفعيل المجتمع المدني وتأسيس إعلام حر

تمهيد عام للمقياس: حتى منتصف عقد التسعينيات كانت أدبيات الأمم المتحدة تركز على مفهوم التمكين باعتباره إحدى الركائز للتنمية البشرية المستدامة، وإن تحقق التمكين يتطلب وجود الديمقراطية والحرية الاقتصادية والسلطة اللامركزية ومشاركة الجميع (الأفراد والمؤسسات غير الحكومية) في صنع القرار وتنفيذ خطط التنمية، وقد شاع استخدام المصطلحات التالية: المشاركة، التمكين، الديمقراطية، الشفافية، المساءلة، اللامركزية، الإدارة الصالحة، الحاكمية وغيرها.

مع نهاية عقد التسعينيات من القرن العشرين ثم التحول إلى الاستخدام المكثف لمفهوم الحاكمية والتي تعني الحكم الصالح (الراشد) باعتباره معبرا عن حسن الإدارة وجدية أسلوب الحكم في التعامل مع المجتمع وأفراده على أساس الحوار بين الحاكم والمحكوم ووجود أدوات المراقبة والمحاسبة وآليات فعالة وسليمة لاتخاذ القرارات التي تؤثر في حياة الأفراد، كما يعني إدارة المرافق العامة والموارد الطبيعية وفقا لأحكام القانون وبما يضمن نموها المستدام ويراعي حقوق الأفراد والمصلحة العامة بحيث يتم تحقيق هذه الأمور بطريقة خالية من سوء المعاملة أو الفساد الإداري، وتعد مراعاته لحقوق الإنسان المدنية، الثقافية،الاقتصادية، السياسية والاجتماعية بمثابة الامتحان الحقيقي لنزاهته في أية دولة من الدول، وحرصه على توفير الخدمات الاجتماعية والحاجات الأساسية ومنها السكن، الأمن الغذائي، الصحة والعدالة....، وإذا كان من الممكن قياسه بمدى نوعية أسلوب التنظيم والإدارة الذي يعني التقاليد والمؤسسات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة في أي بلد.

المشكلة البحثية: إن ما شهدته المجتمعات الحديثة من تطور أدى إلى تزايد مطالبها وضغوطاتها من أجل وضع هذه المطالب ضمن سياسات ناجحة وقرارات فعالة ولهذا يطالب المواطنون بالمشاركة في صناعة السياسات العامة واتخاذ القرارات وتسيير الشؤون العامة لانعدام الثقة في المسؤولين السياسيين إما لغياب المشروعية أو الفعالية في

وضع وتنفيذ السياسة العامة كما أن الإخفاقات في تنفيذ السياسات التنموية التي اقترحتها المؤسسات المالية الدولية أدى إلى انعكاسات سلبية على هذه المجتمعات مما أدى إلى وجود عدم الرضا، وفرض إصلاحات سياسية واقتصادية من طرف هذه المؤسسات الدولية وهو ما دفع بالعديد من الدول النامية إلى محاولة تطبيق الأسلوب الديمقراطي في الحكم ومحاولة تجسيد الحكم الراشد من أجل تحقيق الفعالية في تجسيد الشؤون العامة، وعليه تأتي هذه المحاضرات كمحاولة لتبسيط بعض المفاهيم المتعلقة بالحكم الراشد وإعطاء الطالب نظرة مفاهيمية وتحليلية لماهيته ومؤشرات قياسه، والبحث عن الجذور الفكرية وراءه، كما نعزز هذه الدراسة بدراسة حالة للتجربة الجزائرية للوقوف على المؤشرات الحقيقية وسبل تفعيله لتعزيز طريقة الحكم وسبل الأداء من خلال الإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية: **ما المقصود بالحكم الراشد وما آليات تفعيله من خلال دراسة التجربة الجزائرية ؟**

للإلمام بطبيعة الموضوع ثم استخدام **المقاربات المنهجية** التالية:

- **مقترب إدارة شؤون الدولة والمجتمع (الحكم الرشيد):** الذي يفيد استخدامه في الوقوف على أدوار الفاعلين الأساسيين في صنع السياسات العامة المحلية وشبكة العلاقات والتفاعلات بين هؤلاء الفاعلين، وهو ما يطلق عليه البعض شبكة السياسة وقد توالت الإسهامات بشأن تحديد مؤشرات وعناصر الحكم الجيد والحكم السيئ، فضعف التنمية سواء محليا أو وطنيا يرجع أساسا إلى تدهور السياسات العامة فيها والتي من أبرز مظاهرها غياب الديمقراطية واستشراء الفساد الإداري، وعدم ترسيخ مفهوم سيادة القانون، وغياب أو تآكل الشرعية السياسية، ومن ثم فان تجاوز هذه المشكلات يعتبر العنصر الحاسم في تفعيل التنمية، باعتبار أن حسن إدارة شؤون الدولة والمجتمع يعتبر من المحددات الأساسية لتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية والاستقرار السياسي.

- **المقاربة التشاركية:** تعرف بأنها إحدى منهجيات العمل المرتبطة بتدبير الشأن العام المحلي والوطني، وتعرف على أنها عبارة عن حلقة تواصل بين الأفراد والأطراف المعنية، تمكنهم من تحديد احتياجاتهم وأهدافهم والتزاماتهم، وتؤدي إلى قرارات مركزة تأخذ بعين الاعتبار آراء وتطلعات كل المجموعات والأطراف المعنية، باعتبار أن أي عمل تشاركي ينبغي أن يتضمن مجموعة عناصر، كالحوار، عنصر الالتزام الذي هو نتيجة للتواصل والحوار، عنصر الاعتماد على المعنيين المباشرين في تحديد الاحتياجات والأهداف، عنصر وضوح القرارات ودقتها، وتكمن أهمية المقاربة التشاركية في التنمية في أنها:

- تمكن من تحديد الاحتياجات الحقيقية للسكان وما ينبغي الاهتمام به من مشاريع.
- تساعد على تجاوز العوائق التي يمكن أن تنتج عن تصادم مقترحات الجهات والسلطات مع عادات وتطلعات السكان المحليين.
- تمكن الخبراء من رصد مدى أهمية المشاريع المقترحة وفعاليتها، وكذا إمكانية انجازها من عدمه.
- تمكن من خفض العمليات والمشاريع التنموية.
- الضمان الوحيد لإدماج المواطنين بشكل مباشر في التنمية وممارسة السلطة.

في المقاربة التشاركية المعتمدة نظريا، يمكن للأفراد في المجتمع الانتقال من مواقع القبول والتلقي السلبيين إلى مواقع النقاش والتقرير على الصعيدين المحلي والوطني، وتصبح بالتالي مشاركتهم المحلية ضمانا لصحة التقديرات التي تقوم عليها مختلف الخطط والبرامج، كما أن اعتماد المقاربة التشاركية بين القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكم المحلي في مجالات تشخيص الموارد وتحديد حاجيات وإمكانيات استثمارها يشكل في مفهوم التنمية شرطا رئيسيا للربط العضوي الجدلي بين النهوض بتنمية المجتمع من جهة وبين التطور الحكومي في مجال إقرار وتنفيذ السياسات التنموية على الصعيد الوطني من جهة آخرى.

- **المدخل التنموي:** برز هذا المدخل ليواجه التغيرات والتحولات التي تواجه الدول والتي انعكست في مشكلات متعددة تراوحت ما بين تعاطي المخدرات، البطالة، العنف، التطرف، إلى الشعور بالاغتراب وفقدان الهوية أو الذاتية، واستخدام هذا المدخل يفيد في الدور الذي يؤديه القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكم المحلي من خلال المشاركة الفعالة في تقديم المساعدات الضرورية والاهتمام بتوفير فرص العمل والقيام بعمليات التأهيل والتدريب والتنظيم والتسيير وبالتالي تحقيق التقدم والخروج من المشاكل المذكورة سابقا.

محاور الدراسة:

المحور الأول: ماهية الحكم الراشد

الإطار النظري للحكم الراشد

يعود بروز مفهوم الحكم الراشد إلى عدة أسباب سواء من الناحية العلمية أو النظرية، حيث يعتبر الحكم الراشد انعكاس لتطورات وتغيرات حديثة تجلت في التغير الذي طرأ في طبيعة دور الحكومة من جهة والتطورات المنهجية والأكاديمية من جهة أخرى إذ طرح المفهوم في سياقات اقتصادية، سياسية وثقافية وتأثر بمعطيات أخرى داخلية ودولية [1].

نشير إلى أن هناك عدة ترجمات لمصطلح الحكم (الحاكمية، المحكومية، الحوكمة، الحكامة،الحكمانية....) حيث نجد في اللغة العربية مصطلح الحكم، والذي يضفي على مفهوم الحكم في الوقت نفسه جلال العلم والحكمة والعدل على أساس من القاعدة القانونية، يقال : حكم أي قضى، ويقال حكم له وحكم عليه وحكم بينهم[2]، فالحكم يقوم على القضاء

[1]– سلوى الشعراوي جمعة و آخرون، **شؤون الدولة و المجتمع**، القاهرة : مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة، 2001، ص.04.

[2]– معجم الوسيط.

بين الناس ولكن وفق أي معيار؟[1] كما يعني الحكم (الحكمة) مما يتيح المجال لاعتبارها مبادئ سامية (الرحمة فوق العدل أو المصلحة العامة، في القضاء والعدل هو أحد معاني الحكمة و(المحكمة) هي هيئة قضائية تتولى الفصل في المنازعات، والحاكم هو من نصب للحكم بين الناس، وينطوي التنصيب من قبل أخر منطقيا على إمكانية التنحية، الذي ينطوي بدوره على مساءلة الحاكم ويشتق من المصدر الثلاثي (تحكم) أي استبد، ولا ريب في ضوء كون العدل قيمة عليا، أن الاستبداد موجب للعزل

في كتاب الماوردي "**الأحكام السلطانية والولايات الدينية** " الذي يشير إلى ربط حكم السلطة بالسلطان والسلطانية، وإلى المعجم العربي الأساسي للناطقين باللغة العربية ومتعلميها الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الذي ورد فيه لفظ الحكمة، وتعني معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم أو معرفة الحق لذاته، ومعرفة الخير لأجل العمل به.

- كما يعني المصطلح العلم والتفقه حيث ورد في القران الكريم :" ولقد أتينا لقمان الحكمة "
- في لسان العرب الحكمة تعني العدل
- قاموس المرد الكبير لمنير البعلبكي (ترجمها إلى الحاكمة)
- تتبنى الأمم المتحدة مفهوم الحاكمية حيث يستخدم مفهوم الحكم الصالح منذ عقدين من الزمن من قبل مؤسسات الأمم المتحدة لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطوري وتنموي وتقدمي أي أن الحكم الصالح هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملزمة بتطوير موارد المجتمع وبتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم.[2]

– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002.(أنظر أيضا: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي 2003.ص 104.[1]

[2]- حسن كريم ،مفهوم الحكم الصالح ، **في الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004،ص: 96.

أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد

إن الإخفاقات في تنفيذ السياسات التنموية التي اقترحتها المؤسسات المالية الدولية أدت إلى انعكاسات سلبية على هذه المجتمعات مما أدى كذلك إلى وجود عدم الرضا من طرف مجموعات المجتمع المدني، وفرض إصلاحات سياسية واقتصادية من طرف هذه المؤسسات الدولية وهذا ما دفع بالعديد من الدول النامية إلى محاولة تطبيق الأسلوب الديمقراطي في الحكم ومحاولة تجسيد الحكم الراشد من أجل تحقيق الفعالية والفاعلية في تجسيد الشؤون العامة، وعليه يمكن حصر الأسباب الأساسية لظهور مفهوم الحكم الراشد إلى أسباب سياسية، اقتصادية واجتماعية .

الأسباب السياسية

1- خصوصية المنطقة العربية بالمقارنة مع بقية المناطق في العالم حيث إن إدارة الحكم أضعف في هذه المنطقة من كل مناطق العالم الأخرى وهذا ما بينته دراسة البنك الدولي[1]، وتقرير التنمية الإنسانية العربية.[2]

2- غياب دولة المواطن ومفهوم المواطنة حيث إن طبيعة الدولة وشرعيتها لا تقومان على تعاقد بين الحكام والمحكومين يتأسس على المواطنة والحقوق والواجبات، وهذا ما يؤدي إلى غياب الحقوق الأساسية للمواطن، وقيام الدولة على أسس العصبيات والتضامنيات القبلية والطائفية والجهوية والدينية وغيرها، مما يسبب أزمة شرعية لكثير من هذه الأنظمة، ويحرم المواطنين من حقوقهم، فتقدم الدولة الخدمات وكأنها هبات ممنوحة من الحاكم وليست حقوقا للمواطن.

3- النمو الكبير لأجهزة البيروقراطية والإدارة العامة، وترهل الإدارة وتقادمها، وازدياد العجز في الميزانيات، وارتفاع المديونية وانخفاض الإنتاجية حيث تستعمل الدولة كمكان

[1]- التقرير عن التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا (الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، ص 07.

[2]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، ص ص : 103-106.

لتقاسم وتوزيع المغانم على حساب الاقتصاد الوطني.[1] مع عدم محاولة الأجهزة الحكومية التكيف مع المتطلبات المتغيرة والمتسارعة للمجتمعات المتقدمة.

4- إرجاع الصعوبات التي تواجه مسألة التنمية في إفريقيا عامة إلى أزمة الحكم، ما أدى إلى تقديم مجموعة من المبادئ تؤسس لمفهوم الحكم الراشد مثل الشفافية، المساءلة، مكافحة الفساد، احترام حقوق الإنسان، تقليص دور الدولة وخفض النفقات العامة، اللامركزية.[2]

5- ضعف بنية المؤسسات السياسية والإدارية، وغياب أو ضعف نظم المحاسبة والمساءلة في نظم حكم فيها الكثير من شخصنة السلطة، وعدم الفصل بين العام والخاص.

6- سيادة نمط الدولة الأمنية التي تتبع سياسة الاحتواء القمعي، فتضبط حركة المجتمع المدني، وتصادر استقلالية النقابات والأحزاب من خلال آليات الترهيب وآلية الضبط والسيطرة، مع استمرار دور متناقض لسياسات الاحتواء الاجتماعي عبر دولة الرعاية والتدخل.[3]

7- الاختلاف في موضوع تمكين المرأة و مساواتها في المنطقة العربية حيث إن قياس تمكين النوع للدول العربية يكشف عن موقعها في أسفل الترتيب وهذا ما بينه تقرير التنمية الإنسانية العربية، ما يعكس ضعف مشاركتها في الحياة السياسية والحياة العامة.

8- عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع التأكيد على المساواة بين الجنسين مع تزايد دور المنظمات غير الحكومية[4] على المستويين الدولي و الوطني .[1]

---

[1]- حسن كريم ، **مرجع سابق** ، ص 108.

[2]- رضوان بروسي ، "الدمقرطة و الحكم الراشد في إفريقيا ، دراسة في المداخل النظرية الآليات و العمليات ، و مؤشرات قياس نوعية الحكم "،**رسالة ماجستير في العلوم السياسية**، جامعة باتنة : كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، 2008-2009 ،ص 122.

[3]- خلدون حسن النقيب ، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر** ، **دراسة بنائية مقارنة**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1991، ص ص :188-195.

[4]- لم يتم الاعتراف بالمنظمات غير الحكومية من الناحية القانونية على المستوى الدولي إلا في عهد هيئة الأمم ،فقد بين القرار 288الصادر في 07 فبراير 1950 عن المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للأمم المتحدة تصورا قانونيا لهذه الهيئات بأنها : "كل منظمة دولية لم يتم إنشاؤها بموجب اتفاقيات بين الحكومات بما فيها المنظمات التي يقبل= =إعطاء تعيينهم السلطات الحكومية بشرط لا يعرقل الأعضاء المنتمين إلى هذه الفئة حرية التعبير داخل هذه المنظمات"

9- عدم الاستقرار السياسي حيث تعاني معظم دول العام الثالث من شدة وطأة الصراعات الداخلية حيث تنتج هذه الصراعات عن أزمات اقتصادية وتدهور الوضعية الاجتماعية والفتن الطائفية ..الخ، إلا أن العامل الأساسي الذي أثر على استقرار الدول هو عدم فسح الأنظمة الحاكمة المجال لمجتمعاتها المدنية من أجل المشاركة في الحكم واختيار من يمثلهم داخل المجالس الشعبية، وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان وعرقلة تطوير منظومة القيم الديمقراطية (المشاركة، الانتخابات، التداول السلمي على السلطة ....)[2]

10- تعثر عمليات التحول الديمقراطي في الدول النامية وبخاصة في الوطن العربي حيث لم تشهد هذه الأخيرة نقلات نوعية اتجاه تعزيز الديمقراطية بل تشهد هذه الأخيرة نقلات نوعية اتجاه تعزيز الديمقراطية بل شهد على العكس عددا من الانتكاسات في هذا الصدد تمثلت بانضمام دولة عربية أخرى إلى شريحة الدول التي لا تقيد دساتير ها مدة بقاء رأس الدولة في الحكم وهي الجزائر.[3]

الأسباب الاقتصادية

1- الانتقال من التركيز على الدولة والتنمية إلى الاهتمام أكثر بانتقال الأنظمة التسلطية في القارة الإفريقية إلى أنظمة تأخذ بنظام التعددية الحزبية والديمقراطية الليبرالية، حيث اعتبرت هذه الأخيرة كشرط للإصلاح الاقتصادي والوصول إلى التنمية، إضافة إلى الحكم الراشد الذي يجمع بين المضمون السياسي والمؤسساتي والاقتصادي.

، كما تعرف بأنها "تجمعات لأشخاص و جمعيات تنشا بحرية بموجب مبادرة خاصة و تمارس نشاطا دوليا ذا مصلحة عامة دون نية الربح و هدا خارج كل انشغال ذا طابع وطني.(أنظر شريفي شريف ، المنظمات الغير الحكومية و دورها في ترقية و حماية حقوق الإنسان في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام ، 2008/2007).

[1]- قوي بوحنية ، "دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد "، ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر : واقع و تحديات "، جامعة حسيبة بن بوعلي ، 16-17ديسمبر 2008، ص 02.

[2]- يوسف أزروال ، "الحكم الراشد بين الأسس النظرية و آليات التطبيق : دراسة في واقع التجربة الجزائرية "،**مذكرة ماجستير في العلوم السياسية** ، جامعة باتنة : قسم العلوم السياسية ، 2008-2009،ص 18.

[3]- مسعد نيفين ، أحمد يوسف أحمد ، "حال الأمة العربية 2008-2008أمة في خطر "، **المستقبل العربي** ، د ون تاريخ ، ص 18.

2- سيادة نمط الدولة الريعية أو شبه الريعية التي تعتمد على موارد أولية أو مصادر تأتي من الخارج، أو تعتمد على الطلب الخارجي لسلعة أساسية مثل سلعة النفط الخام أو تعتمد على السياحة و تجارب الترانزيت وتحويلات العاملين بالخارج، والقروض والاستثمارات الأجنبية وضريبة مرور السفن في القناة البحرية، وهذا أدى إلى أن تكون الدولة معنية أساسا بالتوزيع وبإعادة التوزيع دون أن تكون مهتمة بالإنتاج من جهة، وبتحصيل الضرائب من جهة أخرى كما هو الحال لدى العديد من الدول النفطية الغنية.[1]

3- فشل الدولة وعجزها على أن تكون المحرك الرئيسي للتنمية حيث تتعايش حالة استثنائية من العجز التنموي والإخفاق الوطني، قوميا وإنسانيا، خاصة مع تسلل الفساد إلى المؤسسات التي يفترض أن تكون في مقدمة الحرب عليه وهي القضاء والمجالس النيابية.

4-ظهور فكرة بديلة تستند إلى الفكر الاقتصادي النيوليبرالي وتدعو إلى انسحاب الدولة إلى أقصى حد ممكن، وترك عمليات التنمية لآليات السوق والمنافسة، وثم التركيز على الإنتاجية والربحية وتقليص حجم الدولة عبر الخصخصة، لكن هذه الخطة لم تؤد إلى نتائج مرضية في الكثير من الدول النامية، وكان لها نتائج اجتماعية سلبية عطلت حتى النمو الاقتصادي .[2]وهكذا كان من الضروري إشراك القطاع الخاص في عملية إدارة شؤون الدولة والمجتمع حيث يلعب دور أساسي في عملية التنمية وما ساعد على اتساع دور القطاع الخاص ذلك التغير الجوهري في القواعد والأسس التي تحكم النظام العالمي، حيث زاد الاعتماد المتبادل بين الدول وكذا زيادة اندماج السوق وتعميق حدة المنافسة نتيجة تحرير التجارة الدولية، ولجوء معظم الدول إلى المؤسسات المالية الدولية التي تمثل مثلث النظام الاقتصادي الدولي[3].

[1] -LantPritchelt et Daniel Kaufman ,"liberté publique et démocratie et réussite des investissements publiques"finance et développement , mars 1998,pp.26-27.

[2] -United nations development programme(PNUD)New York , 1997.

[3]- المقصود به ، صندوق النقد الدولي ، منظمة التجارة العالمية ، البنك الدولي.

5- اقتصاديات الدول النامية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية حيث تعرف حركة البورصات اضطرابات شديدة جراء تركها مسرحا لمضاربات رأس المال الأجنبي والأموال السريعة الحركة ويسجل خسارة هذه البلدان من انتكاسات البورصة والتراجع المتوقع في حجم التجارة والاستثمار والتحويلات والسياحة ما يقرب من 2.5 تريليون دولار وهكذا تعكس الأزمات المالية التي تواجه الدول عجزها عن تلبية احتياجات المواطنين، هذا ما أدى إلى إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في عمليات التنمية للقضاء على الفقر والأمراض ونقص التعليم.[1]

6- ارتفاع المديونية الخارجية التي من شأنها أن تنعكس على الأزمات المالية للدول النامية، زيادة على ارتفاع مستويات الفقر، وضعف القدرة الشرائية، وتدهور موازين المدفوعات، وانخفاض كفاءة البنية الأساسية [2]حيث تتأثر هذه المؤشرات بحركة الأسعار النفطية، حيث أن الدول المصدرة للنفط معرضة لتراجع كبير في معدلات نموها الاقتصادي مقابل استفادة الدول المستوردة للنفط من انخفاض أسعاره، علما أن الدول المستوردة والمصدرة معا تتأثر بتراجع التجارة الدولية و حركة السياحة العالمية و تناقض تحويلات العاملين في الخارج.

الأسباب الاجتماعية

1- إهمال المشكلات التنموية الرئيسية كالفقر والبطالة وبالتالي ضعف مستوى التنمية البشرية، ولإهمال القضايا الاجتماعية نتائج سلبية بعيدة المدى كسوء التغذية ومشاكل قطاعي الصحة والتربية.

2- تدهور عدالة توزيع الدخل والثروة مما يقلل من الكفاءة المجتمعية ويعطل فرص التنمية، ويوطد استشراء الفساد على وجه الخصوص من أسس سوء الحكم من خلال قيام علاقة بين السلطة السياسية والثروة، بحيث تصبح غاية نسق الحكم ضمان مصالح القلة المهيمنة

[1]- إيهاب الدسوقي ، "دور القطاع الخاص في إدارة شؤون الدولة و المجتمع " في إدارة شؤون الدولة و المجتمع ، مرجع سابق ، ص 103.

[2]- يوسف أزروال، **مرجع سابق** ، ص 21.

على مقاليد السلطة والثروة وليس الصالح العام، الأمر الذي ينعكس في تهميش الغالبية أو إقصاءها.

3- عدم قدرة الدول المتخلفة على التجاوب مع التطورات التكنولوجية على المستوى الدولي نتيجة الانتشار الواسع للجهل والأمية.

4- الانفجار السكاني وبروز الزيادات الضخمة في عدد السكان، وما تفرضه هذه الزيادات من زيادة موازية في الحاجات والمتطلبات المختلفة والأخذ بأنماط جديدة من التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، مما استدعى إحداث تطوير في نظم الإدارة المحلية في الدول المتقدمة والنامية على السواء.[1]

5- الثورة الحضرية وتتمثل في الاتجاه الواضح نحو حياة المدينة والهجرة من الريف والقرية إلى المدينة.

الحكم الراشد (التعريف،الخصائص، الأسس النظرية)

مفهوم الحكم الراشد

كغيره من المفاهيم التي يتم ترجمتها من اللغة الانجليزية أو الفرنسية إلى اللغة العربية، تعترضه عدة إشكاليات فيما يخص إعطاء مفهوم واضح وجامع للحكم الراشد، وأبرز هذه الإشكاليات التي تقوم حول المفهوم هي عدم وجود ترجمة واحدة متفق عليها بالإضافة إلى عدم وجود ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس المعنى والدلالات التي تعكسها اللغة الانجليزية.

تعريف الحكم

إن مفهوم الحكم هو مفهوم (Polysémique) يحمل معاني متعددة ولهذا يصعب تحديده، ويستخدم في حقول معرفية ومجالات عمل مختلفة وفي فضاءات إقليمية و اجتماعية

[1]- بومدين طاشمة ، "الحكم الراشد و مشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول : التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر : واقع و تحديات ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، 16-17ديسمبر 2008.

متنوعة[1]، وقد ظهر مصطلح الحكم لأول مرة في القرن12 ميلادي في فرنسا[2] ، حيث استخدم اللفظ الفرنسي "Gouvernance"كمرادف لمصطلح الحكومة (Gouvernement) (أسلوب و فن الحكم) أو أسلوب إدارة شؤون الدولة، وابتدءا من سنة 1478استخدم المصطلح للتعيين الإداري والقانوني في بعض المدن شمال فرنسا التي كانت تحت السيطرة الهولندية، ويرى محمد عابد الجابري أن ترجمة اللفظ الانجليزي "Governance"إلى لفظ الحكم باللغة العربية لا يعكس المعنى الحقيقي للمفهوم الذي يعبر حسب النيوليبرالية عن الجمع بين الرقابة من أعلى (الدولة) والرقابة من أسفل (منظمات المجتمع المدني)، وقد ظهر مصطلح الحكم بشكله المعاصر عندما أحياه البنك الدولي في تقريره حول التنمية في إفريقيا جنوب الصحراء 1989، حيث طرح المفهوم كمقاربة تحمل البعد السياسي والمؤسسي لاستراتيجيات التنمية وسياسات التعديل الهيكلي، ومبادئ الحكم الراشد(الشفافية، المساءلة، مكافحة الفساد، احترام حقوق الإنسان، اللامركزية، تقليص دور الدولة وخفض النفقات العامة وهي المبادئ التي أصبحت تشكل محتوى وعناصر للمشروطية في إطار إجماع واشنطن، هذه المقاربة لم تقتصر على البنك الدولي وإنما امتدت لتصبح على رأس أجندة مؤسسات التنمية الدولية الأخرى مثل صندوق النقد الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لجنة المساعدة من أجل التنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .[3]

<u>تعريف الحكم الراشد</u>

لا تبنى الديمقراطيات بمجرد تنظيم الأحزاب السياسية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة فحسب، وإذا كانت فرصة المواطنين محدودة في توصيل أرائهم إلى ممثليهم خلال

[1] -François CASTAING, " la gouvernance: Défis d'une approche non normative", Revue IDARA (numérospécial), actes du colloque international sur la gouvernance, Alger 20 – 21 Novembre 2005, Vol 15, N° 2,2005, p 9

[2]-RIADH BOURICHE ,"la gouvernance" (la conférence de la bonne gouvernance :université de Sétif ,8-9Avril 2007),p.213.

[3] -Ali KAZANCIGIL," la gouvernance : itinéraires d'un concept ".In : Javier SANTISO, la recherche dela démocratie, p122.

الفترات الانتخابية ومساءلة من ينتخبونهم على ما يتخذونه من قرارات، فإنهم إنما يسلمون ممثليهم شيكات على بياض طوال مدة انتخابهم، ولكن مفتاح البناء الناجح للديمقراطيات والإصلاحات الاقتصادية هو الحكم الديمقراطي الصالح الذي يشمل التقاليد والمؤسسات والإجراءات التي تحدد كيفية صنع قرارات الحكومة بصفة يومية .

يحتاج الحكم الديمقراطي الصالح إلى وسائل يمكن للمواطنين بواسطتها المشاركة بصفة منتظمة في صنع السياسات، وتخشى الحكومات في الغالب أن يؤدي ذلك إلى جعل عملية صنع القرار بطيئة، لكن كلما كانت عملية صنع القرار أكثر شمولا لجميع الأطراف، كلما كانت القوانين واللوائح والإجراءات الصادرة عنها أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين، وكذلك يحتاج الحكم الديمقراطي الصالح إلى مؤسسات قابلة للمحاسبة والمساءلة حتى لا تسيء استخدام السلطة، وتميل القواعد الدستورية التي تنظم كيفية توزيع السلطة ومراجعتها وموازنتها، والتي تسمى في الغالب الآليات الأفقية للمساءلة، إلى أن تكون مؤثرة في الحيلولة دون إساءة استخدام السلطة المرتبطة بالأعمال الروتينية أو اليومية أو المكتبية، وهنا يأتي الدور الذي يلعبه الحكم الصالح حتى يتميز عن الحكم السيء.[1]

كيف يضمن المواطنون أن تقوم الحكومة، خاصة تلك الهيئات التي لا تقع مباشرة تحت رقابة الأعضاء المنتخبين، بالوفاء بالتزاماتها وتطبيق وتنفيذ السياسات المذكورة بسرعة وبطريقة سليمة ومستقيمة ؟ وماذا يحدث عندما يتعرض المواطن للضرر بسبب فعل أو

---

[1]- خصائص الحكم السيء (غير الصالح) :

* الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح بين المصالح الخاصة و المصلحة العامة ، و بين المال العام و الخاص ، و ينحو بشكل دائم إلى استخدام الموارد العامة و استغلالها لصالح مصلحة خاصة .
* الحكم الذي ينقصه الإطار القانوني ، و لا يطبق مفهوم حكم القانون بحيث تطبق القوانين استنسابيا و تعسفيا ، و يعفي المسؤولين أنفسهم من تطبيق القوانين .
* الحكم الذي لديه عدد كبير من المعوقات القانونية و الإجرائية أمام الاستثمار الإنتاجي بما يدفع نحو أنشطة الربح الريعي و المضاربات .
* الحكم الذي يتميز بوجود أولويات تتعارض مع التنمية و تدفع نحو الهدر في الموارد المتاحة و سوء استخدامها .
* الحكم الذي يتميز بوجود قاعدة ضيقة أو مغلقة و غير شفافة للمعلومات، و لعمليات صنع القرار بشكل عام، و عمليات وضع السياسات العامة بشكل خاص.
* الحكم الذي يتميز بوجود الفساد و انتشار آلياته و ثقافته بما في ذلك القيم التي بما في ذلك القيم التي تتسامح مع الفساد.
* الحكم الذي يتميز باهتزاز شرعية الحكم و ضعف ثقة المواطنين به ن مما قد يدفع إلى انتشار القمع و مصادرة الحريات و انتهاك حقوق الإنسان و سيادة التسلط.(انظر حسن كريم ، مفهوم الحكم الصالح و معاييره ، **في الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية** ، مرجع سابق ، ص 101.)

قرار قامت به الحكومة أو أخفقت في القيام به ؟ من الواضح أن عمليات التصويت المتقطعة ليست كافية لحل مثل هذه المشاكل، وبالمثل يعتبر الدخول في قضايا ضد الحكومة لحل المشاكل الصغيرة أو المسائل الروتينية أسلوبا مضيعا للوقت وباهظ التكاليف وغير عملي، ومن ثم يحتاج الحكم الديمقراطي الصالح أيضا إلى آليات يتمكن المواطن من خلالها وبطريقة نظامية وغير مكلفة من التظلم من الاجراءت الحكومية بما يؤدي إلى تحسين فعالية الحكم الصالح، من خلال هذا التقديم نحاول إبراز أهم التعريفات لمصطلح الحكم الراشد:

الموسوعة السياسية: عرفته الموسوعة السياسية بمعنى الإصلاح وجاء فيها بأنه: "تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها ،وهو بخلاف الثورة ليس إلا تحسين في النظام السياسي و الاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام ،أنه أشبه ما يكون بإقامة الدعائم التي تساند المبنى لكي لا ينهار وعادة ما يستعمل الإصلاح لمنع الثورة من القيام أو من أجل تأخيرها.[1]

المعجم الوسيط: حكم اسم وهو مصدر حكم وورد الحكم بمعنى القضاء والحاكم من نصب للحكم بين الناس، ويعرف الحكم في الشرع بأنه القول بالحل والحرمة ونحوهما.[2] أما رشيد اسم الجمع رشداء، الرشيد من أسماء الله الحسنى، والرشيد حسن التقدير، والرشيد المرشد والرشيد من بلغ لسن الرشد ، هو رشيد عاقل هادئ رشيد يرشد رشدا ورشادا فهو رشيد والمفعول مرشود ويأتي رشيد بمعنى المرشد إلى الطريق المستقيم[3]

المعجم العربي لمصطلحات الانتخابات: الحوكمة طريقة في فهم السلطة وممارستها، من سمات الحوكمة الجيدة التمتع بمستوى جيد من التنظيم والكفاءة وهو ما يمكن قياسه وفق

---

[1]– عبد الوهاب الكيالي (وآخرون)، **الموسوعة السياسية** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ج2، ط2، 1990، ص. 241.

[2]– مجموعة مؤلفين، **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية، ط4، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004، ص.190.

[3]– عبدالعظيم بن محسن الحمدي، **الحكم الرشيد في صدر الدولة الاسلامية والاتجاهات المعاصرة دراسة مقارنة**، اليمن : دار صفاء، 2018، ط1ص.10

عدة معايير الانجاز والشفافية والمشاركة ومشاطرة المسؤوليات ويسمى الحكم الرشيد في العراق وفلسطين واليمن.[1]

هو في علم الإدارة التقاليد والهيئات التي من خلالها تمارس السلطة.

الحكم هو بدل جهد معين لتحقيق إجماع ووفاق في إطار تسيير الشؤون العامة، ويرد الحكم والملك والسلطان بمعنى واحد وهو السلطة التي تنفذ المحاكم.[2]

تعريف البنك الدولي: لقد قدم البنك الدولي أول تعريف للمفهوم حيث عرفه بأنه أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية.أي أنه أسلوب و طريقة لممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية[3] وهو في هذه الجزئية يكاد يقترب من تعريف عالم السياسة الأمريكي "ديفيد إستون" لعلم السياسة (التوزيع السلطوي للقيم) كلاهما يتضمن ممارسة السلطة أو القوة في توزيع القيم ... استخدم إستون السلطة في تعريفه بينما البنك الدولي حرص على استخدام كلمة القوة (تشمل السلطة والنفوذ) وتعبر أيضا عن الأساليب الرسمية وغير الرسمية في الإدارة والحكم وبالتالي تسمح بوجود أدوار فاعلين رسميين وغير رسميين.[4] وينطلق البنك الدولي من فكرة تطوير المؤسسات (مجموعة القواعد الرسمية وغير الرسمية[5] وسلوكات الأفراد والمنظمات ويتضمن العمليات والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلد ما،

---

[1]– **المرجع نفسه**، ص.11.

[2]– تقي الدين النبهاني، **نظام الحكم في الإسلام**، القاهرة: منشورات حزب التحرير، ط2،2002،ص.15.

[3]-Daniel Kaufman,"Repenser la bonne gouvernance:dialogue sur la gouvernance et développement au
Moyen-orient et en Afrique du nord"(Paris ,Beyrouth,Rabat et Washington :AC.21Novembre2003).p3.
voir le site :<http://www.worldbank .org/wbi/gouvernance.

[4]

[5]- الرسمية : الدستور ، القوانين ، التنظيمات ، النظام السياسي .
غير الرسمية : الثقة في المعاملات ، نظام القيد ، العقائد ، المعايير الاجتماعية .
المنظمات : الشركات ، النقابات ، المنظمات غير الحكومية .
أنظر الموقع الالكتروني : -<http://www.worldbank.org/wbi/governance/pdf/mena-1103fr-ouldaoudia.pdf.

معتمدة في ذلك على التسيير الحسن للمؤسسات واختيار السياسات وتنسيقها، من أجل تقديم خدمات جيدة وفعالة، وعليه يتضمن هذا التعريف[1]:

- العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات وكذا مساءلتها ومراقبتها وتغييرها.
- قدرات الحكومة لإدارة الموارد وتموين الخدمات بفعالية، وصياغة ووضع تشريعات جديدة.
- احترام المؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية.
- الحكم الراشد أساس لخلق وإدامة البيئة للتنمية التي تتسم بالقوة والعدالة، مثلما هي مكملة أساسية للسياسات الاقتصادية المجدية عن طريق تفعيل فكرة تطوير الإدارة، وضرورة الإصلاحات القانونية والزاميتها وإشراك أكبر قدر من المستفيدين والمتأثرين بتصميم وتنفيذ المشاريع، لكي لا تحد من إدامتها واستمراريتها.

تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تتيح للأفراد والجماعات تحقيق مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم[2]، وحسب هذا التعريف فان هذا المفهوم يقوم على الدعائم[3] التالية:

- الدعامة السياسية: تتضمن عمليات صنع القرارات المتعلقة بصياغة وتكوين السياسات.
- الدعامة الاقتصادية: تتضمن عمليات صنع القرارات التي تؤثر على أنشطة الدولة الاقتصادية وعلاقاتها بالاقتصاديات الأخرى.
- الدعامة الإدارية: تتضمن النظام الخاص بتنفيذ هذه السياسات.

---

[1] -Idem

[2]- أنظر الموقع الالكتروني : www.cipe.org.

[3]– يعتمد الحكم الراشد الذي يستند على نمط الحكم الديمقراطي على أربعة دعائم أساسية هي : المشاركة ، الشفافية ، المساءلة و سيادة حكم القانون و قد يشابهها في الحكم الإسلامي ، الشورى و المحاسبة و الوضوح و العدل ، أنظر : قداري حرز الله ، "مفهوم الحكم الراشد" ، **مجلة الفكر البرلماني** ، العدد 08 ، مارس 2005، ص 82.أنظر أيضا

كما ينظر له على أنه حالة تعكس تقدم الإدارة وتطويرها أيضا، من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين وتستخدم الآليات والعمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع بشفافية ومسؤولية أمام المواطنين.[1]

بعدما تم توضيح الدعائم الأساسية التي يقوم عليها هذا المفهوم (دعامة سياسية، اقتصادية، إدارية)نقول أن هذا المفهوم يتسم بالتطور في التسيير والتجاوب مع متطلبات المواطنين في إطار المشاركة والشفافية والمساءلة والفاعلية والعدالة وتعزيز روح القانون.

تعريف مؤسسات الأمم المتحدة: يستخدم من قبلها منذ عقدين من الزمن لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري، تنموي وتقدمي أي أنه يرمز إلى الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخب وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وبتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم.[2]

تعريف المشاركين في المؤتمر الاقتصادي الوطني: [3]

هو التسيير الجيد للموارد في المجتمع سواء كانت المالية أو البشرية أو المادية، إذن هي حركة تشاركية تسمح بالتسيير الدقيق للأملاك العامة وخلق الثروة ولا يتم تطبيقها في الدولة فقط، وإنما على المجتمع كل ومختلف الفاعلين الاجتماعيين، وهي لا ترتبط فقط بمشاكل الفساد والانحراف، وإنما تمتد إلى جميع مظاهر الحياة الاجتماعية وخاصة السلوكيات والتربية والتكوين، الهياكل والتنظيم[4].

---

[1] −UNDP, "governance for sustainablehumandevelopment",(policy paper:1997),p02.voire le cite: http://www.undp.org.

[2]- حسن كريم ،مرجع سابق، ص 96.

[3]- انعقد المؤتمر بدولة البنين أيام 09-14 ديسمبر 1996.

[4]- « la bonne gouvernance est la bonne gestion des ressources de la société aussi bien financière,humaines que matérielles, donc un mouvement =participatif. elle permet la rigueur dans la gestion des biens publiques et aboutit à la création des richesses ,elle ne doit pas s'appliquer au seul état , mais à la

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: يشمل مجموع العلاقات بين الحكومة والمواطنين سواء كأفراد أو كجزء من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويؤكد هذا التعريف على أن مفهوم الحكم لا يرتكز فقط على فعالية المؤسسات وإنما يشمل القيم التي تحتويها المؤسسات مثل المساءلة، الرقابة والنزاهة.[1]

تعريف لجنة الحكم العالمي : الحكم الراشد هو مجموع مختلف الطرق أو الأساليب التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات العمومية والخواص بتسيير أعمالهم المشتركة بطريقة مستمرة يطبعها التعاون والمصالحة والتوفيق بين المصالح المختلفة وتلك المتنازع حولها، كما يدر هذا الحكم تدرج المؤسسات الرسمية والأنظمة المزودة بالصلاحيات التنفيذية والترتيبات والتعديلات الرسمية التي على أساسها تكون الشعوب والمؤسسات قد وقعت بصفة وفاقية لخدمة مصالحها العامة خدمة للمجتمع.

اتفاقية شراكة كوتونو الموقعة بين الاتحاد الأوروبي و 77 دولة من جنوب صحراء إفريقيا ودول الكاريبي والمحيط الهادي: الإدارة الشفافة والقابلة للمحاسبة للموارد البشرية، الطبيعية، الاقتصادية والمالية، لغرض التنمية المنصفة والمستمرة وذلك ضمن نطاق بيئة سياسية ومؤسساتية تحترم حقوق الإنسان والمواطن والمبادئ الديمقراطية وحكم القانون.[2]

تعريف مركز المشروعات الدولية الخاصة: يشمل الحكم الراشد التقاليد والمؤسسات والعمليات التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات الحكومية بصفة يومية، وتعالج الأسئلة التالية :

– كيف وإلى أي مدى يكون للمواطنين رأي في صنع السياسات اليومية ؟

---

société dans la globalité avec tous les acteurs sociaux. elle ne pas être liée aux seuls problèmes de corruption doit embarrasser tous les aspects de la vie social,en particulier les comportements,l'éducation
et la formation, les structures et l'organisation…).
Voir :Jean-baptiste Elias,"Démocratie,société civile et gouvernance en Afrique :expérience de la république du Bénin",(république du Béini ;1998),p.4.

[1]- سلوى الشعراوي جمعة ، مرجع سابق ، ص 04.

[2]- تيسير محسن ، محاولة أولية للتأصيل في مفهوم الإصلاح .

- ما مدى كفاءة إدارة الوارد والخدمات العامة ؟
- كيفية منع الأجهزة الحكومية من إساءة استخدام قوتها أو سلطتها ؟
- كيف تخلق لدى موظفي الحكومة الإحساس بأنهم مسئولين عن تصرفاتهم ؟
- كيفية التعامل مع الشكاوي ؟[1]

إسهامات الباحثين:

الحكم الراشد عند الشيخ عبد الرحمن الكواكبي: يركز الكواكبي كثيرا في مسألة الحكم على التذكير بالسلف الصالح للاقتداء بهم في أخلاق الرعاة والرعايا ويحذر من الخلط بين الاقتداء بأخلاق الحاكمين الأولين بين الدعوة إلى تقديس أولئك الحاكمين أو إحاطتهم بهالة من عصمة الربوبية أو الرسالة فانه مع تقديره بأن الخلافة الإسلامية لم تثبت من قبل لغير الخلفاء الراشدين وآحاد معدودين من أمثال عمر بن عبدالعزيز يرى أن الفصل بين الملك والخلافة ضرورة لا محيص عنها، كي يتسنى للرعية أن يحاسبوا ولي الأمر ويقيموا ولاية الأمر على أساس الحكومة المسؤولة، وقد يحال بينهم وبين ذلك بانتحال صفة القداسة التي يعتصم بها الخليفة من محاسبة رعاياه ومراجعة الأمة في مجموعها لسياسة الدولة.

لا اكتراث للصور والأشكال في كل ما تقدم من قواعد الحكم وأنظمته وسائر شروطه، فكل صورة من صور الحكم حسنة نافعة إذا تحققت فيها المحاسبة ولحقت فيها تبعات الحكم فعلا بمن يتولاه، وكل أمة قادرة على محاسبة حكامها إذا عمت فيها المساواة الحقوقية وامتنع فيها التفاوت البعيد في الأرزاق والأقدار وانجابت عنها غشاوة الغفلة بين عامة أهلها وارتفع إلى مكان القيادة من استعد بكفايته ودرايته لقيادتها كائنا ما كان منشؤه من عامة طبقاتها.[2]

---

[1]- جون د سوليفان، **الحكم الديمقراطي الصالح ، المكون الرئيسي للإصلاح السياسي و الاقتصادي**، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، 2005.ص 36.

[2]- عباس محمود العقاد، **عبد الرحمن الكواكبي**، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012، ص.145.

تعريف (Bagnasco et le gelles): الحكم الراشد يسعى إلى تنسيق الأعوان والجماعات الاجتماعية للوصول إلى الأهداف الخاصة المناقشة والمعرفة بصفة جماعية في محيط وفضاءات غير مؤكدة ومجزأة.

تعريف **(Marcou,Rangeon et Thiebault):** الحكم الراشد هو الأشكال الجديدة والفعالة بين القطاعات الحكومية والتي من خلالها يكون الأعوان الخواص وكذا المنظمات العمومية والجماعات أو التجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة.

تعريف François Merrien Xavier : الحكم الراشد يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال، بحيث أن الأعوان من كل طبيعة كانت وكذلك المؤسسات العمومية، تشارك بعضها البعض، وتجعل مواردها وبصفة مشتركة وكل خبراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها تخلق تحالفا جديدا للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات.

كما ورد بمفهوم الحكامة بمعنى ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إطار تدبير شؤون بلد ما على جميع المستويات، وهي مقولة موضوعية تضم الآليات والسيرورات والعلاقات والمؤسسات المعقدة التي بواسطتها يقوم المواطنون والجماعات بمفصلة مصالحهم وممارسة حقوقهم وتحمل واجباتهم، كما يتوجهون إليها بغاية تصفية خلافاتهم .[1]

من خلال إعطاء جملة من التعريفات يمكن تصنيفها وفقا للأدبيات المختلفة إلى ست محاور: حسب (AR.Rhodes)[2]:

المحور الأول: يدرس العلاقة بين آليات السوق من جانب، والتدخل الحكومي من جانب آخر، وما يتعلق بتقديم الخدمات العامة، وعادة ما يعكس هذا الاتجاه الحد من التدخل

[1]- حقوق الإنسان و الديمقراطية و الحكم الصالح ، مقال

[2]- سلوي الشعراوي جمعة ، مفهوم إدارة شؤون الدولة و المجتمع ، على الموقع الالكتروني : <http://www.islamoline.net/arabic/mafaheem/2004/01article01.html.

الحكومي و ضبط النفقات العامة، والاتجاه نحو الخوصصة كمؤشرات للتعبير عن دولة الحد الأدنى التي لا تتدخل إلا عند الضرورة .

المحور الثاني: يتحدث هذا المفهوم من خلال التركيز على المنظمات الخاصة و منظمات إدارة الأعمال، وبالذات عند الحديث عن المصطلح المعروف، وفي هذا السياق يركز أنصار هذا المحور على طلبات العملاء أي كيفية إرضاء العميل كما يركزون على كيفية عمل نظام داخل الشركة على النحو الذي يحقق مصالح المنتفعين بها.

المحور الثالث: يعبر عن اتجاه الإدارة الحكومية الجديدة القائم على إدخال أساليب إدارة الأعمال في المنظمات العامة، وإدخال قيم جديدة مثل المنافسة، وقياس الأداء والتمكين ومعاملة متلقي الخدمة على أنه زبون أو عميل، وهذا المنهج على الرغم من أنه تبنى فكرة الكفاءة والفعالية داخل المنظمات الحكومية، وأنه يرى أن منظمات الأعمال بتبنيها لقيم معينة حققت قدرا من الكفاءة والفعالية إلا أنه يغفل الدور الاجتماعي للدولة بصفة عامة و الحاجة إلى وجود فاعل يستطيع أن يتوجه بخدماته للمواطنين بصرف النظر عن كون هذه الخدمة تحقق ربحا أم لا.

المحور الرابع: يعبر الحكم الراشد عن الإدارة الجيدة للدولة والمجتمع، فهو امتداد لمحور الثالث، ولكن يزيد عليه في محاولة الربط بين الجوانب السياسية والإدارية، فأنصار هذا المحور عادة ما يربطون بين الأبعاد السياسية للمفهوم والمحددة في منظومة القيم الديمقراطية من جانب ومؤسسات شرعية النظام السياسي من جانب أخر، ويمثل هذا المحور استخدام البنك الدولي للمفهوم عام 1989 وتبنيه لسياسات مرتبطة به مثل الإصلاح الإداري وتقليص حجم المؤسسات الحكومية، وتشجيع الاتجاه نحو القطاع الخاص وتشجيع اللامركزية الإدارية وتعظيم دور المنظمات غير الحكومية.

المحور الخامس: يرى بأن السياسات العامة ما هي إلا محصلة للتفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين عدد من الفاعلين مثل الدولة، المنظمات غير الحكومية، القطاع الخاص على

المستويين المحلي والمركزي، ولكنها تعبر عن قرارات مركزية من جانب إدارات أو تفاعلات على المستويين المركزي والمحلي.

المحور السادس: يرى أن جوهر هذا المفهوم يتمثل في إدارة مجموعة من الشبكات المنظمة في عدد من الأجهزة والمنظمات، ويرى أنصار هذا المحور أن هذا التعريف أوسع وأشمل من مجرد الحديث عن الحكومة، لأنه يشمل فاعلين غير حكوميين، بالإضافة إلى الحكومة كما أنه يتيح الحديث عما هو خاص وعام وتطوعي، كما أن هناك نوعا من الاستقلالية بين الحكومة من جانب وهذه الشبكات من جانب أخر، حيث أن هذه الشبكات ليست تحت سيطرة الحكومة لأنها منظمة ذاتية، وإن كانت الحكومة تستطيع بطريقة غير مباشرة توجيه هذه الشبكات.[1]

خصائص الحكم الراشد

نتيجة تعدد التعاريف واختلاف أولويات التطبيق من بلد لأخر تختلف الخصائص[2] هي الأخرى وهي تتوزع بين معايير سياسية، اقتصادية، اجتماعية وإدارية، وهي لا تشمل أداء الدولة ومؤسساتها فحسب بل تشمل الإدارة العامة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وحتى المواطنين أنفسهم بصفتهم كأفراد وكناشطين اجتماعيين.

وتختلف هذه الخصائص[3] كذلك باختلاف الجهات ومصالحها ونشير إلى هذه الخصائص كالتالي:

أولا–خصائص الحكم الراشد حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

---

[1]– أزروال يوسف، **مرجع سابق**، ص 30.

[2]– يمكن اعتبار هذه الخصائص كمؤشرات لقياس الحكم الراشد، حيث أن المؤشر هو العنصر الذي يدل على قيمة معينة .

[3]– حسب الثقافة الغربية تتلخص خصائص الحكم الراشد في :الشرعية المؤسساتية ن الانتخابات الديمقراطية ، احترام حقوق الإنسان ، الانفتاح السياسي ، سيادة القانون ، الشفافية ، الكفاءة الإدارية ن حيادية الإدارة ، التسامح و العدالة ، المشاركة الشعبية ، الإنفاق العام لأغراض عامة ، استقلال القضاء ، إعلام مستقل ، غياب الفساد ،المساءلة و المسؤولية ، لمزيد من التوضيح أنظر :

Tim Plumpter&Jhon Graham, Governance and good governance :international and aboriginal perspectives"(institute on governance:December1993),p11.

حسبه فقد جاءت الخصائص على النحو التالي:

1- المشاركة: تشير إلى حق كل من الرجل والمرأة في إبداء الرأي والمشاركة في صنع القرار إما مباشرة أو عبر المجالس التمثيلية المنتخبة، وهذا يتطلب توفر القوانين التي تضمن حرية تشكيل الجمعيات و الأحزاب وحرية التعبير.

2- حكم القانون: المقصود به سيادة القانون على الجميع بدءا بالحفاظ على حقوق الإنسان، وتنظيم العلاقات بين مؤسسات الدولة، واحترام مبدأ الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء.

3- الشفافية: ترمز إلى حق المواطنين في التعرف والاطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة، وتعتبر الحكومة والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة مثل البنوك، المصدر الرئيسي لهذه المعلومات ويجب نشرها واطلاع المواطنين عليها بطريقة علنية ودورية من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة من جهة، وتقليص الفساد من جهة أخرى، كما أن للكلمة تعريفا سياسيا و اقتصاديا له دلائل كثيرة وهو:" توفر المناخ الذي يتيح للكافة المعلومات أو البيانات أو أساليب اتخاذ القرار المتعلقة بالأفراد أو الشركات ذوي الصفة العامة،[1] وهكذا فهناك ثلاثة مكونات للمعلومات الشفافة وهي: أن تكون متاحة لجميع المواطنين وأن تكون وثيقة الصلة بالموضوع مع إمكانية الاعتماد على المعلومات.[2]

- شروط الشفافية :

- أن تكون في وقتها المناسب حيث إذا جاءت متغيرة تكون لا قيمة لها ويعلن عنها أحيانا فقط لاستفاء الشكل.
- أن تتاح الشفافية لكافة الجهات في ذات الوقت.
- أن تكون شارحة نفسها بنفسها، أي أن لا تكون غامضة.

[1]- هاني توفيق ، "الشفافية و المساءلة ... رفاهية أم ضرورة ؟"، **الإصلاح الاقتصادي**، يناير 2005، العدد 12، ص 12.
[2]- جون د سوليفان ، **الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي و الاقتصادي** ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ،ص 21.

- أن يعقب الشفافية مساءلة، فالشفافية في حد ذاتها ليست غاية، بل وسيلة لإظهار لأخطاء والاقتصاص من مرتكبيها في إطار الوسائل القانونية المنظمة لذلك.

- معوقات الشفافية:

- الفساد: حيث تتسم الدولة الناشئة والتي خرجت مؤخرا من مرحلة الحزب الواحد والتخطيط المركزي وهيمنة المؤسسات الحكومية على وسائل الإنتاج، بصفات متعددة لا تدري إن كان بعضها سببا للفساد أم نتاجا له، مثل الفقر الشديد وعدم احترام القانون.
- الجهل : هو نتاج مرحلة الحكم الشمولي في المجتمعات الناشئة في الستينيات والسبعينيات، وأن أفراد الشعب كمنتجين أو كمستهلكين لهذه السلع والخدمات كان يهمهم فقط الحصول على المنتج أو الخدمة بأفضل نوعية وأقل سعر دون الإلمام بالحد الأدنى من المعلومات اللازم توفرها للمستهلكين، وهي الحقبة التي لا تقيم وزنا للمواطن ولا لحقه في الحصول على الحد الأدنى من الشفافية المطلوبة.
- ضعف أو غياب الإطار القانوني اللازم لحماية المواطن من غياب الشفافية: أو على الأقل ضعف الآليات اللازمة لتطبيق القانون مما يزيد من تفاقم المشكلة وصعوبة التعامل معها.
- معوقات سياسية واجتماعية كتدهور الحياة النيابية السليمة وغياب الدور الفعال لمؤسسات المجتمع المدني:التي ترمي غالى حماية استغلال الأطفال ومتابعة حقوق الإنسان واختفاء أو تنحى مبدأ المساءلة تماما.

- محاور الشفافية :

هناك من يعتقد أن الشفافية مطلوبة فقط على مستوى البيانات المحاسبية أو المالية المتعلقة بالاقتصاد القومي أو بالشركات والمؤسسات العامة، إلا أن مبدأ الشفافية لا بد وأن يمتد إلى كافة الجوانب السياسية، الاجتماعية مثلما في ذلك مثل في الجوانب الاقتصادية.

- الجوانب الاقتصادية : تهدف المؤشرات الاقتصادية المعلنة دوريا إلى توجيه السياسات المالية و النقدية للدولة في إعادة توزيع مواردها بأقصى كفاءة ممكنة، وهناك الشفافية المطلوبة على مستوى الاقتصاد القومي الكلي مثل مؤشرات البطالة والنمو والتضخم

وغيرها من مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي للدولة، وهناك الشفافية على مستوى الاقتصاد الجزئي، حيث توجد العشرات من متطلبات الشفافية الواجب مراعاتها سواء بخصوص حملة الأسهم أو اتجاه المستهلك أو المنافسين، وكذلك قبل هيئات الدولة المختلفة، وتقوم الجهات الحكومية المعنية بإصدار نشرات شهرية توضح تطور مختلف المؤشرات المشار إليها، إلا أن هناك العديد من التساؤلات بشأن دقة احتساب هذه المؤشرات من جهة ومدى تدخل الدولة بطريق مباشر أو غير مباشر في التأثير على العوامل المؤثرة في تحديد هذه المؤشرات مما لا يعكس قيمتها الحقيقية، ويفقدها الغرض من احتسابها وهو الأمر الذي أدى إلى قيام الجامعات والمؤسسات المالية المستقلة في الدول الغربية بإصدار مثل هذه المؤشرات الدورية .

- الجوانب السياسية :إن الشفافية المطلوبة في الجوانب السياسية لا حصر لها وتشمل أساليب تعيين أو ترشيح الكوادر داخل الأحزاب، كما تشما أيضا الأهداف المطلوبة من كل وزير أو مسؤول في كل مرحلة ونشر هذه الأهداف والاستراتيجيات بعد مناقشتها في المنظمات الأهلية والتشريعية المختلفة بكل موضوعية.
- الجوانب الاجتماعية: تشمل مثلا المعايير المتعلقة بتوزيع المساكن الشعبية، وكذا توزيع الأراضي في المدن الجديدة والسياسات التعليمية ومعايير القبول بالمستشفيات العامة للحصول على الرعاية الصحية المجانية وللعلاج على نفقة الدولة داخليا وخارجيا...وكذا معايير التعيين في الوظائف والقبول بالمدارس.

4- حسن الاستجابة(الاستجابية): قدرة المؤسسات والعمليات على تقديم الخدمات للمنتفعين والعملاء دون تفرقة أو استثناء.

5- التوافق (اتجاه الإجماع): يرمز إلى سعي الحكم الراشد إلى تسوية الخلافات في المصالح لتحقيق الإجماع حول المصالح الأفضل، وتبقى مصلحة الجميع فوق المصالح الخاصة.

6- المساواة (العدالة): التي ترمز إلى ضرورة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة من أجل تحسين أوضاعهم وتحقيق ارتقاءهم الاجتماعي.

7- الكفاءة والفعالية: التي تعني توفر القدرة لدى المؤسسات في تنفيذ المشاريع، وتقديم نتائج تستجيب وحاجات المواطنين مع الاستخدام العقلاني والرشيد للموارد.

8- المساءلة: خضوع صناع القرار في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني للمساءلة من قبل الجمهور، كما ترمز إلى القدرة على محاسبة المسؤولين عن إدارتهم لموارد العامة بهدف حماية الصالح العام.

9- الرؤية الإستراتيجية: ترمز إلى النظرة التي يطمح لها القادة والشعب من وراء تحقيق الحكم الراشد والتنمية البشرية.

ثانيا-خصائص الحكم الراشد حسب البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

قاما بتحديد خصائص الحكم الجيد استنادا إلى ما يحفز النمو الاقتصادي والانفتاح الاقتصادي وحرية التجارة والخصخصة وذلك وفقا لمعيارين أساسيين هما التضمينية والمساءلة[1]، دون إغفال عنصر محاربة الفساد في الإدارة العامة إذ يعتبر الفساد أهم ميزة تعبر عن فساد الحكم ويمكن أن تتفاقم الظاهرة من خلال المحاباة، المحسوبية، الرشوة.

التضمينية: هي تقتضي أن الحكم الراشد تضميني وليس حصري أو مقصور على عدد محدد من الأفراد والفئات وإدارة الحكم التي تعني المساواة أي أن كل من له مصلحة في عملية إدارة الحكم ويود المشاركة فيها يمكنه فعل ذلك بتساو مع الجميع.

1-المساءلة[2]: يتضمن هذا المفهوم كل من التمثيل، المشاركة، التنافسية، الشفافية، المساءلة والمحاسبة والتي تعني وجوب مساءلة كل من ثم اختيارهم للحكم باسم الشعب سواء على إخفاقاتهم أو نجاحاتهم وتعتمد المقاييس التي تشجع مسئولي الحكومة على العمل بطريقة صادقة وفعالة ونزيهة، وهناك عدة تصنيفات لآلية المساءلة، تتمثل في:

---

[1]- تشتمل **التضمينية** المعايير التالية : حكم القانون ، المساواة في المعاملة ، المساواة في المشاركة ، المساواة في الفرص لخدمات الدولة ، بينما تشمل **المساءلة** : التمثيل ، المشاركة ، التنافسية السياسية و الاقتصادية ، الشفافية و المحاسبة .

[2]- المساءلة نوعان ، مساءلة داخلية و التي تتعلق بمراقبة المؤسسات الإدارية من خلال الفصل بين السلطات و وضع الحكومة لتحفيزات مختلفة و إجراءات لحماية المصلحة العامة و مراقبة مختلف الوكالات التابعة لها و مساءلة خارجية و هي مطالبة الأفراد بمحاسبة الحكومة كما تتمثل في اختيار سكان القرية مثلا لمن يمثلهم في البلدية .

- **المساءلة التنفيذية:** مسؤولية الجهاز الحكومي التنفيذي عن محاسبة نفسه بنفسه، عبر سبل إدارية ووسائل تضبط العمل الإداري، وتضمن سلامة الجهاز التنفيذي
- **المساءلة التشريعية:** الدور الذي يلعبه البرلمان في تقييد الحكومة والرقابة عليها، ومعارضتها في أحيان كثيرة لضمان استقامة سير العمل الحكومي.
- **المساءلة القضائية:** تقوم بضبط جهاز العمل الحكومي، من خلال تطبيق القوانين من قبل القضاة في المنازعات والدعاوى المعروضة عليها، وباستقلالية تامة عن تدخل السلطتين التشريعية والتنفيذية في أعمالها.
  - المساءلة بنظام المفتش العام: عبارة عن جهاز للرقابة والمحاسبة ينشأ بموجب دستور، أو بنص تشريعي من البرلمان، وهو مسؤول أمام البرلمان فقط ويتمتع بصلاحيات منها الاستقلالية في أداء واجباته وتخويله سلطة التحقيق وقيامه بتسهيل إمكانية الوصول إليه، ويتميز بالمرونة والشخصية ذات التأثير الواسع و الدقة وسرعة انجاز المهمة الموكلة إليه.
  - **المساءلة بالسلطة الرابعة:** يقصد بها سلطة الرأي العام في الرقابة عبر الوسائل المتاحة مثل منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام...الخ.[1]

في الخلاصة يمكن أن نجمل خصائص الحكم الراشد حسب ما جاء به المفكر إبراهيم لخلف كالتالي: [2]

- النظام الديمقراطي بكل ما يحتوى عليه من الحريات، التداول، الشفافية، الرقابة، المشاركة، العدالة، المساواة.
- النظرة الليبرالية : فك ارتباط الدولة عن المجال الاقتصادي .
- الفعالية، الكفاءة، دقة الميزان، الإصلاحات الدائمة، القدرة على التكيف.
- المساءلة.

[1]- عماد الشيخ داوود ، الشفافية و مراقبة الفساد ، **في الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية** ، مرجع سابق ،ص –ص 156، 158.

[2] –Brahim Lakhlef**, la bonne gouvernance,** Algérie :dar elkhaldounia,2006,pp.36-37.

- التقييم.

من الدراسات ما تضيف مؤشرين آخرين و هما الاستقرار السياسي و السلم الأهلي من جهة و الإدارة الاقتصادية– الاجتماعية ذات البعد الاجتماعي من جهة أخرى .[1]

المحور الثاني: الأسس النظرية للحكم الراشد

لقد اعتمد البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي جملة من الأسس لدراسة أنظمة الحكم و تحديد مواطن الضعف فيها، واقتراح ما يجب لترشيدها و نحاول بداية البحث عن طبيعة هذه الأسس من خلال النظام السياسي الإسلامي على اعتبار أن الإسلام تضمن نموذجا واضحا للحكم الراشد.

أولا :أسس الحكم الراشد في الإسلام

لقد تضمن الإسلام نموذجا ساطعا للحكم الراشد ونظرية سياسية متكاملة وعلى صعيد النموذج نجد تجربة خلفاء الرسول صلى الله عليه وسلم والذين اصطلح على تسميتهم بالراشدين ومن سار على دربهم من بعض الخلفاء والأمراء والسلاطين الذين ظهروا من بعدهم بين الحين والحين في مختلف الدول الإسلامية التي توالت عبر العصور فشكلت محصلتها حضارة كونية رفعت مستوى البشرية إلى أعلى المراتب.

إن كتاب الله وسنة رسوله هما الركيزتان الأساسيتان لهذه النظرية غير أن ما تتميز به نصوص الكتاب والسنة في أكثر الأحيان في المجال السياسي هو التركيز على القيم والمبادئ العامة والمنهج والمقاصد لينضبط بها الناس ويستخرجوا منه ما يصلح لأزمنتهم وأحوالهم وظروفهم.

إن أبرز من نظر للحكم الصالح في الإسلام نجد عمر الفاروق رضي الله عنه لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :"انه كان في ما مضى قبلكم من الأمم ناس محدثون

[1]- المقصود بالاستقرار السياسي و السلم الأهلي في هذه الحالة : القدرة على الالتزام بالمسار الديمقراطي و التداول السلمي على السلطة دون عنف سياسي أو تهديد أمني و يتطلب ذلك توافق القوى السياسية و الإجتماعية على قواعد الربح و الخسارة في حين تعني الإدارة الاقتصادية – الاجتماعية ذات البعد الاجتماعي : دور الدولة في الاقتصاد ، (أنظر : بونوار بن صايم ، "الفساد السياسي و الحكم الراشد :دراسة في الأطر المنهجية و النظرية "، الملتقى الوطني حول الفساد السياسي و الحكم الراشد في إفريقيا ، مجلة العلوم القانونية و الإدارية ، جامعة تلمسان : كلية الحقوق ، 2007 . ص 19.

(ملهمون) وانه كان في أمتي هذه فمنهم عمر بن الخطاب "، حيث أسس قاعدة الترشيح والانتخاب الحر حينما رشح الستة الذين سيخلفونه.

تستخرج قواعد الحكم الصالح حتى القرن الثالث الهجري من كتاب الأموال لأبي عبد القاسم ابن سلام، كتاب الخراج لأبي يوسف، كتاب السير للإمام الشيباني، المقدمة لابن خلدون، الموافقات ونظرية المقاصد لأبو إسحاق إبراهيم الشاطبي، الأحكام السلطانية لأبو الحسن علي بن محمد الماوردي البغدادي.[1] وقد اجمعوا على انه حتى يكون الحكم صالحا لا بد من أن تتوفر في الحاكم الصالح ما يلي: العدل، الشورى والمسؤولية.

1- العدل: يعتبر أهم الأسس التي يقوم عليها النظام السياسي الإسلامي لقوله تعالى:" إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل، إن الله نعما يعظكم به، إن الله كان سميعا بصيرا". [2]

وأمر الله أن يكون العدل حتى مع المخالفين والمعارضين والشانئين وهذا ما يفهم من تفسير الآية، لقوله تعالى:" يا أيها الذين امنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجر منكم شنأن قوم على أن لا تعدلوا، اعدلوا، هو أقرب للتقوى، واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون ".[3]

لقد جعل الله سبحانه وتعالى الظلم من أشنع الأعمال التي يعاقب عليها أشد العذاب، في قوله:" ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون إنما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الأبصار ".[4] وفي قوله أيضا :" إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبغون في الأرض بغير الحق، أولئك لهم عذاب أليم ".[5] وفي السنة النبوية نجد الرسول صلى الله عليه وسلم يحث على العدل لقوله " أحب الخلق إلى الله إمام عادل، وأبغضهم إليه إمام جائر".

---

[1]- عبد الرزاق مقري ، **الحكم الصالح و آليات مكافحة الفساد** ، الجزائر : دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، 2005، ص 36.

[2]- القرآن الكريم، سورة النساء، الآية: 58.

[3]- القرآن الكريم ، سورة المائدة ، الآية :08.

[4]- القرآن الكريم ، سورة إبراهيم ، الآية :42.

[5]- القرآن الكريم ،سورة الشورى ، الآية :42.

لقد ورد أن عدل الحكام فيما يتعلق بما للناس من حقوق في أموالهم، أو حقوق مترتبة على أعمالهم، هو الذي يتسبب في شعور الرعية بالاطمئنان، ويدفعهم للانصراف للعمل وبذل الجهد بجدية وإتقان وبذل النصيحة والقيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دون خوف من الحاكم ولا تآمر عليه، فينتج نمو العمران واتساعه، وكثرة تداول الأموال والسلع، وتطور الحرف والصنائع، فيزيد العفو من المال، وتزيد أوعية الجباية، لا بكثرتها على الناس، ولكن بكثرة مانحيها .[1] وقد تناول ابن خلدون هذا في مقدمته حيث جاء في فصل " أن الظلم مؤذن بخراب العمران "ما يلي : " اعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يرونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم، وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب....والعمران ووفوره ونفاق أسواقه إنما هو بالأعمال، فإذا قعد الناس عن المعاش ..كسدت أسواق العمران، وانتقضت الأحوال وابذعر الناس في الآفاق، في طلب الرزق، فخف ساكن القطر وخلت دياره وخربت أمصاره، واختل باختلاله حال الدولة". كما قال في تفصيل بعض أنواع الظلم المؤذنة بخراب العمران:" ولا تحسبن الظلم إنما هو أخذ المال أو الملك من يد مالكه، من غير عوض و لا سببكما هو المشهور، بل الظلم أعم من ذلك، وكل من أخذ ملك أحد أو غصبه في عمله، أو طالبه بغير حق أو فرض عليه حقا لم يفرضه الشرع، فقد ظلمه، فجباة الأموال بغير حقها ظلمة، والمنتهبون لها ظلمة والمانعون لحقوق الناس ظلمة، ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران".[2]

كما قال **الماوردي** أن العدل هو ميزان الله الذي وضعه للخلق ونصبه للحق ونلمس هذا في ما يلي:" إن القاعدة التي بها تصلح الدنيا، حتى تصير أحوالها منتظمة وأمرها ملتئمة، فهي عدل شامل يدعو إلى الألفة و يبعث على الطاعة وتعمر البلاد، وتنمو به الأموال، ويكثر معه النسل ويؤمن به السلطان، حيث قال الهرمزان لعمر حين رآه وقد نام

---

[1]– عبد الرزاق مقري ، **مرجع سابق** ، ص 40.

[2]– ابن خلدون ، **المقدمة** ،ص 319.

مبتذلا، عدلت، فأمنت، فنمت وليس شيء أسرع في خراب الأرض، ولا أفسد لضمائر الخلق من الجور، ولكل منه قسط من الفساد حتى يستكمل".[1]

2- الشورى: حتى يستكمل الحاكم صفة العدل، يجب أن يكون نظام حكمه قائم على أساس الشورى، وكلما كانت الشورى أوسع كان الحكم أعدل لقوله تعالى:" فبما رحمة من الله لنت لهم، ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك، فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر". [2]

كما قد جاء في القران الكريم كذلك ما يعبر عن تعميم منهج الشورى على جميع المؤمنين في كل زمان لقوله تعالى:" فما أوتيتم من شيء فمتاع الحياة الدنيا، وما عند الله خير وأبقى للذين امنوا، وعلى ربهم يتوكلون، والذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش وإذا ما غضبوا هم يغفرون، والذين استجابوا لربهم، وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم، ومما رزقناهم ينفقون".[3]

3- المسؤولية :تمثل المسؤولية في الفكر الإسلامي معنى العقد الاجتماعي اليوم المبرم بالبيعة بين الحاكم والمحكوم، فالحاكم بموجب البيعة يكون له حق السمع والطاعة من الرعية حينما يلتزم بأمر الله في سياسة البلاد والعباد.[4] لقوله تعالى: " فاحكم بين الناس بالحق، ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله، إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب".[5]وقال أيضا:" تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الأرض ولا فسادا، والعاقبة للمتقين".[6] كما نجد هذا الأساس في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:" كلكم راع وكل راع مسؤول عن رعيته، الإمام راع ومسؤول عن رعيته

---

[1]- الماوردي ، أدب الدنيا و الدين ،ص 119.
[2]- القرآن الكريم، سورة آل عمران :الآية : 159.
[3]- القرآن الكريم، سورة الشورى، الآية:36-38.
[4]- عبد الرزاق مقري ، مرجع سابق ، ص 50.
[5]- القرآن الكريم ، سورة ص ، الآية: 62.
[6]- القرآن الكريم ، سورة القصص ، الآية 83.

والرجل راع في أهله، وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها والخادم ..."أخرجه البخاري ومسلم.

هكذا فان الحاكم في المنظور الإسلامي ما هو إلا وكيل عن الناس، هم الذين ولوه السلطة عليهم من خلال إعمال أساس الشورى، فلهم بهذه الوكالة حق المساءلة وبمثل ما لهم حق إبرام هذا العقد له، لهم حق فسخه إذا وجدت الأسباب لذلك.[1] والأمة لها هذه القوامة لها أن تساءل ولها أن تخلع بالطرق التي تناسب مع كل عصر وبما يضمن استمرار طبيعة الدولة، والمسؤولية في الفكر الإسلامي بين الحاكم والمحكوم لا تنحصر في شقها السياسي الذي يتعلق بالتولية والعزل فحسب، بل هي أوسع وأشمل بكثير، فان الحاكم والمحكوم متحالفان لخدمة الصالح العام وكلاهما مسؤول أمام الله على ذلك، كل في موقعه وفق القاعدة العامة .[2]

بعد استعراض الأسس النظرية للحكم الراشد من خلال النظام السياسي الإسلامي، نحاول البحث عن القيم التي تم اعتمادها من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث تضمن قياس الحكم مبدأين أساسيين هما:

- وجود نموذج نظري للحكم.
- وجود طريقة لقياس الحكم مع الأخذ بعين الاعتبار العناصر التالية:
  - المكونات والمؤشرات الدائمة للحكم.
  - تحديد مبادئ التقييم.
  - إعداد شبكة للتقييم وسلم للتنقيط .
  - تحديد صياغة لتكميم المعطيات.
  - تحديد مداخل نظرية للحكم.

---

[1]– عبد الرزاق مقري ، **المرجع نفسه** ، ص 52.

[2]– محمد ضياء الدين الريس، **النظريات السياسية الإسلامية**، القاهرة: دار التراث، 1976، ص 339.

ثانيا: أسس الحكم الراشد حسب البنك الدولي

انطلاقا من تعريف الحكم بوصفه مجموعة من التقاليد والمؤسسات التي تمارس بواسطتها السلطة في بلد ما، فان أسس الحكم الراشد تشمل ما يلي:[1]

- العملية التي بواسطتها يتم اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها ويتكون هذا المعنى من الرأي والمساءلة، العنف السياسي واللااستقرار، حيث يتم قياس كل من قدرة المواطنين على المشاركة في اختيار الحكومات وكذا مساءلة أصحاب السلطة ومن جهة أخرى قياس مدى إمكانية تقويض الاستقرار وإسقاط الحكومات بوسائل غير دستورية.
- مدى قدرة الحكومات على صياغة سياسات سليمة وتنفيذها بفعالية ويشمل كل من قياس فعالية الحكومة من خلال مؤشرات الخدمة العامة، البيروقراطية، الكفاءة لدى الموظفين وكذا الاهتمام بدراسة نوعية التشريعات.
- قياس مدى احترام المواطنين والدولة، التي تحكم التسيير الاقتصادي والاجتماعي ويتكون هذا الأساس من حكم القانون ومستوى الفساد.[2] والذي يعرف بأنه:" استعمال السلطة العامة من أجل تحقيق أغراض ذات مصلحة خاصة".

حدد البنك الدولي كذلك عددا من المؤشرات لقياس نوعية الحكم في تقريره الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهذه المؤشرات نلخصها في:[3]

- مقياس المساءلة العامة والذي يشتمل على: درجات انفتاح المؤسسات السياسية في البلد، درجة المشاركة، احترام الحريات المدنية، الشفافية، حرية الصحافة.
- مقياس نوعية الإدارة والذي يشتمل على فعالية البيروقراطية، احترام القانون، الحد من الفساد وطبيعة التشريعات.

---

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002.ص 106.

[2]- المرجع نفسه.

[3] -Banque mondiale,"rapport sur le développement au Moyen-orient et en Afrique du nord :vers une meilleure gouvernance au MENA,améliorer l'inclusivité et la responsabilisation"(Washington : d.c.Liban :Aleph.2003),pp.7-6

ثالثا: أسس الحكم الراشد حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تدور الأسس النظرية حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التنمية البشرية والتي تركز على الأبعاد التالية:[1]

- التمكين: توسيع قدرات المواطنين وخياراتهم ومدى إمكانية مشاركتهم الفعلية في القرارات وصنع السياسات.
- التعاون: كل ما يتعلق بالانتماء، الاندماج، التضمينية.
- العدالة في التوزيع : حيث تشمل الإمكانيات والفرص إضافة إلى الدخل.
- الاستدامة: التي تعنى القدرة على تلبية حاجيات الجيل الحالي من دون التأثير سلبا في حاجات الأجيال اللاحقة و حقها في العيش الكريم.
- الأمان الشخصي: الحق في الحياة بعيدا عن الأمراض.

وعلى العموم تجمع التنمية البشرية المقاييس التالية :

- متوسط العمر المتوقع عند الولادة.
- الالتحاق بالمدارس.
- الإلمام بالقراءة والكتابة.
- الدخل.

وأنشئ دليل التنمية البشرية عام 1990 وثم وضع عدة دلائل تهتم بجوانب معينة من التنمية البشرية هي: دليل الفقر البشري، دليل التنمية المتعلقة بالجنوسة، مقياس تمكين الجنوسة، وفي عام 2002وفي تقرير التنمية البشرية ثم اعتماد مفهوم جديد هو التنمية الإنسانية بدلا من التنمية البشرية حيث ثم تحديد المؤشرات التالية:

- الحريات السياسية: القدرة على مراقبة السلطات، وجود صحافة حرة.
- التسهيلات الاقتصادية.

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 2004.الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع ، لبنان : مطبعة كركي ، 2004، ص 12.

- الفرص الاجتماعية.
- ضمانات الشفافية .
- الأمن الحمائي .

إن هذه الأسس لا يمكن تجسيدها على أرض الواقع إلا من خلال تمتع الدولة بنظام إداري فعال، وسياسة عامة رشيدة، وقطاع خاص ومسؤول ومجتمع مدني قادر على إثبات وجوده في الساحة السياسية.

من المهم أن نؤكد بأنه من الضروري أن يتضمن مفهوم الحكم الصالح الرشيد عمليات وخطوات بناء هو المداخل المختلفة التي تسهم في صياغته، ورؤية متسعة تشمل الإمكانيات الواسعة للمقارنة بين توجيهات بناء المفهوم في التراث والفكر الاسلامي المعاصر، وبينها والفكر الغربي على تنوع مدارسه وتوجهاته، إضافة إلى تأثير العولمة على مضامين الحكم الراشد والتحديات التي ترتبط بذلك.

من الأمور المؤكدة أن مفهوم الحكم الراشد ظل سؤالا مهما ضمن الأسئلة الأساسية والأبدية للفكر السياسي ومن تم عبر هذا المفهوم عن ظاهرة قديمة ارتبطت بنشأة الإجماع الإنساني من جانب وضرورات السلطة من جانب آخر وذلك في إطار يحدد العلاقة بين الدولة والمجتمع، إلا أن المفهوم مع قدمه والتطورات التي طرأت عليه ومحطات التحولات التي ارتبطت به تعبر وتؤشر على جملة من الدواعي المتعلقة بإعادة تجديد النظر وممارسة الاجتهاد بصدد المفهوم نفسه(الحكم الصالح).

إن إشكالات الحكم الصالح ظلت جوهر محاولات المفكرين السياسيين على تتابع وتباعد أزمانهم، سواء كان ذلك في الفكر السياسي الغربي ضمن مسيرته، أو في الفكر السياسي الاسلامي من خلال تراكماته ومن خلال تنوع اتجاهاته الفقهية ومداخل السياسة الشرعية وأدب النصيحة وعلوم العمران السياسي.

<u>خلاصة</u>: هكذا فان المفهوم خاصة بصفته التي تتعلق بالرشد والصلاح هو من صميم الرؤية الإسلامية آية ذلك في التاريخ الاسلامي، اللحظة التي سادت لتعبر عن حالة

الحكم باسم الخلافة الراشدة (الخلافة الراشدة في حقيقة الأمر ليست إلا الحكم الرشيد، والتعبير عن مجمل القواعد والسنن والخصائص والسمات التي تميزه عن غيره من تصنيفات النظم التي تتعلق بالحكم وبإدارة العلاقة بين الدولة والمجتمع.

من النماذج التراثية الفكرية مثل الماوردي وصلاح الدنيا والحكم الرشيد، أدب الدنيا والدين من خلاله أكد الماوردي على ستة أمور تصلح بها الدنيا وتلتئم بها أحوال الناس ومعاشهم وعددها في إطار منظومة كلية تشير في جوهرها إلى العوامل الرئيسية التي يبنى عليها الحكم الراشد والعمارة الحضارية (النموذج التراثي والنصوص المكتوبة والمجتمعية والحركية أي علاقة العالم بالسلطان، النماذج المفاهيمية، النماذج المؤسسية مثل الوقف والحسبة.[1]

المحور الثالث: فواعل الحكم الراشد وأبعاده

إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سعيه لتعزيز الحكم الراشد في البلدان المشمولة ببرامجه، يستفيد من خبراته التي تدعمها ملاية واضحة، غير أن القيام ببرامج لدعم الحكم الراشد في بينات ديناميكية يصعب التنبؤ بها حيث أنه عملية معقدة تنطوي على مخاطر، ووجود رؤية إستراتيجية وسياسة متطورة ومفهومة بشكل جيد يمكن أن يساعد في تحقيق أفضل استفادة وتقليل المخاطر إلى أدنى حد بتوفير إطار ودليل لتوجيه المبادرات البرنامجية، وعليه لا بد من توخي الدقة في توجيه ما تقدمه هذه البرامج من مساعدات مع التركيز على بناء التخصصات الأساسية في عدد قليل من المجالات الرئيسية،[2]

وهكذا تم تحديد المجالات ذات الأولوية في وضع برامج إدارة الحكم من أجل تحقيق الأهداف وهي:

---

[1]– سيف الدين عبدالفتاح،" الحكم الصالح الرشيد من منظور اسلامي رؤية تجديدية واجتهاد مطلوب"، **مجلة المسلم المعاصر**، العدد 139، مارس 2011.

[2]– وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، "إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة "،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، جانفي 1997، ص 18،

- مؤسسات الحكم.
- إدارة القطاعين العام والخاص.
- اللامركزية ودعم الحكم المحلي.
- منظمات المجتمع المدني.

سنحاول دراسة أهم الفواعل الرئيسية المنوطة بالقيام بهذه المهام في سبيل ترشيد الحكم.

فواعل الحكم الراشد

أولا–الدولة:في البلدان التي توجد بها عمليات انتخابية، تضطلع الدولة[1] بوظائف عديدة منها أن تكون بؤرة العقد الاجتماعي الذي يحدد المواطنة، وأن تكون السلطة المفوضة بالسيطرة وممارسة القوة، وأن تضطلع بمسؤولية توفير الخدمات العامة وتهيئة بيئة تمكينية للتنمية البشرية المستدامة وتعنى هذه الوظيفة وضع وصون أطر قانونية تنظيمية مستقرة، فعالة وعادلة للنشاط العام والخاص، والإبقاء على هذه الأطر ،كما تعنى ضمان الاستقرار والعدالة في السوق، تعنى أيضا توسط المصالح من اجل الصالح العام، وتعنى توفير الخدمات العامة بصورة فعالة تخضع للمساءلة، وفي هذه الأدوار الأربعة جميعها تواجه الدولة تحديا يتمثل في أن يعالج الحكم الرشيد هموم واحتياجات الفئات الأكثر فقرا من خلال زيادة الفرص المتاحة للناس لالتماس نوع الحياة الذي يطمحون إليه وتحقيقه وإدامته، وتستطيع الدولة أن تنجز الكثير في مجالات عدة كدعم حقوق الفئات الضعيفة، وحماية البيئة والحفاظ على استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، والحفاظ على معايير الصحة العامة، وتعبئة الموارد من أجل توفير الخدمات العامة والبنية الأساسية الضرورية، والحفاظ على النظام والأمن والانسجام الاجتماعي.

كما يمكن لمؤسسات الدولة أن تسهم في تمكين الناس الذين تقوم على خدمتهم بتوفير الفرص المتكافئة وكفالة المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتمكينهم من

[1]- الدولة حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هي مجموعة المؤسسات السياسية المهتمة خصيصا بالتنظيم و الإدارة الاجتماعية و السياسية ضمن حدود إقليم معين خدمة للمصلحة العامة.

الوصول إلى الموارد، وهذا لا يكون إلا إذا كانت هيئاتهم التشريعية وعملياتهم الانتخابية ونظمهم القانونية والقضائية تعمل بصورة سليمة، فوجود برلمانات تتألف من أعضاء منتخبين بصورة حرة ونزيهة يمثلون مختلف الأحزاب يعد أمرا بالغ الأهمية، وعلى الدولة أن توفر الإطار التشريعي الملائم الذي يسمح بالمشاركة، من القوانين التي تسمح بتشكيل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ولا تقمعها، إلى إعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم المحلي لتقوم بوظائفها، إلى خلق الأطر الحوارية بين جميع هذه الأطراف إن كان في مؤسسات رسمية، لكنها منظمة مثل اللقاء الدوري مع هذه الهيئات والحوار معها حول السياسات العامة،[1] هكذا تضطلع الدولة بممارسة وظائف متعددة من خلال المؤسسات الحكومية كل حسب اختصاصها .[2]

ثانيا – القطاع الخاص: على الرغم من اعتبار الدولة قوة كبرى في تحقيق التنمية، إلا أنها ليست القوة الوحيدة فالتنمية البشرية المستدامة تعتمد في جانب منها على خلق الوظائف التي تولد ما يكفي من الدخل لتحسين مستويات المعيشة، وتسلم كثير من الدول بأن القطاع الخاص[3] هو المصدر الرئيسي لفرص العمالة المنتجة ويشمل هذا القطاع

---

[1]– حسن كريم ، مرجع سابق ، ص 121.

[2]– لمزيد من التوضيح أنظر : زهير عبدا لكريم الكايد ، **الحكمانية :قضايا و تطبيقات** :" الدولة من خلال المؤسسات الحكومية تعمل على تمكين الناس الذين تقوم بخدمتهم وتزويدهم بالفرص المتساوية وتأكيد شموليتهم في الأمور الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وفتح المجالات للحصول على الموارد المتوفرة والحكومات يجب أن تعمل على توسيع لا مركزية الأنظمة الاقتصادية والسياسية، لتكون أكثر تجاوبا لمتطلبات المواطنين، ولتغير الظروف بشكل سريع ومناسب، فالحكم الراشد في القرن الواحد والعشرين يفرض على حكومات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، أن تعيد النظر في تعريفها لدورها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لتقليل هذا الدور وإعادة النظر فيه.

[3]– هناك من يرى أن القطاع الخاص جزء من المجتمع المدني غير أن القطاع الخاص مستقل إلى الحد الذي يؤثر به أطرافه على السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بطرق تخلق بيئة مواتية بدرجة أكبر للسوق والمشاريع التجارية أما المجتمع المدني الذي يقع بين الفرد والدولة، فيضم الأفراد والجماعات (المنظمة وغير المنظمة) التي تتفاعل اجتماعيا، سياسيا واقتصاديا والتي تضبط تفاعلاتها القواعد والقوانين الرسمية وغير الرسمية.

مجموع المشاريع الخاصة بالتصنيع والتجارة والمصارف، ما إلى ذلك والقطاع غير المؤطر في السوق.[1]

يلعب القطاع الخاص دورا كبيرا كشريك في الإدارة وهذا يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقع على كاهله، فهو يستطيع أن يسهم مع منظمات المجتمع المدني في دعم نشاطاته ، كما أنه يستطيع توفير الخبرة والمال والمعرفة اللازمة في عمليات تنموية بالشراكة مع المجتمع المحلي، أو أجهزة الدولة الرسمية، أو منظمات المجتمع المدني، خاصة ما يلعبه هذا القطاع في تأمين القروض للإسكان، ولتأمين التدريب والتعليم والمنح التعليمية كما أنه من الضروري أن يكون هناك إطار للتفاعل والحوار بين القطاع الخاص ومؤسسات الدولة فيما يخص التنمية، ومن أجل نجاح السياسات العامة ويستطيع القطاع الخاص أن يؤمن الشفافية في الكثير من القطاعات لقدرته على نشر المعلومات وإصدار الإحصاءات الدورية، وتسهيل الحصول على المعلومات، دون إغفال العلاقة الضرورية ما بين القطاع الخاص والجامعات ومراكز البحوث والتطوير والتدريب لربط مخرجات التعليم بالحاجات الحقيقية لسوق العمل، وتأمين الوظائف ومكافحة البطالة التي هي أحد مسببات الفقر. [2]

تعمل الدولة على تشجيع تنمية القطاع الخاص من خلال:

- خلق بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي.
- الحفاظ على الأسواق التنافسية.
- ضمان حصول الفقراء على القروض بسهولة.
- رعاية المشاريع التي تولد أكبر قدر من الوظائف والفرص.
- اجتذاب الاستثمارات والمساعدة في نقل المعرفة والتكنولوجيا.
- فرض سيادة القانون.

---

[1]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية، 2002، ص 101.

[2]- حسن كريم ، مرجع نفسه ، ص 123.

- تقديم الحوافز لتنمية الموارد البشرية.
- حماية البيئة والموارد الطبيعية.

عموما يغطي القطاع الخاص ذلك الجزء غير الخاضع لسيطرة الحكومة[1] حيث تسود قوانين السوق و المشاريع التجارية الخاصة.

ثالثا – المجتمع المدني: إن نشوء المجتمع المدني بصيغته العصرية مرتبك بنشوء البرجوازية في أوروبا في القرن السابع عشر عندما اكتسبت هذه الطبقة الحقوق وأصبحت تطالب بها، ومع انتشار العولمة أصبح هذا المفهوم مرادفا للتحول الليبرالي السياسي والاقتصادي تناوله عدة مفكرين كأفلاطون، أرسطو، أوغسطين، ثم هيغل، ماركس، توكفيل، غرامشي ثم فلاسفة عصر الأنوار مثل جون لوك، هوبز، سبينوزا، مونتسكو وروسو ...الخ. وسنستعرض بعض التعريفات التي جاءت لتحديد مفهوم المجتمع المدني:

المجتمع المدني هو مجال شبكات العمل التطوعية والجمعيات غير الرسمية التي يدير فيها الأفراد الكثير من شؤون حياتهم و يتكون المجتمع الذي يعمل بشكل جيد مما دعاه ادموند بيرك (الفضائل الصغيرة)، وقد دعاه إميل دوركايم (التجمعات الصغيرة) ودعاه كريستوفر داوسن (الأنظمة المتداخلة – السياسية –الاقتصادية – الثقافية والدينية) ويجب أن يمتلك كل نظام قدرا كبيرا من الاستقلال.[2]

تعريف هيغل: المجتمع المدني ذلك الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين الأسرة والدولة، ويتضمن المجتمع أفرادا يتنافسون من أجل مصالحهم الخاصة لتحقيق حاجياتهم المادية التي تمثل القانون والنظام والضامنة لحقوق كل المنافسين بواسطة أجهزتها الشرعية كالقضاء والشرطة .[3]

---

[1]- من خلال حصر القطاع الخاص نقول أن القطاع العام هو الجزء من الاقتصاد غير المملوك للقطاع الخاص إما لأنه مملوك للدولة أو لأنه يخضع للملكية العامة و هو يشمل الحكومة المركزية و السلطات المحلية و الصناعات الوطنية و المؤسسات العامة .

[2]- دون أي ايبرلي ، **بناء مجتمع من المواطنين ، المجتمع المدني في القرن الحادي و العشرين**، ترجمة ، هشام عبد الله ، الأردن : دار الأهلية ، 2003، ص-ص ، 33-34.

[3]- ربيع وهبة ، **التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني** ، ط1 ، القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، 2003، ص 19.

تعريف كارل ماركس: هو الأساس الواقعي والمادي للدولة وحده في مجموع العلاقات المادية، أي أنه ميدان للصراع الطبقي في مرحلة معينة من تطور القوى المنتجة، و يحمل مجمل الحياة التجارية والصناعية لتلك المرحلة، وعلى هذا الأساس يعتبر كارل ماركس المجتمع المدني ضمن البنية التحتية للمجتمع، وأنه تطور مع البرجوازية التي سيطرت على الدولة بعد نهاية الإقطاعية.

أنطونيو غرامشي:" المجتمع المدني هو مجموع التنظيمات والمؤسسات التي تشكل وعي المواطنين مثل المؤسسات التعليمية، الثقافية والإعلامية والمؤسسات التقليدية الموروثة عن الماضي مثل المؤسسات الدينية ومديريها فهي التي يرجع إليها الفضل في استقرار نمط إنتاج معين أو تنظيم اقتصادي ما، للمجتمع وداخلها يدور الصراع الذي قد يؤدي إلى التحول على هذا النمط وانتقال المجتمع إلى مرحلة تاريخية أخرى".[1]

بعد استعراض هذه التعريفات لمفكرين غربيين، نجد تعريف المفكرين العرب منهم، سعد الدين إبراهيم حيث يقول: "المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات الطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة الدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام و التراضي و التسامح و الإدارة السلمية للتنوع و الخلاف وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كل من الجمعيات، الروابط، النقابات، الأحزاب والأندية والتعاونيات ....أي كل ما هو غير حكومي وما هو غير عائلي أو ارثي".[2]

نجد كذلك تعريف محمد عابد الجابري:" المجتمع الذي تنظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية، بمعنى المجتمع الذي تمارس فيه الحكم، على أساس أغلبية حزبية، تحترم فيه حقوق المواطن السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية في حدها الأدنى

[1]- أحمد شكر الصبحي ، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** ، ط1 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000، ص 18.

[2]- سعد الدين إبراهيم ، **المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في مصر** ، القاهرة :دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع ، 2000،ص 13.

على الأقل، انه بعبارة أخرى المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة، البرلمان والقضاء المستقل والأحزاب والنقابات والجمعيات". [1]

هكذا يتضمن المجتمع المدني[2] منظمات ومؤسسات غير حكومية، ونقابات مهنية وجمعيات مهنية وثقافية وتعاونية، ووسائل إعلام خاصة إضافة إلى الأحزاب السياسية غير الممثلة في مؤسسات الدولة، تمارس هذه المجموعات بعض الرقابة الشعبية على العمل الحكومي والوكالات الحكومية، إضافة إلى القطاع الخاص، كما تلعب دورا أساسيا في العمل على تحقيق التكامل الاجتماعي، وتمتين الهوية والولاء الوطنيين، ورفع مستوى المشاركة الشعبية في المجال العام، وتلعب دورا مهما في وضع السياسات الاجتماعية والاقتصادية على المستويات المحلية والقطاعية والوطنية كما تعتبر الوجه السياسي للمجتمع لحماية حقوق المواطنين، وتسهيل اتصالهم بالحياة العامة تشكل قناة لمشاركة المواطنين في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمهم في جماعات قوية تستطيع التأثير في السياسات العامة و مساعدة الفقراء على إيجاد مداخل للموارد العامة ، هذا فضلا على مراقبة التعسفات والفساد، ودورها في عمليات المساءلة والشفافية، كما تساعد الشبكات المدنية على تبديد العقبات أمام الفعل الجماعي، وتشجيع الثقة وتسهيل التعاملات السياسية والاقتصادية مع توفير الفرص والخدمات للمواطنين وتنمية قدراتهم وتحسين مستويات معيشتهم.وتكمن أهمية المجتمع المدني في قدرته على تأطير المواطنين للعمل التطوعي

---

[1]– محمد عابد الجابري ، "إشكالية الديمقراطية و المجتمع في الوطن العربي" ، **المستقبل العربي**، العدد 167، جانفي 1993، ص 05.

[2]– الاستخدام الوظيفي للمصطلح يجعله يشمل من حيث المبدأ كل أنواع المنظمات الاجتماعية خارج الدائرة السياسية للدولة كسلطة ولمؤسساتها الرسمية، كما يشير وبخاصة في الوطن العربي إلى البنى التقليدية و الدينية والمذهبية والقبيلة والعائلية التي لا تزال سائدة في المجتمع، ولتمييزه عن المجتمع الملي يجب أن يستخدم للإشارة إلى جمعيات الدولة الحديثة، والمجموعات القائمة على المواطنة وحرية الانتساب عملا على تحقيق مصلحة مشتركة، وهكذا تنهمك المجموعات في عملية تحويل لعلاقات القوى التقليدية القائمة، واستبدالها بعلاقات مدنية حديثة، وتوسيع العلاقات الاجتماعية وتمتين النسيج الاجتماعي.

في الشأن العام، وفي كل قيم المشاركة المدنية والتنمية التشاركية[1] من خلال إشراك الأفراد في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من أجل التأثير في السياسات العامة، وتساعد مؤسسات المجتمع المدني على تحقيق إدارة أكثر ترشيدا للحكومة عن طريق تعبئتها للجهود الفردية والجماعية التي يتم استخدامها وفق الوظائف التالية:[2]

- التأثير على السياسة العامة من خلال تعبئة جهود قطاعات من المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام.
- تعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع.
- مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة على أداء أفضل للخدمات العامة وتحقيق رضاء المواطنين.
- العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون والحد من تعسف السلطة.
- غرس مبادئ الديمقراطية والمشاركة .

ما يعزز الاهتمام بالقطاع المدني، أعمال الأكاديمي الأمريكي روبرت بوتنام، حيث ركز على ايطاليا، وخلص إلى نتيجة مفادها: أن الحكومة الرشيدة تتحقق بواسطة قطاع تطوعي صحي.

أبعاد الحكم الراشد

إن إدارة شؤون المجتمع من خلال الحكم الصالح تتضمن ثلاثة أبعاد مترابطة ومتصلة بما بينها، حيث لا يمكن أن تستغني عن أي منها وإذا ما انعدم أو غاب أحد هذه الأبعاد لا يمكننا أن نتحدث عن وجود حكم راشد، وهذه الأبعاد هي، البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية ومدى شرعية تمثيلها، والبعد التقني المتعلق بعمل الإدارة العامة والحكومة ومدى تمتعها بالكفاءة والفعالية في إدارة شؤون المجتمع والبعد الاقتصادي – الاجتماعي المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة من

---

[1]– حسن كريم ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 122.

[2]– زهير عبد الكريم الكايد ، الحكمانية :قضايا و تطبيقات ، ص 48.

جهة وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها على المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة، كما علاقتها بالطبع مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من جهة أخرى.[1]

أولا:البعد السياسي

يعتبر الأساس الأول لتكريس الحكم الراشد، ويقتضي هذا البعد ضرورة توفر شرعية السلطات الحاكمة، وهذا يعني أن وصولها وممارستها للحكم قد تمت بطريقة تتوافق مع ما تقول به الإدارة الشعبية، بحيث يتم انتخاب الهيئات المركزية والمحلية بطريقة نزيهة وشفافة، وتمثل مؤسسة التمثيل التشريعي حلقة الوصل الجوهرية بين الحكم والناس وتأخذ في النظم صورة المجالس النيابية المنتخبة انتخابا حرا ونزيها ودوري وتنوب هذه المؤسسات عن الناس في وضع القواعد القانونية، وفي ضبط الرقابة على الحكومة التي تأتي على رأسها عادة أكثر التيارات السياسية حصولا على ثقة الناس في الانتخابات[2]، ويجب أن تعكس مؤسسة التمثيل ضمانة لصلاح ورشاد الحكومة، وتزداد فاعليتها بقوة هذه المعارضة.

إن توفر هذا البعد من شأنه أن يكرس الاستقرار السياسي[3] الذي يعد اللبنة الأساسية للشروع في تطوير المشاريع الأخرى التي يتوقف عليها كيان المجتمع، ومن ثم يكون بوسع الدولة التي تسعى لتبني الحكم الراشد، الانتقال من معالجة المشاكل التقليدية

---

[1]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997.انظر أيضا، نور الدين العوفي، **مؤشرات الحكامة وآليات الانتقال الديمقراطي، حالة المغرب**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 797.

[2]– _____، مجلة المستقبل العربي، نوفمبر 2004، ص 41.

[3]– نشير إلى أن أي استقرار سياسي يخضع لتأثير نوعين من العوامل أولها تكون له أثار استقرارية، وثانيها يكون له أثار غير استقرارية بحيث تكون حالة النظام هي نتاج التفاعل بين هذين النوعين من العوامل، وبذلك فإن كل سلطة تتجه أحد الاتجاهين: إما أن تتحول إلى إدارة السلطة تدير مؤسسات المجتمع تحت سلطة الدولة، الدستور القانون، فتنتمي بذلك إلى أنظمة الاستقرار السياسي، أو أن تبقى سلطة متسلطة فتنتمي إلى سلطة الانقلابات وبعبارة أخرى فان وجود استقرار سياسي للحكم القائم يعني تغلب القوى الاستقرارية على قوى عدم الاستقرار والعكس صحيح ، لمزيد من التفصيل أنظر: الطيب البكوش، "هل للعلاقة بين الديمقراطية والتنمية حدود ؟"، **المجلة العربية لحقوق الإنسان**، العدد 02 ، تونس، 1995، ص 109.

(كضمان السلم وتحقيق الاستقرار الداخلي) إلى البحث عن تكريس رهانات جديدة تتوافق مع متطلبات أكثر عصرنة يدعمها الحكم الراشد، كضمان الصحة العمومية، الحفاظ على البيئة ....الخ.

ثانيا :البعد الإداري(البعد التقني)

هو ذلك المتعلق بعمل الإدارة العامة و كفاءتها و فاعليتها أي وجود جهاز إداري قوي وفعال يقوم بأداء الوظائف الإدارية المسندة إليه بصورة فعالة وبطريقة شفافة، ويأتي ذلك من خلال محاربة الفساد الإداري بكل صوره، ومحاولة القضاء على العيوب البيروقراطية، ووضع قيود وضوابط تحدد حقوق وواجبات الموظفين العموميين... إضافة إلى توفير فرص التدريب والتكوين من أجل زيادة الخبرة والجودة لدى المنفذين، كما يتوجب من أجل تحقيق هذا البعد استقلال الإدارة عن السلطة السياسية والاقتصادية، وذلك بعدم خضوعها إلا للقانون دون الخضوع لأي اعتبارات أخرى، وتتأثر الإدارة تأثرا قويا بنظام الحكم القائم، إذ أنه يجعلها في نواح عديدة، صورة عنه والسبب في ذلك أن الإدارة تعمل من خلال الأنظمة السياسية التي تعيش في ظلها، سواء على مستوى الأجهزة الإدارية المحلية أو على صعيد الأجهزة المركزية، وقد ازدادت أهمية الإدارة وأصبحت هي العمود الفقري لكل نظام سياسي وذلك بسبب الاعتماد المتزايد على التكنوقراطيين ومعرفتهم الدقيقة بالقوانين وإجراءات العمل وتحليل المعلومات المتوفرة بواسطة الإعلام الآلي واطلاعهم على ملفات أصحاب النفوذ السياسي ومعرفة نقاط القوة والضعف في سجلاتهم الإدارية، وعليه يجب إدراك من الناحية النظرية أن الإدارة مرتبطة إلى حد بعيد بالدور الذي تعده لها السلطة السياسية وهو أنها تعاونها في تنفيذ مخططاتها و تحملها لمسؤولية تطبيق النصوص والقوانين التي أثرتها القيادة العليا، لكنه في الواقع، أن بقاء القادة السياسيين في مناصبهم مددا قصيرة ونقلهم من وظيفة إلى أخرى عندما تقتضي الأوضاع ذلك قد جعل الإدارة دائما هي السلطة القوية، المتكاملة بعناصرها كافة الواعية

بمسؤوليتها، القائمة فعلا بما ألقي على عاتقها من مهام في إطار ما رسم لها من تشريعات ونظم، فالإدارة باختصار سلطة رابعة في أي نظام سياسي .[1]

كما يرتكز هذا البعد أيضا على ضرورة مشاركة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وتكون الإدارة لاعبا أساسيا في وضع السياسة العامة وتهدف إلى التغلب على حالات عدم الإنصاف وتكون قادرة على تحفيز التكامل بين المجالين الاقتصادي والاجتماعي وعلى تعزيز المجتمع المدني ودفع القطاع الخاص نحو المشاريع الأكثر ربحية، ويكتمل تكوين الدولة لمؤسسة الحكومة وهي الجهاز التنفيذي الذي يقوم على وظائف الإدارة والتسيير لشؤون المجتمع، وتتكون الحكومة في الأساس من جهاز دائم من الفنيين والإداريين ولكن قيادتها عادة ما تكون لها طابع سياسي تفرزها الانتخابات الدورية مما يخضع القيادة للحكومة لمساءلة الناس مباشرة.[2]

ثالثا: البعد الاقتصادي و الاجتماعي

أي إضافة معيار الإدارة الاقتصادية –الاجتماعية العقلانية ذات البعد الاجتماعي في مسار العملية لتنموية والمساهمة في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية[3]، كما تقوم بتقويم الخدمات الاجتماعية الأساسية وفق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتساوية للمواطنين ويشترط هذا البعد الفعالية في نشاط الحكم وذلك من خلال الاستعمال العقلاني للموارد العمومية، وعلى الصعيد الاجتماعي يعمل على التوزيع العادل للثروات وفق معيار الإنتاجية وهذا يضع المواطنين في صلب الإصلاحات الإدارية ونجد أنه أعيد تحديد دور الدولة في الاقتصاد وذلك من خلال تركيز عملها على ثلاث مجالات وهي:

- تحقيق الاستقرار في وضع الاقتصاد الكلي.
- تخفيض حجم القطاع العام.

---

[1]- عمار بوحوش ، **الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة** ، الجزائر : دار البصائر للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، 2008، ص ص 39، 40.

[2]- سفيان فوكة ،" الحكم الراشد و الاستقرار السياسي و دوره في التنمية "، **مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر** ، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف ، 16 -17 ديسمبر 2008.

[3]- حسن كريم ، مرجع سبق ذكره ، ص 105.

- إصلاح الإطار التنظيمي.

بعدما سادت فكرة الدور الشامل والمركزي للدولة في تخطيط التنمية في جميع جوانبها في فترة عقود الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم، نشير إلى أن هذه الفكرة الجديدة تستند إلى فكرة الاقتصاد النيوليبرالي.[1]

يتضمن مفهوم الحكم الصالح دورا يجب أن يلعبه القطاع الخاص، وتتراوح مهامه بين تعزيز قيم العمل الجاد والمنتج، وتوفير الشفافية في المعلومات والإحصاءات، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية، وتمتين العلاقات مع الجامعات ومراكز البحوث والتطوير لربط مخرجات التعليم بسوق العمل وحاجاته، ولتشجيع البحث العلي وصولا إلى الانخراط في شبكة التنسيق مع المجتمع المدني والدولة من أجل المشاركة في صنع السياسات العامة، هذا إضافة إلى دوره الاقتصادي في النمو وتوفير الوظائف، وتوفير الاستشارات والأموال وتأمين التنافسية.

إضافة إلى هذه الأبعاد يمكن إضافة البعد القانوني

رابعا:البعد القانوني

يتجسد من خلاله الحكم الراشد بتحقيق شرط مشروعية جميع تصرفات الهيئات الحاكمة ومطابقتها للقانون الذي وضعته الهيئات المنتخبة الممثلة للشعب من جهة ومن جهة أخرى يفتح القنوات أمام المواطنين لمناقشة تصرفات الحكام[2] ومعنى هذا الحكم الذي يطبق القانون بطريقة غير تعسفية كما لا يعفي المسؤولين من تطبيق القانون، والحكم القانوني يعني مرجعية وسيادة القانون على الجميع من دون استثناء انطلاقا من حقوق الإنسان

---

[1]– فكرة الاقتصاد النيوليبرالي تدعو إلى انسحاب الدولة إلى أقصى حد ممكن، وترك عمليات التنمية لآليات السوق والمنافسة، ويتم التركيز على الإنتاجية والربحية و تقليص حجم الدولة عبر الخصخصة ، لكن هذه الخطة لم تؤد إلى نتائج مرضية في الكثير من الدول النامية، وكان لها نتائج سلبية عطلت حتى النمو الاقتصادي.(لمزيد من التوضيح، أنظر: تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1997)

[2]– _____، المستقبل العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 2004، ص 08.

بشكل أساسي[1]، يمكن لهذا البعد أن يعطي صفة المشروعية لجميع الأعمال التي تقوم بها الحكومة ومن ثمة توقع قبولها في غالب الأحيان من طرف المواطنين مما ينجم عليه وجود توافق بين مختلف هذه القوى السياسية والمجتمعية وهذا ما يؤدي إلى التجسيد الميداني لفكرة الحكم الراشد والاستقرار السياسي.[2]

هكذا تؤثر هذه الأبعاد وتترابط مع بعضها البعض في إنتاج الحكم الراشد ، فلا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون استقلال الإدارة عن نفوذ السياسيين، ولا يمكن للإدارة السياسية وحدها من دون وجود إدارة عامة فاعلة من تحقيق انجازات في السياسات العامة كما أن هيمنة الدولة على المجتمع المدني وتغييبه ستؤدي إلى غياب مكون رئيسي في التأثير في السياسات العامة ومراقبة السلطة السياسية والإدارية ومحاسبتها، ومن جهة ثانية لا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركة والمحاسبة وبغياب الشفافية، ولا تؤدي إلى تحسين أوضاع المواطنين غير القادرين على تصحيح هذه السياسات، لذلك فان الحكم الصالح هو الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا، ويسند إلى المشاركة، المحاسبة والشفافية.

المحور الرابع: إشكالية العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية

تعمل الحكومات وفي إطار تطبيق سياستها لمفهوم الحكم الراشد من منطلق علاقتها بالتنمية على توسيع دائرة المشاركة العامة لأفراد المجتمع مع التركيز على فئة الشباب القادرة على تنمية مفهوم الشراكة من اجل الإصلاح والذي عادة ما يحمل شعار التنمية والنهوض بالمجتمعات ومن أجل ذلك كله فلا بد من تعزيز دور الشباب في صياغة القرارات واتخاذها، وقد كان لصندوق النقد الدولي بتعريفه للحكم الراشد بعدا تقنيا لمفهوم التنمية وعلاقتها بالحكم الراشد من خلال التركيز على النواحي الاقتصادية من الحكم

---

[1]– _____، المستقبل العربي،بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، نوفمبر 2004، ص 47.

[2]- United Nations Development Program. Humandevelopment Report 1997 , (oxford: oxford UniversityPress 1997).

وتحديد مظاهر حسابات الحكومة وإدارة الأموال والموارد العامة في الدولة واستقرار البنية التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص، ومن خلال علاقة الحكم الراشد بالتنمية يمكن تحديد ماهية الحكم الراشد على أنها علاقة إدارة الحكم أو إدارة الدولة ضمن معايير الشفافية والمحاسبة لكافة الموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية في الدولة لغرض التنمية ضمن نطاق احترام سيادة القانون ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومن خلال هذا المبحث نحاول تحليل العلاقة بين المفهومين على اعتبار أن الحكم الراشد ظهر كضرورة لتحقيق مطلب التنمية الذي هو الشغل الشاغل لكافة الدول موازاة مع ما عرفته التنمية من تطورات في مفاهيمها.

تعريف التنمية

تعتبر المفاهيم أو المصطلحات تصورات وتجريدات ذهنية يضعها العلماء، للتعبير عن أفكارهم حول الواقع ومظاهره. ومفهوم التنمية كغيره من المفاهيم لا يخرج عن هذا الإطار أو المضمون، حيث تغيرت وتعددت أبعاده ومستوياته، وذلك تبعا لمستجدات الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وقد بدأت التنمية كمفهوم نظري وتطبيق عملي يظهر على مسرح الفكر العالمي بوصفه إدارة أو كوسيلة من خلالها تستطيع الدول النامية مواجهة عوامل التخلف والسعي إلى تبني بعض خصائص وسمات المجتمعات المتقدمة. على الرغم من شيوع المصطلح والاهتمام به فإن مفهومه لا يزال محاطا بالالتباس لتعدد وتباين الاتجاهات النظرية الخاصة به. حيث اهتم بعض العلماء بالتنمية بناء على البعد الاقتصادي وفريق آخر ركز على الجانب الاجتماعي وهناك من اعتمد في تحليلاته لهذا المفهوم على البعد الثقافي أو اللغوي...الخ.

يتضح من هذا أن مفهوم التنمية نال اهتمام الكثير من علماء الاقتصاد والاجتماع والسياسة والسكان وأصبح ينظر إليه الآن من الناحية الشمولية خاصة بعد التطورات والتغيرات التي تحصل في المجتمع الدولي، وأن التركيز على بعد أو جانب واحد من جوانب التنمية

لا يفيد المجتمع بالمعنى الشامل، ذلك لارتباطها بكافة المجالات حيث تعمل على ربط الوسائل بالأهداف [1].

أ- **لغة:**

التنمية من النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر مثلا نقول نما المال أي ازداد وكثر.

التنمية تدل على الزيادة كما وكيفا، وقد برز المفهوم بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية اتجاه الديمقراطية.

هذا المفهوم يعني من الناحية اللفظية شيء واحد وهو التعبير المرتبط بالزيادة في شيء ما عبر حد معين في وقت معين، وغالبا ما يتم التفرقة بين التنمية والنمو.[2]

ب- **اصطلاحا:**

---

[1]- حسن صادق عبدا لله ، **السلوك الإداري و مرتكزات التنمية في الإسلام** ، الجزائر : دار الهدى ، الطبعة الثانية ، 1992، ص 83.

[2]- غالبا ما يتم التفرقة بين النمو و التنمية إذ أن اصطلاح النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معيّن من جوانب الحياة، أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن والنمو يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي، أمّا التنمية فهي الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم والنمو، و يقيم القاموس العربي التفرقة بين المصطلحين كما يلي : نمو الشيء يعني زيادته أو تغييره إلى حال أفضل ، أما تنمية الشيء فتعني وجود فعل يؤدي إلى النمو ، أي أنه فيها عنصر التعدد و الفعالية أي أن العملية تشتمل على النمو و على التغيير (لمزيد من التوضيح أنظر : محمد فتح الله الخطيب و آخرون ، **الحكم المحلي و التنمية** ، القاهرة : منشورات كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، 1998، ص 02). (أنظر أيضا : أحمد مصطفى خاطر ، **تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع** ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 1999، ص 11).

أثار مفهوم التنمية كثيرا من الجدل على جميع المستويات (النظرية والعملية التطبيقية) وتحمل المؤلفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العديد من التعاريف لهذا المصطلح، وكل منها تناوله من زاوية معينة حسب اختلاف الميادين و المناهج العلمية الخاصة بها، ومنه يصبح مصطلح التنمية، لا يؤدي نفس المعنى عند استخدامه في مختلف الدراسات،[1] ولعل أول من استعمل هذا المصطلح هو" **بوجين ستيلي**" حين اقترح خطة "تنمية العالم" سنة 1889.

جاء في تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية، أن المسلم به عموما هو أن التنمية ليست مرادفة لمجرد النمو ولكنها تتضمن اعتبارات أخرى عديدة تتعلق أساسا برفاهية الإنسان، ومن هذه الاعتبارات ما هو ثقافي وما هو روحي وما هو مادي ويذكر التقرير في موضع أخر أنه من الضروري أن تؤدي أنماط التنمية إلى غايات أعلى من التوظيف في الريف والمدينة نظرا للزيادة المتوقعة في السكان في البلدان النامية وتأثيرها على تمويل العمل، فليس من الضروري أن يكون التوظيف منتجا من الناحية الاقتصادية، ولكن ينبغي أن يكون مرضيا للفرد، حاثا على الناحية الخلاقة فيه الإبداع أو مؤديا إلى استخدام أكثر فائدة لوقت الفراغ .[2]

وقد كان مفهوم التنمية مرتبط بمعنى اقتصادي (ما يعرف بظاهرة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية)، ومع تعدد حاجات الإنسان وتنوعها، وما عرفته الحقوق من تطور إلى أن أصبح الحديث عن حاجات الإنسان الضرورية في المجال الاجتماعي، السياسي

---

[1]– نشير أن هناك نظرتين لمفهوم التنمية ، النظرة الأولى: التنمية هي: "عملية " على اعتبارات أن التغيرات البنائية الناجمة عنها تؤدي إلى ردود أفعال في كافة الأنساق وبالتالي في الوظائف المرتبطة بها وكذلك لأنها مجموعة من الخطوات المتتالية والمتداخلة والتي تؤدي إلى تحقيق غايات محددّة، وهي تسير في اتجاه واحد.أما النظرة الثانية: فتنظر إلى التنمية بوصفها "أداة" وهذا يرجع إلى اعتبار أن التنمية أو بالأحرى خطة التنمية ليست هدفا في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتحقيق الأهداف التي تحقق طموحات المجتمع وربما يعكس هذا مفهوم " الإرادة" بالنسبة للمجتمع.ولكن عمد الباحثين على دراستها كعملية process وليس كأداة أو حالة. وهي تحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات وهي تغير إيجابي يهدف به نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل".

[2]– تقرير الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا، "من أجل التنمية "، ماي 1978، ص 15.

والثقافي إلى أخره دون إغفال الجانب الاقتصادي فقد واكبت التنمية هذا التطور والتغير للحاجات الإنسانية إلى أن أصبح الحديث عن التنمية السياسية، الإدارية والبشرية ....الخ.

من بين أهم التعاريف لهذا المصطلح نذكر ما يلي:

تعريف أحمد رشيد: هي عملية تغيير في البنية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب بمعنى أن أية تنمية يقصد بها الارتفاع الحقيقي في دخل المواطنين من جوانب اقتصادية وغير اقتصادية .[1]

تعريف علي غربي :

التنمية هي عملية معقدة و شاملة تضم جوانب اقتصادية، اجتماعية، سياسية و ثقافية مع عدم إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية، وذلك لفهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى والدوافع التي تربط الأفراد وما يقومون به من علاقات، وما يترتب عن ذلك من أنظمة تتداخل تفاعلاتها وتأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة .[2]

تعريف الدكتور كاسر منصور:

التنمية هي عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، وهي بناء الإنسان وتحريره وتطويره لكفاءته وإطلاق لقدراته على العمل البناء.[3]

تعريف الدكتور محمد شفيق :التنمية في مفهومها العام تعني: "عمليات مخططة وموجهة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلاته وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات لتحقيق التقدم والنمو للمجتمع و الرفاهية والسعادة للأفراد .[4]

---

[1]- أحمد رشيد ، **التنمية المحلية** ، القاهرة : دار الجامعة العربية للطباعة و النشر ، 1986، ص ص 14-15.

[2]- سليمان الرياشي و آخرون ، **الأزمة الجزائرية** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996، ص 179.

[3]- كاسر منصور ،" التنمية الإدارية : الحقيقة و الأبعاد "، **مجلة الرائد العربي** ، دمشق : 1994، ص 72.

[4]- محمد شفيق ، **التنمية الاجتماعية ، دراسات في قضايا التنمية و مشكلات المجتمع** ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 1993، ص 19.

تعريف محمد منير حجاب:التنمية من الناحية الحضارية تعني تغييرا أساسيا في كل أنماط الحياة السائدة، ويتبع هذا تغيير نوعي وكمي في صور العلاقات الاجتماعية في كافة مجالات النشاط البشري في المجتمع،الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية والإدارية.[1]

تعريف هيئة الأمم المتحدة: "التنمية هي عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما ونوعا وتعد حلاّ لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات"[2].

" يقصد بالتنمية إحداث تطور في مجال ما بواسطة تدخل أطراف واستعمال أدوات من أجل الوصول إلى التطور والرقي، إذن التنمية هي عبارة عن عملية تدخليه أو هي تدخل إرادي من قبل الدولة وهي تحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات وهي تغير إيجابي يهدف به إلى نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل.[3]

اهتمت هيئة الأمم المتحدة بتحليل مفهوم التنمية بأنه عبارة عن: "مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية.[4]

كما عرفت أيضا "بأنها ذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغيير الثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته، أي أن التنمية ما هي إلا عملية تغيير مقصود وموجه، له مواصفات معينة بهدف إشباع حاجات الإنسان".[5]

---

[1]- محمد منير حجاب ، **الإعلام و التنمية الشاملة** ، القاهرة : دار الفجر ، الطبعة الثانية ، 2000، ص ص 32-33.

[2]– علي خليفة الكواري،" حقيقة التنمية النفطية : حالة أقطار الجزيرة العربية"، **المستقبل العربي** العدد 27، ماي 1981، ص 34– 37 .

[3]- عثمان محمد غنيم ،ماجدة أحمد أبو زنط ، **التنمية المستديمة** ، عمان : دار صفاء للنشر و التوزيع ، 2007.ص 21.

[4]- الدسوقي عبده إبراهيم ، **التلفزيون و التنمية** ، الإسكندرية : دار الوفاء ، الطبعة الأولى ، 2004، ص ص 174– 180.

[5]- أحمد مصطفى خاطر، **التنمية الاجتماعية المفهومات الأساسية نماذج ممارسة**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2002، ص 20.

التنمية هي العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي.[1]

تعرف كذلك بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية ويقصد بمستوى الدول الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية المنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية وسيادة الولاء للدولة وهي بذلك عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية بحيث تقوم على كل منها هيئة مستقلة عن الأخرى فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين.[2]

عليه يمكن استنتاج أهم خصائص التنمية وهي كالآتي:

1- التنمية هي عملية وليست حالة، وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة تعبيرا عن احتياجات المجتمع وتزايدها.

2- التنمية عملية مجتمعة يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات في المجتمع.

3- التنمية عملية واعية إذن هي ليست عملية عشوائية بل محددة الغايات والأهداف.

---

[1]- محمد عبد العزيز عجمية ،عبد الرحمن يسري احمد ، **التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مشكلاتها**، الإسكندرية :الدار الجامعية، 1999 ، ص 18.

[2]- احمد وهبان ، **التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية** ، الإسكندرية :الدار الجامعة للنشر ،2003 ،ص 100 .

4- التنمية عملية موجهة بموجب إدارة للتنمية حيث يتم بموجبها تحقيق النمو الإرادي الذي يتم التوصل إليه نتيجة إجراءات وتدابير مقصودة يعبر عنها ببرامج وخطط وسياسات تهدف إلى تحقيق معدلات معينة من النمو.[1]

5- إيجاد تحولات هيكلة وهذا يمثل إحدى السمات التي تميز عملية التنمية الشاملة عن النمو الاقتصادي[2]، وهذه التحولات بالضرورة هي تحولات في الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

6- بناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية ولا تعتمد عن الخارج أي مرتكزات البناء تكون محلية.

7- تحقيق تزايد منتظم أي عبر فترات زمنية طويلة.

8- زيادة في متوسط إنتاجية الفرد أي بتعبير اقتصادي آخر هو تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد، بما يعنيه ذلك من جوانب اقتصادية وغير اقتصادية.[3]

9- تزايد قدرات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويجب أن يكون التزايد متصاعدا وهو الوسيلة لبلوغ غاياته.

10- الإطار الاجتماعي- السياسي: يتضمن آلية التغير وضمانات استمراره ويتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهد والمكافأة.

مجالات التنمية: لا يمكن حصر مجالات التنمية المحلية وعليه سنقتصر على ما يلي:

أولا - التنمية الاقتصادية:

---

[1]- على حافظ منصور، حسن احمد عبيد، **التنمية الاقتصادية**، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1992، ص 30.

[2]- النمو يتحقق من ضمن دورة الحياة الاقتصادية والتكنولوجية القائمة ومن ضمن المؤسسات والمعطيات الاجتماعية والثقافية القائمة، إلا أن التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا بفضل تبدلات إيجابية واسعة، نوعية لا كمية فحسب، في هذه المعطيات و المؤسسات جميعها.

[3]- نادر الفر جاني، **التنمية المستقلة في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987، ص 14.

هي التي تعنى بالتخطيط الاقتصادي الذي يسعى إلى تحقيق الزيادة في النمو والإنتاج وتطوير الوسائل المساعدة لتحسين ذلك وهي تهدف إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي، الزراعي وغيرها، كما تشير إلى الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته، وهي من الركائز الأساسية لأي تنمية، وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلّف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغيير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية عملية لرفع مستوى الدخل القومي بحيث يترتب تباعا على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية.

وقد ظهرت عدة نظريات للتنمية الاقتصادية أهمها: نظرية شومبيتر ونظرية روستو نظرية التبعية، ونظرية النمو المتوازن[1] من طرف المفكر "روزنشيتين"

ثانيا-التنمية الاجتماعية:

هي عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وهكذا فهي ليست مجرد تقديم الخدمات وإنما تشتمل على جزأين أساسيين.

1- تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي تعد مسايرة لروح العصر.

2- إقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة و قيم مستحدثة، يسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب و الحاجات.[2]

---

[1]- نظريات التنمية الاقتصادية www.wikipedia.org-10/092008

[2]- أحمد مصطفى خاطر ، **تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع** ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 1999، ص 14.

على الرغم من ارتباطها بالعنصر الإنساني وبالخدمات المتنوعة المقدمة إليه (تعليم، صحة، إسكان ...)فهي تتطلب الاهتمام بمشاركة الأفراد أصحاب المصلحة الحقيقية من هذه الخدمات في التفكير والإعداد لها وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها، أي أنها ليست مجرد تقديم خدمات متنوعة للأفراد. وقد ظهرت لأول مرة وبطريقة علمية ورسمية في هيئة الأمم المتحدة سنة 1950 وكانت الخطة الخماسية للحكومة الهندية، قد لفتت إليها الأنظار بأساليبها وأهدافها سنة 1951، ومنذ سنة 1955 بدأ الاهتمام الأممي بالتنمية الاجتماعية عن طريق أحد مجالسها الدائمة وهو المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقد عرف كل من لاري نيلسون وفارنررامسي " التنمية الاجتماعية على أنها دراسة تهتم بتغير المجتمع من حيث بناءه، فهي العملية الهادفة التي تؤدي إلى تنمية الوعي والاعتماد بين المواطنين تنمية قدراتهم على تحمل المسؤولية في مواجهة مشكلاتهم". وهي تشتمل على العناصر التالية :

- التغيير البنائي: ذلك النوع ن التغيير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافا نوعيا عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع ويقتضي هذا التغيير حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع .
- الدفعة القوية: من أجل خروج المجتمعات النامية من تخلفها لا بد لها من حدوث دفعة قوية للخروج من حالة الركود من اجل تحقيق التقدم في أسرع وقت ممكن، وتتحقق هذه الدفع القوية عن طريق تعبئة كافة الطاقات والإمكانيات الموجودة في المجتمع .
- الإستراتيجية[1] الملائمة: يقصد بها الإطار العام أو الخطط العريضة التي ترسمها السياسة التنموية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي، ولكي يتم

[1]– الإستراتيجية من المفاهيم العسكرية واستخدمت بعد ذلك في بقية فروع المعرفة تحقيقا لظاهرة انسيابية المعرفة، تتحدد الإستراتيجية المناسبة والمفاضلة بين الاستراتيجيات المتاحة يتوقف على تكلفة الإستراتيجية (من حيث المال، البشر والوقت).

استخدام الوسائل استخداما صحيحا لا بد أن تكون موزعة وفقا لخطة جيدة الإعداد، كما ينبغي أن تقوم على أساس التكامل والتوازن بين رأس المال البشري ورأس المال المادي.[1]

ثالثا- التنمية السياسية:

تهدف إلى تحقيق استقرار النظام السياسي، وهذا بالأخذ بالمشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية أو المحلية، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية[2]، وتعرف بأنها عملية سوسيوتاريخية متعددة الأبعاد والزوايا تستهدف تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري يستمد أصوله الفكرية من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم يتسق مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع، ويشكل أساسا مناسبا لعملة التعبئة الاجتماعية، ويتألف بناء هذا النظام من مجموعة من المؤسسات السياسية – الرسمية والطوعية التي تتمايز عن بعضها بنائيا وتتبادل التأثير فيما بينها جدليا، وتتكامل مع بعضها البعض وظيفيا، وتمثل الغالبية العظمى من الجماهير وتعكس مصالحها وتهيء المناخ الملائم لمشاركتها في الحياة السياسية بشكل ايجابي وفعال يساعد على تعميق وترسيخ حقائق وإمكانات التكامل الاجتماعي والسياسي ويتيح الفرصة لتوفير أوضاع مواتية لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع بوجه عام.[3]كما أنها عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر

---

[1]- أحمد مصطفى خاطر، مرجع سابق ، ص 24.

[2]- مصطفى كمال السيد ، **قضايا في التطور السياسي لبلدان القارة الثلاث** ، القاهرة : بروفيشيونال للإعلام و النشر ، 1994، ص ص 126-127.)

[3]- السيد الزيات ، **التنمية السياسية ، دراسة في الاجتماع السياسي** ، الجزء الأول ، الإسكندرية : دار المعارف، 1986، ص 150.

إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني حق فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية بحيث تقوم على كل منهما هيئة مستقلة عن الأخرى، فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين.[1] ومن أبرز أهدافها :

- تحقيق المواطنة وبناء الدولة القومية.
- ترسيخ التكامل السياسي (أي التكامل وهو الترابط الوثيق بين أفراد المجتمع من خلال تخليصه من أسباب التصادم في سبيل تحقيق المجتمع المنسجم).
- تدعيم قدرة الحكومة المركزية على التغلغل داخل إقليم دولتها .
- زيادة كفاءة الحكومة المركزية فيما يتصل بتوزيع المنافع على الأفراد.
- زيادة معدلات المشاركة في الحياة السياسية .
- إضفاء الشرعية على السلطة السياسية من خلال استنادها إلى الدستور.[2]

رابعا – التنمية البشرية:

يعتبر الإنسان المحور الرئيسي في عملية التنمية، حيث تعتمد عليه الخطط والبرامج التنموية لأي مجتمع، كما أنه الهدف من التنمية، هذا يعني أن التنمية تتحقق بفضل الإنسان ومن اجله أيضا، وذلك لن يكون إلا بالاهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم، التدريب والتأهيل الذي يضمن تغيرا وتحولا في بعض متغيرات الحياة مثل التكنولوجيا بالإضافة إلى الاهتمام بالصحة العامة للمجتمع[3]، وتنطلق التنمية البشرية من شعار الإنسان أولا وتعرف تنمية الموارد البشرية بأنها عملية نمو رأس المال البشري واستثماره بكفاءة في التنمية الاقتصادية وهي تعني تلك الجهود الوطنية التي يتبعها النظام السائد في أي

---

[1]- أحمد وهبان ، **التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية** ، الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2002- 2003، ص ص 140-141.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- زكي عبد الرحمن ، **قضايا التخلف و التنمية** ، الإسكندرية : دار الجامعات المصرية ، د ت ن ، ص 12.

مجتمع من المجتمعات الإنسانية الواعية ، بهدف الوفاء بحاجات الأفراد فيها، وهي عملية متكاملة تمكن الإنسان من تحقيق ذاته والاعتماد على تنمية مجتمعه[1]، وعلى هذا الأساس فإن التنمية البشرية (الإنسانية)المستدامة هي تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل أو إلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة للموطنين وعبر تمكين الفئات المهمة وتوسع خيارات الموطنين وإمكاناتهم والفرص المتاحة والفرص تتضمن الحرية بمعناها الواسع واكتساب المعرفة وتمكين الإطار المؤسساتي.

ه- التنمية الإدارية:

إذا كانت التنمية تعرف على أنها تغير اجتماعي إداري مقصود للانتقال بالمجتمع من الحال الذي هو عليه إلى الحال الذي ينبغي أن يكون عليه أملا أي أنها العملية المرسومة والمقصودة والمخطط لها تخطيطا سليما، بهدف إحداث تغيير لتقدم المجتمع بكل أبعاده اقتصادية كانت أم اجتماعية ، ثقافية وسياسية وذلك في حدود الإطار العام لخطة الدولة [2]، والمقصود بالتنمية الإدارية هو الوظيفة التنفيذية المتعلقة بتدبير الاحتياجات و الاختيار والتدريب، والترقية واعتزال الخدمة للمديرين بالمشروع. وتختلف هذه الوظيفة عن وظيفة تنمية العاملين من غير المديرين والتي تعتبر وظيفة معقدة في حد ذاتها يخصص للقيام بها جهاز خاص عادة ما يطلق عليه قسم أو إدارة الأفراد.[3] وينظر إليها على أنها عملية حضارية شاملة ترتكز على قدرات ذاتية راسخة ومتطورة تتمثل في قدرة اقتصادية دافعة ومتعاظمة وقدرة اجتماعية متفاعلة ومشاركة، وقدرة سياسية واعية وموجهة، وقدرة إدارية كفأة ومنفذة، وانحسار أي نوع من هذه القدرات يشل التنمية ويعرقلها.[4]

---

[1]- سالم محمد خميس الخضوري ،**التنمية و التحديث في المجتمع العماني المعاصر**، القاهرة : دار المعرفة الجامعية ، 2004.ص 106.

[2]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية –دراسة في علم الاجتماع الحضري ،الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2004 .ص 14.

[3]- سعد الدين عشماوي ، **الإدارة الأسس و تطبيقاتها في الأنشطة الاقتصادية و الأمنية** ، الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، مركز الدراسات و البحوث ، ط1 ، 2000، ص 185.

[4]- بومدين طاشمة ، **رسالة دكتوراه** ، ص 275.

على هذا فإن التنمية الإدارية هي عملية تغيير مخطط تستخدم فيه طرق علمية تمكن الجهاز الإداري من تحديث الأنماط التنظيمية والسلوكية وإتباع الهياكـــل الإدارية الملائمة وتكييفها في ضوء المتغيرات البيئية و تدعيمها بالمهارات البشرية الضرورية، وفتح مجالات رحبة للتدريب بما ينمي قدرات القوة العاملة وتحديث القوانين والتشريعات المعمول بها، وتطوير وتنمية معلومات ومهارات واتجاهات وسلوك أفراد المنظمة، وتحسين بيئة العمل الإداري، وذلك من أجل تحقيق أهداف إرتيادية (إستراتيجية) التنمية الشاملة بأقصى درجة من الكفاءة و الفاعلية.[1]

الحكم الراشد كمقاربة للتنمية

إن فشل النموذج التنموي الذي اعتمدته دولة ما بعد الاستعمار، وفشل مختلف وصفات الإصلاح الاقتصادي المفروضة_المقترحة من طرف مؤسسات التنمية الدولية أدى إلى التفكير في آليات ومقاربات جديدة للتنمية وهذا ما تجلى في طرح مفهوم الحكم من طرف البنك الدولي في تقرير له حول تصور للتنمية في إفريقيا جنوب الصحراء 1989، وقد تزامن هذا مع بروز الأطروحة الأمريكية المتمثلة في المقاربة النيوليبرالية كتصور للتنمية والذي انتشر في الغرب بعد انهيار نموذج دولة الرفاهية، وتوسع ليشمل معظم دول العالم في سنوات التسعينيات أين ثم فرضه من قبل المؤسسات المانحة ووكالات التنمية الدولية الأخرى والتي فرضت تقديم المساعدات بضرورة الانتقال من المشروطية الاقتصادية إلى المشروطية السياسية والمؤسسية.

هكذا تطرح أدبيات المؤسسات ووكالات التنمية الدولية الحكم الراشد كمقاربة جديدة للتنمية، وكمشروطية لتقديم مساعدات التنمية وتدفق الاستثمارات الأجنبية منذ بداية التسعينيات حيث تتمحور هذه المقاربة حول مجموعة من الأفكار والآليات والعمليات على مستوى الحكم السياسي، الاقتصادي والإداري حيث أنه لا يمكن تحقيق التنمية دون احترام

[1]– بومدين طاشمة ،" التنمية الإدارية: مدخل بديل للإصلاح والتمكين للتنمية السياسية في الجزائر"، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، كلية الحقوق ، ص ص 1–2.

حقوق الإنسان وتطبيق إصلاحات ديمقراطية مستوحاة من الديمقراطية الليبرالية و كذا اعتماد سياسات ليبرالية في الميدان الاقتصادي والإداري من خلال خوصصة المؤسسات العامة، وإدخال آليات القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة، وتحرير التجارة الخارجية أي:

- الدعوة إلى تراجع الدولة عن أدوارها التقليدية لصالح القطاع الخاص والقطاع اللارسمي.
- الدعوة إلى اعتماد تصور جديد للدولة يعرف بدولة الحد الأدنى، كمدخل للتسيير الاقتصادي الجيد والعقلاني يستمد مرجعيته من فلسفة نيوليبرالية يتم تقديمها على أنها الحل النهائي والبديل الوحيد لتحقيق التنمية.

من خلال هذا التقديم هل يمكن القول أن الحكم الراشد بما يمثل من تصورات يمثل النموذج الوحيد لتحقيق التنمية ؟

يشير بياتريسايبو أن مقاربة " سوق أكثر– دولة أقل " كتعبير يدل على منطق النيوليبرالية أفرزت نتائج عكسية أضرت بالدولة بفعل تطبيق سياسات الخوصصة، وإدخال آليات السوق في التسيير العمومي، أدت إلى إضعاف السلطات العمومية وفقدان شرعيتها من جهة، وخوصصة الدولة ونمط الحكم فيها من جهة أخرى، ولا نغفل إسهام البنك الدولي والمؤسسات الدولية المانحة في تعميق تراجع شرعية الدولة زيادة على كون ضعف الدولة عملية داخلية بالأساس.

إن تطبيق إصلاحات الحكم الراشد المفروضة من طرف المؤسسات الدولية كمدخل لإعادة بناء شرعية الدولة أدى إلى إضعاف الإدارة وفقدان المصداقية الاقتصادية والسياسية للوكالات العمومية، لأن هذه الإصلاحات تقوم على أساس ليبرالي وتكنوقراطي، أي أن الدول التي تستقبل المساعدات تأخذ بعين الاعتبار معايير ومتطلبات المؤسسات المانحة والرجوع إلى توجيهاتها بخصوص إعداد السياسات الاقتصادية ووضع أنماط تسيير الإدارة والمالية والخدمات العامة أكثر من مراعاتها للمتطلبات الاقتصادية والسياسية

للمواطنين أي تحويل مصدر شرعية الدولة من الشرعية الداخلة (السياسية والاجتماعية) إلى الشرعية الخارجية التي هي بالأساس شرعية اقتصادية ومالية حيث أصبحت الدولة تسعى إلى كسب رضا مؤسسات بروثنوودز والوكالات الدولية المانحة بدل التركيز على رضا أبناء شعبها .[1]ما ينتج عنه تشتت مصادر القرار وتغذية الانقسامات داخل الإدارة والمجتمع إلى درجة اختفاء السلطة المركزية للدولة .[2]

من الناحية التاريخية لا توجد هناك علاقة بين الديمقراطية والتنمية حيث أن هناك دول كثيرة حققت مستويات مرتفعة في مجال التنمية في ظل أنظمة سياسية تسلطية مثلا اليابان بدأت الحداثة في عهد المايجي وهو نظام تسلطي، الصين كوريا الجنوبية وكذا الإصلاحات الاقتصادية الضخمة التي تم تحقيقها في كل من اسبانيا والمكسيك قادتها أنظمة شبه ديكتاتورية، وكذا تركيا ، تشيلي وتايلاند.

كما أن انهيار الاتحاد السوفيتي صاحبه سيادة النظرة الغالبة لمبادئ الديمقراطية الليبرالية (حقوق الإنسان ، المجتمع المدني ، حرية السوق ....)حيث يرى محمد عابد الجابري أن شعار الحكم هدفه تقليص دور الدولة، وهذا إن كان مقبولا في مجتمعات مستقرة ومتطورة في بنياتها الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، فان ذلك لا يمكن أن يفرز نتائج ايجابية بالنسبة لمجتمعات متخلفة، وكما أن النيوليبرالية كمرجعية فكرية لمفهوم الحكم تؤدي إلى تعميم الفقر لا تخفيفه.[3]

---

[1] -Béatrice HIBOU, "Economie politique du discours de la banque mondiale en Afrique sub-saharienne, du
catéchisme économique au fait (méfait) missionnaire", les études de CERI (centre d'études et de recherches
internationales), Fondation nationale des sciences politiques, N° 39, Paris, Mars 1998, PP 26-28

[2] -Ibid, PP 27-31

[3]-Claude FREUD, "la banque mondiale n'a plus d'argent, mais elle a des idées", Cahiers d'études africaines,
157, XL-1, 2000, P137

حسب دراسة جاك ولد عوديا ونيكولاس ميسال لاختبار مدى ارتباط ضعف الاستثمارات الأجنبية في بلد معين بعدم احترام قواعد الحكم الراشد، حيث اعتمد الباحثان على مؤشرات قياس نوعية الحكم المقترحة من طرف معهد البنك الدولي والتي تشمل 140 دولة، وثم مقارنتها بمستويات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث أن هناك العديد من البلدان التي تشهد مستويات أداء منخفضة في تطبيق قواعد الحكم الراشد تعرف تدفقات للاستثمارات الأجنبية أكثر من البلدان التي حققت مستويات أداء مرتفعة في تطبيق تلك القواعد، فالاستثمارات حسبها تتحكم فيها طبيعة سلوك النخبة السياسية والاقتصادية الحاكمة في ما يتعلق بإدخال أو عدم إدخال فاعل جديد في السوق المحلي، وكذلك فيما إذا كان البلد المستفيد يشكل منطقة نفوذ للقوى الكبرى في العالم.[1] وفي المحصلة نقول أن الدول الإفريقية بحاجة إلى الدولة لا غيابها، وقد كرست مجلة السياسة الإفريقية في عددها 61 مناقشة موضوع الحاجة إلى الدولة[2]، وقد أطلق العديد من المفكرين مفهوم الدولة التنموية[3] كبديل عن دولة الحد الأدنى ، وهذا لا يعني عدم تمكين القطاع الخاص المحلي والأجنبي من القيام بدور في عملية التنمية كما يرى أولوكوشي، وإنما يعني أن يكون للدولة الدور المركزي في وضع إطار وأهداف للسياسات وتنفيذها.

طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية

إن الحديث عن العلاقة التي تربط بين المفهومين يعود إلى عهد قريب حيث ظهر الحكم الصالح وترافق مع تطور مفاهيم التنمية وربما قبيل صدور تقارير الأمم المتحدة

[1] -Nicolas MEISEL, Jacques OULD AOUDIA, "la bonne gouvernance est-elle une bonne stratégie de développement?", la DGTPE (la direction générale de Trésor et de la politique économique), document de travail N° 11, France, Novembre 2007, PP 34-36.

[2] -Politique africaine (le besoin d'Etat), N°61, Mars 1996

[3]- الدولة التنموية : القدرة على صنع و تنفيذ سياسات باستقلالية ، و وفق رؤية اجتماعية لتوفير السلع و القيم لشريحة واسعة من المواطنين ، و هي الدولة التي تكيف و تستثمر قوة الأسواق للحفاظ على المصالح الاجتماعية للجماهير ، و ليس للحفاظ على مصالح طبقة معينة. (هي دولة إنسانية و ديمقراطية مستقلة عن المصالح الخاصة للطبقات الاجتماعية ، و لديها القدرة على تعبئة الجماهير و كسب دعمهم لتحقيق التنمية).

الإنمائية، حيث كان المقصود بالتنمية هو النمو الاقتصادي، واستبدل التركيز من النمو الاقتصادي، إلى التركيز على مفهوم التنمية البشرية والى التنمية البشرية المستدامة فيما بعد، أي الانتقال من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي وصولاً إلى التنمية الإنسانية ببعدها الشامل، أي الترابط بكل مستويات النشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي، بالاستناد إلى نهج متكامل يعتمد على مبدأ المشاركة والتخطيط الطويل الأمد في حقول التعليم والتربية والثقافة والإسكان والصحة والبيئة وغيرها..، مع توخي قدراً من العدالة والمساءلة والشرعية والتمثيل.واقترن هذا التطوير في مفاهيم التنمية بإدخال مفهوم الحكم الصالح في أدبيات منظمة الأمم المتحدة، ومؤخرا البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، ويعود السبب في ذلك إلى أن النمو الاقتصادي لبعض البلدان لم يترافق مع تحسين مستوى عيش أغلبية السكان، وبهذا المعنى فان تحسن الدخل القومي لا يعني تلقائيا تحسين نوعية الحياة للمواطنين.

من هنا نشأت العلاقة بين مفهوم الحكم (الراشد) والتنمية الإنسانية المستدامة، لأن الحكم الراشد أو الحكامة هي الضامن لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية إنسانية مستدامة, ومع ذلك فقد ظل المفهوم بحاجة إلى تأصيل خصوصاً في المنطقة العربية التي تعاني من ضعف المشاركة ومركزية الدولة الشديدة الصارمة, وعدم إعطاء دور كاف لهيئات الحكم المحلي فضلا عن إبعاد مؤسسات المجتمع المدني من المساهمة, وعدم توّفر بيئة صالحة سياسية وفكرية واقتصادية واجتماعية لذلك، سواء على صعيد التشريعات أو بسبب ضيق مساحة الحريات الخاصة والعامة وبشكل خاص الحريات الأساسية.

لقد ركزت تقارير التنمية البشرية التي بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإصدارها منذ العام 1990 على مفهوم نوعية الحياة، وعلى محورية الإنسان في العملية التنموية، ودرجت هذه التقارير على تصنيف الدول بناء على مفهوم ومعايير التنمية البشرية المستدامة ومن هذه المؤشرات توقع الحياة عند الولادة، ومتوسط دخل الفرد الحقيقي، ومستوى الخدمات الصحية، ومستوى التحصيل العلمي، أي أن النمو الاقتصادي ما هو إلا

وسيلة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة وليس غاية بحد ذاته، وإن واجب ومسؤوليات الحكم الصالح أن يتأكد من تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين نوعية الحياة للمواطنين، وهذه المؤشرات تتعدى المؤشرات المادية التي تقيس الثروة المالية إلى الاستثمار الضروري في الرأسمال البشري.

إن التنمية البشرية المستدامة تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل، أو إلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة للمواطنين، وعبر تمكين الفئات المهمشة، وتوسيع خيارات المواطنين وإمكاناتهموهناك حاجة إلى مزج بين الحريات الفردية والتنظيم الاجتماعي,حيث أصدر الاقتصادي الهندي أمارتيا صن، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، مؤلفا حديثا عن "**التنمية حرية**" وهو عنوان يكشف عما يحتويه, فالحريات والإصلاح السياسي عمل مكمل وداعم للإصلاح الاقتصادي، وللتنمية بشكل عام وليس معرقلا لها, واقتصاد السوق لا يكتمل إلا مع الديمقراطية والحرية السياسية[1]، وهذا ما سماه تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، بالتنمية الإنسانية، ولكنه أضاف إلى التعريف أبعادا مهمة وسعت سياق المفهوم، حيث اعتبر أن توسيع الخيارات الإنسانية مرتبط محوريا بموضوعين مترابطين هما القدرات والفرص المتاحة حيث تتضمن الفرص الحرية بمعناها الواسع، واكتساب المعرفة وتمكين الإطار المؤسساتي.[2]

هنا يمكن القول أن مؤشرات التنمية الإنسانية المستدامة تتلخص في توسيع قدرات الناس وخياراتهم والتعاون بتحقيق التنمية وعدالة التوزيع والاستدامة، أي التواصل في العيش الكريم والأمان الشخصي دون خوف أو تهديد، ويذهب تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام

[1]– مراد علة ، محمد مصطفى سالت،" الحوكمة والتنمية البشرية مواءمة وتواصل، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، جامعة الشلف،16–17ديسمبر 2008، ص 12.

[2]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، خلق الفرص للأجيال القادمة، ص 16–17.

2000إلى إضافة: الحرية والحق في اكتساب المعرفة والشفافية وتمكين المرأة باعتبارها مؤشرات نوعية لا تتحقق إلا بوجود نظام إدارة حاشد يضع السياسات ويسعى لتطبيقها, وقد كشف تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004 عن النقص الفادح في الحريات وبخاصة السياسية والمدنية ونقص المعرفة والثقافة والنظرة غير المتوازنة إلى حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل ناهيكم عن الموقف من حقوق الأقليات..

يعتبر الحكم الراشد من أهم الشروط التي يجب أن تتوفر لأجل تحقيق تنمية مستدامة و العلاقة بين الحكم الراشد و التنمية يمكن قراءتها من ثلاث زوايا [1]:

1- وطنية : تشمل المدينة و الريف و بين مختلف الطبقات الاجتماعية .

2- عالمية : التوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية و الفقيرة .

3- زمنية : مراعاة مصالح الأجيال الحالية و اللاحقة .

كل هذا يتطلب مشاركة المواطنين الفاعلة في التنمية، ولا تكون المشاركة فاعلة إلا إذا استندت إلى تمكين المواطنين ولا سيما الفقراء والمهمشين منهم، وجعلهم قادرين على تحمل مسؤولياتهم، والقيام بواجباتهم والدفاع عن حقوقهم.

إن تمكين المواطنين وتوسيع خياراتهم يتطلب تقوية أشكال المشاركة ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم، وعبر تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها، وعبر ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني، وهذه لا يؤمنها إلا الحكم الصالح.

مرتكزات العلاقة "حكم راشد و تنمية حقيقية "

الحكم الراشد مرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية وهو ضروري لإتمامها وخصوصا التنمية المستدامة. ويمكن أن نحدد عناصر الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية من خلال الاهتمام بالمرتكزات التالية والعمل على تطويرها وهي كالتالي:

[1]- محمد بوبوش, "الحكامة والتنمية العلاقة والإشكاليات"، المجلة الدولية، العدد2007/3 الصادرة عن كلية الحقوق مراكش ،ص3.

1-النهوض بالعامل البشري:

إن الاستثمار في المورد البشري أصبح ضرورة ملحة لكافة الهيئات والمنظمات العالمية وبالتالي أصبح ينظر إليه كقيمة مضافة وتحقيق ناتج وطني وليس تكلفة اجتماعية ملقاة على المنظمة الإدارية، وتطور هذا المفهوم من إدارة الأفراد إلى الموارد البشرية إلى مفهوم آخر ألا وهو تنمية المورد البشري. فلم يعد يقتصر مما سبق على التعليم والتدريب بل امتد إلى مفاهيم أخرى مثل: تطوير أنماط التفكير والسلوك ونوعية التعليم ومشاركة المجموع في اتخاذ القرارات والعلاقات الاجتماعية وطرق وأساليب العمل ومن ثم تعبئة الأفراد والعاملين نحو توسيع مجالات تفكيرهم وزيادة قدراتهم على التحكم فيها.فمجال الاهتمام ينصب إذن على جانب الإنفاق الاستثماري في مجال الموارد البشرية، فيكاد يجمع الباحثين في هذا المجال على أن أهم مجالات الاستثمار في هذا المورد تكمن في التعليم والتكوين والتدريب باعتبار هذه العناصر مجتمعة تحقق فوائد ونتائج على المديين المتوسط والبعيد للفرد والمؤسسة.[1]وبذلك لزم الاهتمام بهذا المورد أكثر وأكثر للحاق بالدول المتطورة ومن ثم تحقيق تنمية حقيقية.

2-تقريب المواطن من الإدارة:

يتأتى هذا باعتماد السلطة اللامركزية للحكومة وتوزيعها على مختلف مناطق الدولة جغرافيا والاعتماد على المشاركة التامة لأفراد المجتمع في تلك المناطق واحترام كافة الحقوق والحريات الأساسية وتعزيز مفهوم الرقابة وترسيخ مفهوم الحكم الراشد، والذي دعامته الاتصال وقرب المواطن من الإدارة، فللقضاء على المشاكل الاجتماعية التي يتخبط فيها المواطن كانعدام المرافق العمومية وعدم نجاعتها يكمن في إيضاح علاقات التعاون والاتصال بين المواطن والإدارة، ومنه لا يمكن تصور إدارة بدون علاقات اتصال وقرب مهما كان مستوى تلك الإدارة، لذلك فالهدف الأساسي الذي وجد

[1]- مكتب العمل العربي، "الموارد البشرية ودورها في الحياة الاقتصادية"، **مجلة العمل العربي**، القاهرة: العدد 98، 1997، ص 117.

من أجله الجهاز الإداري عموما هو تلبية رغبات الجمهور وتأمين أفضل الخدمات له، ولما كان ذلك المبتغى فإنه من حق المواطن أن يراقب ويطلع على أداء الجهاز الإداري محليا ووطنيا وذلك بإدلاء رأيه بواسطة المجالس الشعبية المحلية والوطنية التي انتخب فيها، فلذلك ينبغي فتح فضاءات للتفكير والتصور والتقييم والمراقبة لكل ما يتعلق بالعلاقات الداخلية بين المواطنين وذلك قصد تكريس مبدأ الشفافية في التعاملات وهذا لتجاوز الأساليب الكلاسيكية في التسيير وتقديم خدمات ترضي قاصدي تلك المكاتب قصد تطوير إدارة رشيدة يكون المواطن المساهم الحقيقي فيها، كما يمكن تقريب الإدارة من المواطن كذلك من خلال العمل على ترقية ثقافة تسيير جيدة تحكمها معايير وأنظمة ومبادئ وقيم جديدة منها المردودية والإنتاجية والقدرة التنافسية والكفاءة والاحترافية من جهة، وبناء قواعد واضحة لإشراك مختلف الفواعل في رسم السياسات وصياغتها من جهة أخرى.

3- ترسيخ روح الديمقراطية والمشاركة السياسية:

حيث يجب أن تكون ديمقراطية حقيقية مبنية على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة والمعتمدة على التمثيل لكافة فئات المجتمع وتعتمد أساس المحاسبة لأي حكومة، وهذا من خلال إسهام الأحزاب السياسية في بلورة النقاشات التي تدور داخل المجموعة الوطنية وهذا باحترام الرأي ومراعاة المصلحة العامة، ولا يمكن بلوغ ذلك إلا من خلال إضفاء الرقابة الشعبية التي تتولاها المجالس المنتخبة بشكل حر ونزيه وهذا بتحقيق مكاسب المواطنين مع تفعيل احترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم استقلال القضاء وتحديد معايير المحاكمات العادلة وحق التقاضي أمام محاكم مختصة وقضاة مستقلون، وكذا احترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التمييز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة أو الانتقاص.

4-توفر مجتمع مدني فعال:

إذ أن حيوية المجتمع المدني تكمن في قدرته على تأطير المواطنين للعمل الطوعي والمشاركة في التنمية الحقيقية للبلاد، فما هو مطلوب من المجتمع المدني هو السماح لهذه الجمعيات ودعمها بكافة الوسائل نحو هيكلة الفرد وهذا بهدف إشراك المواطن في العمل المشترك في تنفيذ المشاريع مع الأجهزة الرسمية في إطار صنع السياسات المحلية وإضفاء الرقابة والمشاركة في تنفيذ المشاريع.

5-وجود فواعل حقيقية تشترك فيها الصحافة الحرة والتنظيمات المهنية:

فالسلطات المنتخبة التي تتولى تنظيم وتسيير المجالس المحلية بطريقة شفافة تؤدي إلى تفعيل العوامل المشتركة نحو مفهوم الحكم الراشد الذي يتطلب النزاهة في التسيير وحياد الإدارة وغرس روح المبادرة والشعور بالمسؤولية والتزام المسؤول بتقديم الحساب على المهام الموكلة إليه، وكذا التشجيع على دعم مؤسسات المجتمع القائمة والتشجيع على تسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامة.

6-تطبيق مبدأ الشفافية في التعامل:

وهذا بإلزامية استقلال الهيئة القضائية عن الهيئتين التشريعية والتنفيذية وفتح نقاشات واسعة بين مختلف الفاعلين حول ظاهرة الفساد المستفحلة في شتى الهيئات الرسمية، وقصد التخفيف منها لزم تحسين أجور الموظفين العموميون وإقرار مبدأ العدالة في التوزيع لتنشيط برامج التنمية، وهذا من خلال إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المساءلة، وان تقوم على إدارتها مؤسسات حكومية تعرف بقدرتها على التعامل مع قضايا إدارة أموال الدول ومواردها بكل احتراف ومهنية عالية، وتضع مصلحة المجتمع وأفراده في أولى غاياتها.

مما تقدم نستخلص أن الحكم الراشد يمكن أن يقاس من خلال تحقيق حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية ومن توافر الحق في الحياة، والصحة والمسكن والطعام، والمساواة في التعليم، والأمن الشخصي والجماعي، وتعزيز مفهوم المشاركة،

وتطبيق النظام الديمقراطي والتعديدية الحزبية وإجراء الانتخابات وكذلك مكافحة الفساد وهذه كلها تعتبر مكونات أساسية للتنمية المستدامة للمجتمع، بالإضافة إلى فرص بناء إعلام حر حيث يتطلب ذلك توافر بيئة تضمن استقلال المؤسسات والمنابر الإعلامية وتعطي الحق لكل إعلامي في ممارسة دوره المهني دون مراقبة مسبقة أو ضغط سياسي أو أمني أو مالي ودون ضغط وإكراه مجتمعي، وكل هذه السبل الرامية لتعزيز مبدأ الحكم الراشد تعمل على إدخال الإصلاح كتطلع منشود للمجتمعات العربية، من جهة أخرى فان الحكم الراشد والتنمية مفهومان مترادفان يمكنهما السير معاً إذا توفرت إرادة سياسية وتشريعات ضامنة ومؤسسات وقضاء مستقل, ومساءلة وشفافية وتداول سلمي للسلطة, ومجتمع مدني ناشط ورقابة شعبية وإعلام حر، إذ لا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر إلا استثناءً، أما القاعدة فهي التداخل والتواصل فيما بينهما وإلا وصل كلاهما إلى طريق مسدود، ولهذا فان مواجهة الإشكاليات والتحديات إنما يستهدف اختيار السبل الصحيحة والمناسبة لإحداث التنمية الإنسانية المنشودة والشاملة في ظل حكم صالح (راشد) ورقابة فعالة للمجتمع المدني.

المحور الخامس: الحكم الراشد "دراسة حالة التجربة الجزائرية"

إن نهاية الحقبة الاستعمارية في إفريقيا أدت إلى ظهور الدولة الإفريقية الحديثة(دولة ما بعد الاستعمار) وقد اعتمدت على نظام الحزب الواحد كنمط وآلية لبناء الدولة*، وبالتالي استكمال المسار المتعلق بتحقيق التنمية بكافة أبعادها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، ولكن ما ثبت في دول ما بعد الاستعمار أن نجاح الأحزاب الواحدة في حقبة الاستعمار لم يتحول إلى نجاح في بناء دولة الاستقلال، ففشلت تجربة الحزب الواحد، كما

* – بهذا الصدد نشير إلى أنه ثم إحصاء عام 1976، 35 دولة افريقية من بين 49 دولة مستقلة تتبنى نظام الحزب الواحد، لمزيد من التوضيح أنظر، سعد ناجي جواد، قضايا افريقية معاصرة، ط1، عمان: دار زهران للنشر و التوزيع، د ت ن، ص. 129.

أن هذه الدول الحديثة هي نسخة للنظام الاستعماري من حيث تسلطية النظام نتيجة سيطرة نخبة معينة على الحكم وعدم الفصل بين الحاكم والدولة أدى إلى شخصنة السلطة السياسية وانتشار الفساد المرتبط أساسا بالقادة والطغمة الحاكمة، مبررين تفردهم بالحفاظ على الاستقرار وتنمية الاقتصاد الوطني.

كما تم اعتماد النموذج الاشتراكي كمدخل لتحقيق التنمية والبناء الاقتصادي من خلال التخطيط المركزي وتم تحقيق مؤشرات مرتفعة نسبيا على صعيد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في العقدين الأولين من الاستقلال(الستينيات والسبعينيات)، وقد تراجعت هذه المؤشرات بشكل دراماتيكي خلال الثمانينات بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية، وتفاقم أزمة المديونية، إضافة إلى الأزمة السياسية ما دفع بالدول الإفريقية على غرار الجزائر إلى إعادة جدولة ديونها من طرف المؤسسات المالية الدولية، وبالتالي فرض شروط اقتصادية تستهدف ترشيد النفقات العمومية وتقليص دور الدولة في عملية التنمية وخوصصة المؤسسات العمومية، وتقليص دور العمالة في إطار ما يسمى ببرامج التعديل الهيكلي، هذا ما أدى إلى حدوث تداعيات خطيرة على الجانب الاجتماعي بزيادة معدلات الفقر وتدني القدرة الشرائية بسبب تراجع الدولة عن دورها التقليدي كما أن برامج التعديل الهيكلي لم تتمكن من تحقيق نتائج ايجابية.

هذا ما أدى إلى طرح وصفة جديدة من طرف البنك الدولي تنطلق من افتراض مفاده أن الأزمة في إفريقيا هي أزمة حكم وهذا ما يستدعى طرح بدائل جديدة تعنى بالجوانب السياسية والمؤسسية (التسيير والإدارة) كمقاربة للتنمية وهو تصور الحكم الراشد في التسعينات من القرن العشرين وبدايات القرن الحالي،أو ما يعرف بالجيل الثاني من الإصلاحات*حيث تم ربط منح مساعدات التنمية بتطبيق معايير الديمقراطية وحقوق

* – يطلق عليها إصلاحات الجيل الثاني على اعتبار أن الجيل الأول من الإصلاحات هي تلك الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل مؤسسات بروتنوودز في إطار ما يعرف بالتعديل الهيكلي والإنعاش الاقتصادي في حين إصلاحات الجيل الثاني هي التي تطبق معايير الحكم الراشد و مكافحة الفساد .

الإنسان وإجراء إصلاحات على مستوى التنظيم البيروقراطي للدولة والقطاع العام مع الأخذ بعين الاعتبار تطور أدبيات التسيير والإدارة في القطاع الخاص، جاء هذا في ظل تطورات على المستوى العالمي تتسم بتقدم نمط الديمقراطية *الليبرالية واقتصاد السوق كنموذجان يمثلان الحكم الراشد في أبعاده السياسية، الاقتصادية والإدارية، و قد أعادت الدولة الجزائرية النظر في ميكانيزمات التنمية من أجل بناء دولة ومجتمع يواكب رهانات وتحديات التطور العالمي سواء على المستوى الإفريقي أو على المستوى الوطني، من خلال هذا المحور سنحاول بحث أهم الآليات الكفيلة بتجسيده على أرض الواقع وإبراز سبل تفعيل المؤسسات المنوطة بهذه المهمة من أجل تحقيق التنمية التي هي هدفها المنشود.

اهتمام الجزائر بالحكم الراشد على المستوى الإفريقي

لقد جاء على لسان رئيس الجمهورية بشأن مكافحة الفساد في كلمته لدى افتتاح الدورة التاسعة لمنتدى الشراكة مع إفريقيا:" إن مكافحة الفساد والرشوة أضحت بالذات إحدى انشغالاتنا الرئيسية، ففي قارتنا أكثر من غيرها، تنجر عن كل ارتشاء وتعاط للفساد عواقب وخيمة المغبة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقطع شأفة الفساد يقتضي التعبئة الفعالة والالتزام النشط لقاطبة البلدان الإفريقية، ناهيك عن مكافحة الآفة النكراء المتمثلة في الرشوة والفساد"[1]، وهكذا كان تحديد مبادئ وسبل التعاون الدولي في مجال

* – الديمقراطية تعني حكم الأغلبية في نظام تمثيلي منتخب يتم تداوله دوريا بطرق سلمية، وهي تعني أيضا الفصل بين السلطات، وتعني استقلالية القضاء ومجموعة حريات وحقوق مدنية مضمونة دستوريا، وتعني حق الاقتراع دوريا لسلطة تشريعية، كما ترتبط بتنفيذ مهام وطنية، منها بناء الاقتصاد الوطني، ومنها بناء الاقتصاد الوطني، ومنها حسم مسالة الهوية و شرعية الدولة .(أنظر: عزمي بشارة، في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2007، ص. 224.) ، نشير إلى أن الفضل في إعادة تعريف الممارسة الديمقراطية الراهنة بأنها نظام حكم الكثرة يعود ل روبرت دال والذي يرى أن الديمقراطية هي عملية فذة unique لاتخاذ القرارات الجماعية الملزمة (أنظر: على خليفة الكواري وآخرون ،المسألة الديمقراطية في الوطن العربي،ط 2، بيروت: مركز دراسات الحدة العربية، 2002، ص 16–17.)

[1]– كلمة رئيس الجمهورية الجزائرية أثناء افتتاح الدورة التاسعة لمنتدى الشراكة مع إفريقيا بتاريخ 2007/11/12.

الوقاية من الفساد ومكافحته من أولى اهتمامات الدولة الجزائرية من خلال البحث على أنجع الآليات للحد من هذه الظاهرة ما تجسد على المستوى الإفريقي في:

- مساهمة الجزائر في تأسيس "مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا.

- انضمام الجزائر إلى الآلية الإفريقية للتقويم من قبل النظراء، التي تمت المصادقة عليها رسميا في قمة دورية للاتحاد الإفريقي في 10 جويلية 2002، وتضطلع هذه الآلية بالتقييم الدوري الذي تحرزه الدول الإفريقية في مجال الحكم الراشد والإصلاحات التي تباشرها الدول في مجال حقوق الإنسان وضمان سلامة السياسات والمؤسسات الاقتصادية وغيرها[1]، وسنحاول من خلال هذا المبحث تحليل هذه الآليات كدافع أساسي لتحقيق الحكم الراشد والحد من الفساد.

1- الاتحاد الإفريقي و آليات دعم الحكم الراشد

لقد أثبت الواقع العملي لمنظمة الوحدة الإفريقية التي تأسست سنة 1963 عدم قدرتها على التكيف مع الأوضاع الجديدة في القارة الإفريقية خاصة في المجال التنموي وفي قمتها التي عقدت في لوزاكا (عاصمة زامبيا) جويلية 2001، ثم الإعلان عن تأسيس الاتحاد الإفريقي، وهذا بعد المصادقة على الميثاق التأسيسي للاتحاد اثر القمة المنعقدة للمنظمة في لومي (عاصمة التوغو)[2] ويولي هذا الاتحاد اهتماما كبيرا لتطبيق الحكم الراشد وهذا ما أشارت إليه المادة الثالثة من القانون التأسيسي للاتحاد بحرصها على المساواة بين الجنسين، احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، سيادة القانون وكفالة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، كما تعزز الميثاق بالقرار المتخذ في قمة

[1]- التقرير الاستراتيجي العربي 2002.2003، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، يونيو 2003،ص ص 258-260.

[2] - NEPAD, "gouvernance et développement: la gouvernance dans le développement: Progrès, perspectives, et défis", quatrième forum pour le partenariat avec l'Afrique, Alger (Algérie), 12-13 Novembre 2007, P 10 http://www.oecd.org/dataoecd/40/10/39697006.pdf.

الجزائر1999القاضي بإدانة ورفض كل أشكال التغيرات غير الدستورية للحكم*[1] وهذا بالحرص على: الحث على تبني واحترام دستور ديمقراطيي، الفصل بين السلطات، تنظيم انتخابات حرة ومنتظمة،الاعتراف بدور المعارضة، حرية التعبير والإعلام،الاعتراف بالحقوق والحريات الأساسية طبقا للمواثيق الدولية والقارية الخاصة بحقوق الإنسان، ويحرص الاتحاد الإفريقي في مجال تجسيد الحكم الراشد على دعم قدرات إنشاء مؤسسات محلية كاللجان المستقلة لحقوق الإنسان على مستوى كل دولة عضو وكذا منظمات المجتمع المدني حيث ثم إنشاء المجلس الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي ودعما منه للمساواة بين الجنسين ثم عقد اتفاقيات لترقية حقوق المرأة " الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب الخاص بحقوق المرأة في إفريقيا" و"الاتفاقية الخاصة بالقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة " وتم إنشاء لجنة المرأة على مستوى الاتحاد[2]، ودعم اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب[3]، وقد ثم عقد أول قمة للاتحاد الإفريقي في دوربان بجنوب إفريقيا عام 2002تبنى خلالها القادة الأفارقة التصريح الإفريقي حول الديمقراطية، الحكم الديمقراطي، الاقتصادي والمؤسسي، بالإضافة إلى تبني بروتوكول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب بموجبه يتم إنشاء محكمة افريقية لتكون كآلية لإدارة مسائل انتهاك حقوق الإنسان في القارة، والذي دخل حيز التنفيذ في جانفي 2004، وفي خطوة أخرى ومن أجل تدعيم هذا المسار ثم تبنى الميثاق الإفريقي حول الديمقراطية، الانتخابات والحكم[4] وهذا خلال قمة الاتحاد عام 2007بالعاصمة الغانية أكرا، كما تم تأسيس" منتدى للحكم في إفريقيا " بالاشتراك مع مؤسسة التحالف من أجل

---

* – يقصد بالتغيير غير الدستوري:– الانقلاب العسكري اتجاه حكومة منتخبة ديمقراطيا.

– التدخل من قبل مرتزقة لتعويض حكومة منتخبة ديمقراطيا.

– تعويض حكومة منتخبة ديمقراطيا من طرف جماعات مسلحة للمعارضة وحركات متمردة.

– رفض الحكومة القائمة نقل السلطة للحزب الفائز في انتخابات حرة، عادلة ومنظمة.

[2] - NEPAD, op.cit, P 17

[3] - NEPAD, op.cit, PP 10-11

[4] - Ibid., PP 11 - 12

إعادة بناء الحكم في إفريقيا في أفريل 2003ببريتوريا، وتعزز بعقد اجتماع عمل بين التحالف ولجنة الشؤون السياسية التابعة للاتحاد الإفريقي في مارس 2005، بهدف تحقيق الأهداف التالية[1]:

- التعرف على العوائق الهيكلية التي تواجه الحكم في إفريقيا، والاتفاق على النشاطات ذات الأولوية بهدف تعزيز الحكم.
- الاتفاق على أرضية مشتركة للمجالات ذات الأولوية والنشاطات النوعية.
- تشجيع الفاعلين الأفارقة على دعم إطار جديد للتشاور والمشاركة في مبادرات حوار حول الحكم في إفريقيا بالشراكة مع لجنة الاتحاد الإفريقي.
- إتاحة وتوفير التنسيق الجيد بين الشركاء والفاعلين للإسهام في تعزيز الحكم في إفريقيا.

2- مبادرة الشراكة من أجل تنمية إفريقيا

ترجع جذور تأسيس مبادرة النيباد إلى القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية التي عقدت في سيرت بليبيا في سبتمبر 1999 والتي من خلالها تم تكليف كل من الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ورئيس جنوب إفريقيا تابومبيكي بمهمة إجراء مشاورات مع الدول الغربية بشأن إلغاء الديون لنصف الدول الأعضاء في المنظمة، وفي جويلية 2000 كلفت القمة المنعقدة في لومي بالتوغو الرئيس النيجري أوباسنجو بالعمل مع الرئيسين السابقين هذا ما أدى إلى الإعلان عن أجندة للتنمية في 2001، عرفت ب خطة شراكة الألفية للإصلاح الإفريقي، وهكذا ساهمت الجزائر في تأسيس مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا ، وتم تعيي لجنة رئاسية لتنفيذ هذه المبادرة تتكون من 15 رئيس من

[1]- La commission de l'union africaine, Alliance pour refonder la gouvernance en Afrique, forum sur la gouvernance en Afrique, Addis-Abeba (24-26 novembre 2005), Février 2006, P9.

الدول والحكومات أين تم الإعلان عن الصيغة النهائية لهذه اللجنة في أبوجا شهر أكتوبر 2001 تحت اسم مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا والتي من بين أهدافها[1]:

- توفير الأمن و السلام في إفريقيا.
- دعم القيم الديمقراطية وتعزيز الحكم الراشد.
- دفع النمو الاقتصادي والتنمية من خلال تشجيع التجارة والاستثمار.
- تحسين مستوى المعرفة والتعليم وإدخال نظام المعلوماتية.
- الاستغلال الأمثل والرشيد للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة.

لقد قدمت المبادرة الإفريقية الجديدة كإستراتيجية افريقية لتحقيق التنمية المستدامة في القرن الواحد والعشرين، تم تبنيها والمصادقة عليها في قمة لوزاكا بزامبيا لمنظمة الوحدة الإفريقية في جويلية 2001، واعتبارها كإطار قاري جديد للتنمية[2]، وتم وضع الهياكل التنظيمية والإدارية لوضع المبادرة موضع التنفيذ،[3] ولهذا الغرض تم تأسيس خمس مجموعات عمل أوكلت مهمتها لمؤسسات قصد استثمار قدراتها في إعداد برامج ومخططات مختلفة وهذه المجموعات هي[4]:

- مجموعة الحكم الاقتصادي وحكم المؤسسات: اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة كوكيل رئيسي لهذه المجموعة.
- مجموعة الزراعة والدخول إلى الأسواق: منظمة الوحدة الإفريقية الاتحاد الإفريقي.
- مجموعة البنية التحتية: البنك الإفريقي للتنمية.

---

[1]– نسيمة عكا،" دور الحكم الراشد في التنمية – النيباد نموذجا "، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول : الحكم الرشيد و التنمية في الدول النامية ، جامعة سطيف ى: 4–5 أفريل 2007، ص ص 58–60.

[2] - Dani W. NABUDERE, op.cit, PP 54-55

[3]– عراقي عبد العزيز الشربيني،" نيبادو إستراتيجية التنمية الإفريقية : عرض نقدي لبعض القضايا الرئيسية "، في مصطفى كامل السيد،المرجعالسابق الذكر، ص.55.

[4] - Ross HERBERT, "Mise en œuvre du NEPAD: une evaluation critique". In: Rapport sur l'Afrique: une evaluation du nouveau partenariat, PP 118-120 http://www.nsi ins.ca/fran/pdf/africa_report/ch5_herbert_f.pdf

- مجموعة البنك المركزي والمعايير المالية: البنك الإفريقي للتنمية.
- مجموعة تعزيز قدرات السلام والأمن.

إن مبادرة النيباد تدعو إلى شراكة جديدة بين إفريقيا والمجتمع الدولي بهدف تجاوز فجوة التنمية[1]، حيث ترى الوثيقة أن إفريقيا تعرضت لعملية إفقار تاريخية عمل على إحداثها الإرث الاستعماري والحرب الباردة وأجهزة النظام الاقتصادي الدولي وضعف السياسات التي اعتمدتها العديد من الدول الإفريقية بعد الاستقلال، كما ترى أن برامج التعديل الهيكلي لم تقدم إلا حلا جزئيا لمشاكل القارة حيث سمحت هذه البرامج إلا لعدد قليل من الدول ببلوغ مستوى مرتفع من النمو، أدى إلى إضعاف القارة حيث عرفت إفريقيا بالقارة المهمشة[2] وتقدم برنامج عمل هو بمثابة إستراتيجية افريقية لتحقيق التنمية المستدامة في القرن الواحد والعشرين، ومن بين أهداف هذا البرنامج القضاء على الفقر، ترقية دور المرأة في كافة المجالات، وتحقيق معدل سنوي للناتج المحلي يزيد عن 7 بالمائة في حدود 15 سنة المقبلة وتحقيق الأهداف المتفق عليها في إطار التنمية الدولية بحلول عام 2015 (أهداف الألفية للتنمية)[3]، وهي تعتبر مبادئ السلام، الديمقراطية والحكم الراشد، احترام حقوق الإنسان، التسيير الاقتصادي الجيد كل هذا تعتبره شروطا ضرورية وأولوية لتحقيق التنمية المستدامة وتم اعتماد ثلاث مبادرات هي[4]:

- مبادرة السلام والأمن.
- مبادرة الديمقراطية و الحكم الراشد.
- مبادرة الحكم الاقتصادي وحكم المؤسسات.

---

[1]– الوثيقة التأسيسية لنيباد. Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique (NEPAD), Abuja, Octobre 2001, PP 1-2http://www.afrimap.org/english/images/treaty/file4239af7fc0477.pdf

[2] -Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique (NEPAD), op.cit, PP 4-6.

[3] - Ibid, PP 12-14.

[4] -Ibid, PP 14-19.

يقوم البرنامج على رؤية نيوليبرالية للتنمية في إفريقيا من خلال تحرير الأسواق، إطلاق المبادرات الفردية، تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، توفير الشروط الضرورية لتشجيع استثمارات القطاع الخاص خصوصا الأجنبية بوصفها قاطرة النمو في الدول النامية[1]، وتولي المبادرة أهمية كبيرة للحكم الراشد باعتبارها إياه شرط أولي لتنفيذ برامجها وأهدافها المعلنة حيث عمدت في السنة الموالية لنشأتها إلى إنشاء آلية للتقييم من قبل النظراء لقياس نوعية الحكم، هذا ما سنتناوله من خلال المطلب التالي.

3- الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء

في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا النيباد واستكمالا لجهود قادة الاتحاد الإفريقي تأسست الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء وتم طرح الفكرة أثناء اجتماع لجنة تنفيذ مبادرة نيباد في أبوجا مارس 2002 حيث تم مناقشة تسعة معايير كمقياس للحكم الراشد*وبانعقاد قمة الاتحاد الإفريقي بدوربان (جنوب إفريقيا) في جويلية 2002 ثم الإعلان عن الوثيقة القاعدية لآلية التقييم تحت قرار رقم 57/7 للجمعية العامة للأمم المتحدة والنيباد ويتم الانضمام لهذه الآلية بشكل طوعي[2]، إلى أن تم تبني مذكرة الاتفاق الخاصة بالآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء أثناء انعقاد الدورة السادسة للجنة تنفيذ

---

[1]- عراقي عبد العزيز الشربيني، المرجع السابق الذكر، ص.59.

*- المعايير التسعة التي تم مناقشتها: * الحكم في الجانب المالي ويضم المعايير التالية:

- معيار الممارسات الجيدة الخاصة بالسياسة النقدية والمالية.
- معيار الممارسات الجيدة الخاصة بالشفافية الدولية.
- شفافية الميزانية.
- تسيير الدين العام.
- مبادئ الحكم الراشد للمؤسسات.
- معايير المحاسبة الدولية.
- معايير التحقيق الدولية.
- المبادئ الأساسية للمراقبة الفعالة للبنوك.

* إضافة إلى الحكم في الجانب السياسي و حقوق الإنسان.

[2]- تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة ،الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء،نقطة الارتكاز الوطنية : الجزائر ،نوفمبر2008.

مبادرة نيباد في مارس 2003بأبوجا، وهي آلية افريقية لتبادل الخبرات والمعرفة وتطوير مستوى الأداء والتقييم الذاتي والارتقاء بمعدلات الإدارة في الدول الإفريقية المختلفة[1]، وببساطة فالدول الإفريقية تفتح أبوابها طواعية لمراجعة ومراقبة نظرائها من الدول الأخرى حول مدى تطبيق القانون والشفافية والحكم الراشد داخل حدودها[2]، أي أن هذه الآلية هي عملية تسمح بتقييم السمات الأساسية للدولة المؤهلة، وذلك بفحص المظاهر السياسية، الاقتصادية والمؤسسية للحكم، من خلال طرح عدد من الأسئلة منها: هل تستطيع الدولة توفير الأمن والسلم بالنسبة للمواطنين؟ و هل عملت على خلق بيئة ملائمة للنمو المستدام ؟ هل عملت على تسهيل مساهمة القطاع الخاص في التنمية ؟ هل يحترم القطاع الخاص المعايير الخاصة بحقوق العمال و حماية البيئة ؟[3]

هذه الآلية ليس المقصود منها أن تكون جهة رقابة بل الغرض منها تشجيع المشاركة بين الحكومة والمجتمع المدني في البلد المقيم فضلا عن المشاركة مع غيرها من البلدان الإفريقية التي تشاطرها الرأي وتعمل على تحسين المؤسسات والممارسات الإدارية وهذه الآلية لن تنجح إلا إذا كانت طوعية وليست عدائية[4]، ويتم تمويل هذه المنظمة من تبرعات الدول المشاركة بالدرجة الأولى وكذلك من بعض شركاء التنمية مثل كندا والمملكة المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما كانت بعض المساهمات من الولايات المتحدة قدرت ب 17.3 مليون دولار عام 2007 إذ أن بعض الدول الأعضاء فشلت في تحقيق

---

[1]– NEPAD, "gouvernance et développement: la gouvernance dans le développement: Progrès, défis", quatrième forum pour le partenariat avec l'Afrique, Alger (Algérie), 12-13 Novembre 2007, P 19. http://www.oecd.org/dataoecd/40/10/39697006.pdf

[2]– الأمم المتحدة الجنة الاقتصادية لأفريقيا ،مكتب شمال أفريقيا ،(شمال أفريقيا والأجندات الإقليمية والدولية للتنمية): الاجتماع الرابع والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية ، الرباط (المغرب) من 6 إلى 9 مايو 2009.

[3] - Jean-Baptiste NATAMA, "le rôle du mécanisme africain d'évaluation par les pairs dans la promotion de la bonne gouvernance en Afrique", Bruxelle, 17 Mars 2004.

http://www.hss.de/downloads/COMMUNICATION_MAEP_HSS_II.PDF

[4]– بومدين طاشمة ،الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر،المرجع السابق الذكر.

حتى الحد الأدنى من المساهمة ب 100 ألف دولار ومنذ جويلية 2008 وتضم هذه الآلية 29 دولة[1]، ويقاس التقدم وفق هذه الآلية على أساس أربعة معايير هي:

- الديمقراطية والحكم الراشد.
- الإدارة الاقتصادية.
- حوكمة الشركات.
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في مجال الديمقراطية والحكم الراشد:وفيه يجب التأكد من أن كل الدساتير الوطنية تعبر عن روح الديمقراطية وتوفير فرص التمثيل السياسي لجميع المواطنين وتوفير مناخ للمساءلة، ويهدف هذا إلى إبراز الموقف الحازم للاتحاد الإفريقي حول التغييرات غير الدستورية للحكومات كالانقلابات العسكرية،وغير ذلك من القرارات الهادفة إلى تعزيز السلم والأمن وترسيخ دعائم الديمقراطية والحكم الراشد وهذا كله يسعى لمجموعة أهداف منها:

- منع الصراعات البينية.
- تدعيم الديمقراطية الدستورية وسيادة القانون والدستور.
- تعزيز وحماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في كل البلدان بما يتوافق مع المعايير الدولية.
- تأكيد آلية الفصل بين السلطات لضمان استقلالية القضاء.
- ضمان وجود آليات للمساءلة والرقابة للمسئولين.
- محاربة الفساد السياسي.
- تعزيز حقوق المرأة.

---

[1]- موقع الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء:

page=aprm-&Itemid=30&http://aprm.krazyboyz.co.za/index.php?option=com_aprm_about nid=1&overview

- حماية حقوق الأطفال.
- حماية حقوق الفئات الضعيفة (لاجئين..مشردين ...).

في مجال الإدارة الاقتصادية:وذلك بتجسيد الإدارة الاقتصادية الجيدة عن طريق الشفافية في الإدارة المالية والتي تعتبر شرط رئيسي لتعزيز النمو الاقتصادي وتهدف هذه الإدارة الجيدة لبلوغ مجموعة أهداف منها:

- تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي الرامية للتنمية المستدامة.
- شفافية التنمية ومصداقية السياسات الاقتصادية الحكومية.
- تعزيز الإدارة السليمة للمالية العامة.
- مكافحة الفساد الإداري وغسيل الأموال.
- تسريع التكامل الإقليمي.

في مجال حوكمة الشركات:حوكمة الشركات تشمل الجوانب التي تحكم علاقات الشركة مع المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين وتمكن حوكمة الشركات من عقد توازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الفردية والجماعية وذلك ضمن أهداف ومقاييس ومعايير لتحقيق أكبر قدر من مصالح الأفراد والشركات والمجتمع ضمن إطار الحكم السليم والصالح العام وقد وقع رؤساء الدول والحكومات على ثماني معايير لتقييم حوكمة الشركات وتهدف الآلية من وراء حوكمة الشركات إلى:

- توفير بيئة وإطار تنظيمي فعال للأنشطة الاقتصادية.
- التأكد من أن الشركات تعمل كشركات فيما يتعلق بحقوق الإنسان واستدامة البيئة.
- ضمان معاملة جميع الشركات وأصحاب المصلحة بإنصاف وعدالة.
- تقديم مسؤولي الشركات عند الضرورة إلى المساءلة.

في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية :وذلك يعزز المساواة بين الجنسين وكذلك تمويل القطاع الاجتماعي وإقامة شراكة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وذلك بهدف:

- تعزيز الاعتماد على الذات في التنمية وبناء القدرات لتحقيق التنمية المستدامة.
- تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.
- تعزيز السياسات الاجتماعية (التعليم، الصحة،السكن.....).
- المساواة بين الجنسين في السكن والتعليم.
- تشجيع المشاركة الواسعة في عملية التنمية من جانب أصحاب المصلحة.
- تيسير الحصول على المياه والطاقة والتكنولوجيا خاصة في المناطق الريفية.

المحور السادس: سبل تفعيل الحكم الراشد في الجزائر

من خلال رصد أهم الإصلاحات والاستراتيجيات التي باشرتها الدولة الجزائرية في مجال إرساء قواعد الحكم الراشد نستخلص أن هناك جهودا تبدل بغية تحسين نوعية الحكم، لكن هذا لا يعني وجود بعض النقائص والمتطلبات التي لا بد من توافرها لإرساء دولة القانون وتحقيق بيئة الرشاد، وذلك يكون باتخاذ تدابير ووضع إجراءات خاصة تؤدي في مجملها لتوفير الأرضية لتفعيل الممارسة الديمقراطية، فما هي أبرز هذه الآليات ؟ هذا ما سنتناوله من خلال هذا المحور

أولا:رؤية إستراتيجية للتنمية

إن الحديث عن الممارسة الديمقراطية لا بد أن يتم في سياق تطور اقتصادي وأوضاع اجتماعية تتحسن فقد صارت الديمقراطية تتحدد بوجود نسبة مقبولة من التنمية إضافة إلى الخدمات التي تقدم إلى المواطنين لذلك لا بد من بذل الكثير من الجهود للخروج من التخلف الاقتصادي وتحقيق تنمية شاملة اقتصادية، اجتماعية وثقافية وأن تشمل جميع التراب الوطني وأن تكون إبداعية وخلاقة [1] من خلال:

- تحويل دور الدولة حيث سيطرت لعقود من الزمن على عملية التنمية، كما كان لهيمنتها بالغ الأثر على مجريات الاقتصاد وعلى مختلف النواحي الاجتماعية

[1] على خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، المرجع السابق الذكر، ص 99-100.

والسياسية في الجزائر كما أدى إلى تهميش وإضعاف دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في عملية التنمية.

-تهيئة البيئة الملائمة للقطاع الخاص من خلال استرجاع ثقة المستثمرين بتوفير بيئة ملائمة للعمل تتضمن مؤشر استقرار قوي يسمح بالإقبال الواسع على الاستثمار وتكريس منظومة تشريعية على قدر من المرونة القانونية من أجل تشجيع الخواص على تقديم خدمات ذات جودة بتكلفة أقل في وقت قصير.

- إعادة تفعيل دور القطاع العام لما له من دور جوهري في تقديم الخدمة للمواطن من خلال تهيئته لبيئة اقتصادية واجتماعية ملائمة، وهذا من أجل استقطاب الاستثمار الوطني الخاص والأجنبي عن طريق تفعيل الشفافية في القوانين والإجراءات والتشريعات التي تنظم التعامل مع أفراد المجتمع، والعمل على الحد من ظاهرة الفساد داخل مؤسسات قطاعه.

-بناء وتنمية القدرة المؤسسية لمختلف أطراف التنمية، يستلزم إصلاح دور الدولة أن يصاحب تمكين قوى السوق والقطاع الخاص جهود متوازية تمكن مؤسسات القطاع الخاص من إصلاح هياكل الحكومة الخاصة بها، وينبغي أن يقترن بذلك جهود مكثفة تسمح للمجتمع المدني بلعب دور فاعل في التنمية والقيام ببناء وتنمية نظم حوكمة وقدرات مؤسسية خاصة به.

-إعادة هيكلة وإصلاح مختلف مؤسسات الدولة بغرض أن يعكس ذلك التغير في الأدوار المشاركة في المسؤولية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتنطوي إعادة هيكلة القطاع العام على التعجيل بالخصخصة وإعطاء الصبغة التجارية لشركات القطاع العام.

ثانيا: تفعيل المؤسسات الدستورية القائمة

حيث نبحث سبل تعزيز وتدعيم عمل كل من البرلمان والحكومة نظرا للعلاقة الترابطية بينهما من خلال:

1-تفعيل دور المؤسسة التشريعية بالجزائر

لقد اهتمت دراسات الحكم الراشد بالدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسة التشريعية في صنع السياسات العامة وإرساء الحكم الراشد، باعتبارها من المؤسسات الرسمية المشاركة في هذه العملية، وقد انتهت معظم هذه الدراسات إلى أن هناك اختلافا بين الدور الذي تؤديه المؤسسة التشريعية في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية، وبالرغم من أن المؤسسة التشريعية في الدول المتقدمة لا تبادر بصنع السياسات مثلها مثل نظيرتها في الدول النامية ، إلا أنها تؤدي دورا هاما في التعبير عن مطالب ومصالح المواطنين، مما يجعل الحكومة تضع في الحسبان رد فعل هذه الهيئة، وذلك طلبا للتأييد والمساندة وبالتالي لإضفاء الشرعية، أما في الدول النامية فان دورها يكاد يقتصر على مساندة الحكومة باعتبارها الصانع الحقيقي للسياسات[1]، فنحن نعيش في ما أسماه "دوروريزكل" وآخرون "عهد مركزية الجهاز التنفيذي"[2] والتي تعتمد فيها فعالية الحكومة بصورة كبيرة على القيادة التنفيذية في صنع السياسات وتنفيذها، ويصدق هذا القول على الدول المتقدمة، كما يصدق وبصورة أكبر على الدول النامية، ويكمن تعزيز دور البرلمان من خلال:

- ضرورة قبول الأنظمة السياسية بمبدأ المشاركة السياسية للمواطنين وتوسيع دائرتها وتخفيف هيمنة السلطة التنفيذية على إدارة الدولة، ورفع سلاح الحل الذي يخشاه البرلمان وذلك بوضع آليات وقيود مناسبة تجعل النواب يتحركون ضمن مناطق أمنة والبدء فعلا بعملية بناء الثقة بين المواطن وبين فكرة التمثيل النيابي.
- تطوير نظام مؤسساتي لعلاقات النائب بقواعده الانتخابية وقيام تعاون صحيح وسليم بين السلطة التنفيذية والبرلمان يكون أساسه العمل المشترك لبناء الدولة لا على أساس

[1]- أماني محمد قنديل، "صنع السياسات العامة في مصر مع التطبيق على السياسة الاقتصادية 1974-1981"،رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1985، ص ص248،249.

[2]- أحمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، ط1، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002، ص.234.

تبادل المنافع بالإضافة لتطوير اللوائح والأنظمة الداخلية للبرلمان والاهتمام بالإعلام البرلماني وإتاحة الفرصة أمام المواطنين للحضور الفعلي لجلسات البرلمان.

- إيجاد آلية تسمح للمواطنين المشاركة المباشرة في عملية التشريع كما هو معمول به في النمسا، حيث يقدمون مبادراتهم إلى المجلس الفيدرالي، كما يحق لهم اقتراح إجراء استفتاء حيث يقتضي ذلك توقيع 100 ألف منتخب على الأقل و 500 توقيع بالنسبة لاقتراح قانون.[1]
- انتخاب برلمان حقيقي وبطريقة قانونية ما يعطيه نوع من الاستقلالية عن السلطة التنفيذية ويجعله أكثر فعالية خاصة في مجال التشريع بتوسيع اقتراح القوانين إلى نواب مجلس الأمة، والخروج من نطاقه الضيق الذي ينحصر في كونه أداة للتصويت فقط.
- تنظيم دورات تكوينية بالتنسيق مع الخبرات الدولية في المجال التشريعي من أجل رفع كفاءة المشرعين في المجالات الهامة خاصة المجالات المالية والاقتصادية.
- أهمية بيوت الخبرة البرلمانية في تفعيل دور المؤسسة التشريعية من خلال التجربة التي يخوضها معهد التكوين والدراسات التشريعية التابع للمجلس الشعبي الوطني.

2- الحكومة

تعتبر الحكومة الجهاز الإداري المخول لتنفيذ كل ما يصدر عن البرلمان وكذا خضوع هذا الجهاز الإداري للمساءلة في كل ما حققه ولذلك فمن حق الحكومة المشاركة في إعداد القوانين والقرارات، ومن جهة أخرى فان مهام الحكومة تتمثل في إحلال الاستقرار الاقتصادي داخل المجتمع وتلبية متطلبات الأشخاص ورغباتهم عن طريق الوزارات الموجودة.

[1]- الطاهر خويضر، "البرلمان والمجتمع المدني"، مجلة الفكر البرلماني، العدد 04، أكتوبر 2003، ص.76.

البحث في طبيعة العلاقة بين الحكومة والبرلمان التي أصبحت في حالة ضعف نتيجة الممارسات التنظيمية للنظام و مما زاد في إضعاف علاقة البرلمان بالحكومة هو وجود الائتلاف الحكومي الذي سهل مهمة الحكومة في تمرير مشاريعها مما أدخل المعارضة في حالة من التعقيد والشغور والتي وجدت نفسها في أغلب الأحيان أقلية بحكم التجربة الجديدة وحتى على مستوى عمل الأحزاب الأمر الذي أدى إلى غياب تقاليد لكن كانت توجد معارضة تشمل في العموم حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية وجبهة القوى الاشتراكية وحزب العمال لكنها غير فعالة.[1]

ثانيا: بناء دولة ديمقراطية تقوم على القانون

إن تكريس الممارسة الديمقراطية في الجزائر يقتضي في الأساس بناء دولة ديمقراطية تراعي المبادئ الأساسية التي تتميز بها الدول الديمقراطية، وتكريس المفهوم الحقيقي لدولة القانون، وهذا يكون بالتقيد بجملة من المبادئ من خلال إصلاحات جذرية يمكن تلخيصها في ما يلي:

1- تحقيق الديمقراطية الدستورية

يقتضي ذلك توفير شرطين أساسيين أولاهما قبول مجتمعي لمبدأ المساواة السياسية بين المواطنين وثانيهما التوصل إلى صيغة دستور ديمقراطي يراعي اعتبارات مختلف الجماعات وشروط انخراطها في الممارسة الديمقراطية.

أولا: بالنسبة للشرط الأول المتمثل في القبول المجتمعي لمبدأ المساواة السياسية بين المواطنين فهو يقوم على ركيزتين أساسيتين هما مبدأ المساواة ومبدأ المواطنة، ويكون التعبير العملي على قبول مبدأ المساواة هو احترام الإنسان الذي كرمه الله وحماية حقوقه الأساسية كما يكون التعبير عن العمل بمبدأ المواطنة هو التسليم بحقوقها إلى الجماعات

[1]- رابح كمال لعروسي، " قراءة في الأداء السياسي للبرلمان التعددي الجزائري "، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 04، 2007، ص 28.

المتوطنة في الدولة كافة وتمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم السياسية على قدم المساواة بموجب القانون.

ثانيا: بالنسبة للشرط الثاني المتمثل في التوصل إلى صياغة دستور ديمقراطي حيث يعتبر المؤسسة المركزية في نظام الحكم الديمقراطي تخضع الدولة والمجتمع لأحكامه وتحتكم جميع الأطراف إلى شرعيته ونشير إلى أن الوصول لصياغة دستور ديمقراطي والعمل بموجب أحكامه يتوقفان على توازن القوى، فالديمقراطية جوهرها المشاركة السياسية الفعالة، والمقصود بتوازن القوى هو ذلك التوازن القوي الذي تقوم عليه الديمقراطية وهو توازن بين قوى الدولة وقوى المجتمع، ومعايير الدستور الديمقراطي تقوم على المبادئ التالية:

- إعادة الصياغة لما يعرف بمبدأ سيادة الأمة وهو أكثر تعبيرا عن حقيقة الديمقراطية الدستورية حيث لا يكفل هذا المبدأ تطبيق الديمقراطية فقط وإنما يجب أن يترجم إلى أحكام في صلب الدستور وهو ما يترجم بمبدأ " لا سيادة لفرد ولا لقلة على شعب"موضع التطبيق يتطلب ضرورة انتخاب المسؤولين عن السلطة التنفيذية وكذا السلطة التشريعية المكلفين بمراقبة قرارات السلطة التنفيذية وسياستها.
- سيطرة أحكام القانون: يتطلب وضعه موضع التطبيق وجود ضمانات احترامه، وتتمثل هذه الضمانات في وجود جزاء على مخالفة أحكام هذا المبدأ، ويعتبر علو الدستور أبرز مظهر لسيطرة أحكام القانون فلا يوجد أي نص أو قاعدة أعلى منه أو حتى تدانيه أو تساويه في المرتبة و يترتب على مبدأ علو الدستور نتائج مهمة، أولها تدعيم المشروعية القانونية من خلال إيجاد مرجعية دستورية تنبثق عنها القوانين وتقيد سلطة المشرع، وثانيا التأكيد على أن الدستور يبين اختصاصات السلطة و على جميع السلطات أن تراعي اختصاصاتها الدستورية.[1]

[1]- علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، المرجع السابق الذكر، ص .34-350.

- عدم الجمع بين السلطات، حيث يكفل الدستور الديمقراطي عدم الجمع بين كل من السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وذلك بتبيين اختصاصات كل مؤسسة من المؤسسات المنوط بها أداء سلطة من السلطات الثلاث.
- ضمان الحقوق والحريات: حيث أن احترام الحقوق والحريات هو شرط أساسي لإقامة السلام والاستقرار الاجتماعيين، وهو ما يسهم في تكريس الممارسة الديمقراطية.
- التداول على السلطة: حيث يخلق الدستور الديمقراطي المؤسسات ويخلق الآليات التي تسمح بتداول سلمي على السلطة.

2- إصلاح قطاع العدالة

انطلاقا من القول أن بناء دولة ديمقراطية وعصرية يعني فصل السلطات وتوضيح الحدود بين مختلف مؤسساتها وأجهزتها بحسب الأدوار والوظائف وكذلك تعيين العلاقات الموجودة بينها كل هذا يكفله القانون الأساسي الأول وهو الدستور الذي يهدف إلى حماية وتكريس مبدأ دولة القانون في أبسط معانيها التي تعني مؤسسة شرعية تحكم وتحكم بالقانون[1]، ونظرا لما يتمتع به القضاء من دور رئيسي في تعزيز دولة القانون واحترام التشريعات من طرف المواطن لا بد من توفر مايلي:

- العمل على ترسيخ مبدأ استقلالية القضاء ليكون أداة فعالة لحماية الشرعية الدستورية والقوانين الاستثنائية.[2]
- الالتزام بالاستقلالية التامة والمطلقة للجهاز القضائي وتجنب الضغوط السياسية أثناء أداءه لوظيفته
- تخصيص نظام مالي خاص بالسلطة القضائية مما يعزز دور القضاة والمساعدين القضائيين في تطبيق القانون.

---

[1] - أحمد خروع، دولة القانون في العالم العربي و الإسلامي بين الأسطورة والواقع، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د ت، ص 79.

[2] - صالح زياني، "واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي"،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2003، ص 81.

- عصرنة قطاع العدالة من خلال إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في جميع المؤسسات القضائية، من أجل تبسيط الإجراءات والتسريع في تنفيذها.

تفعيل المجتمع المدني وتأسيس إعلام حر

إن للإعلام ومؤسسات المجتمع المدني دور فاعل ورئيسي في بناء دولة الحكم الراشد وهذا راجع إلى الأهمية التي ينطويان عليها في عملية المشاركة في صنع السياسات وتنفيذها، فضلا عن دوره في تدعيم آلية الشفافية والمساءلة في الكشف عن فضائح الفساد ومكافحته، كما أن الدور الهام للمجتمع المدني في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية، وتأكيد قيمها الأساسية ينبع من طبيعة المجتمع المدني وما تقوم به منظماته من دور ووظائف في المجتمع لتصبح بذلك بمثابة البنية التحتية للديمقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع والتنشئة الديمقراطية[1]، ومن أجل تعزيز دور المجتمع المدني في الجزائر لا بد من توفر شرطين نلخصهما في ما يلي:

ضمان استقلالية المجتمع المدني: تضع أنظمة الدول النامية بصفة عامة ومنها الجزائر العديد من القيود على مؤسسات المجتمع المدني وتمارس على نشاطاتها ضغوطا كبيرة و في أغلب الأحيان تعمل على محو وجود هذه المؤسسات وإخضاعها للسلطة السياسية والقضاء على استقلالها[2]، ولكي تأخذ هذه المؤسسات موقعها الفعلي في سياق العملية الديمقراطية ينبغي تعيين حدود المجتمع السياسي بوضع الحدود الفاصلة لمجال عمل الدولة وتدخلها بحيث لا تمس حرية عمل مؤسسات المجتمع المدني وكذلك تحرير هذه المؤسسات من الهيمنة التي تمارسها عليها السلطة السياسية وتأتي الحاجة لمنع تدخل الدول ورفع الهيمنة والوصاية المفروضة على مؤسسات المجتمع المدني ونشاطاتها من ضرورة تحقيق استقلالية هذه المؤسسات وصونها كشرط أساسي لضمان ممارسة

[1] - عبد الغفار شكر ومورو محمد، المجتمع الأهلي و دوره في بناء الديمقراطية، ط1، دمشق : دار الفكر، 2003، ص 58.

[2] - على خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، المرجع السابق الذكر، ص .125.

ديمقراطية حقيقية في الجزائر ، و من هذه الزاوية لا يعني استقلال المجتمع المدني عن أجهزة الدولة الانفصال الكامل بينهما وإنما يعني أن تتمتع مؤسسات المجتمع المدني بهامش من حرية الحركة بعيدا عن التدخل المباشر من جانب الدولة بمعنى تنظيم العلاقة بينهما.

التخلي عن آلية التعبئة الجماهيرية التي تمارسها الدولة:إن إشكالية التعبئة أنها لا تتيح لمؤسسات المجتمع المدني المشاركة الحرة والفعالة حيث تكون موجهة من قبل النظام ومعدة لأجل تأدية وظيفة هامشية، فالتعبئة نمط من الآليات السلطوية في التعامل مع الجماهير إذ يغلب عليها طابع الإكراه المستند إلى استخدام وسائل الضبط والسيطرة التي تملكها السلطة وتكمن المبررات الأساسية في اعتماد آلية التعبئة من قبل الأنظمة في أن التهيئة هي الأداة المحورية في كسب الشرعية السياسية والحصول على السند الشعبي، كما أنها الوسيلة الدينامية لتحقيق غايات عديدة تصب في خدمة النظام السياسي ولكنها تأتي على حساب مؤسسات المجتمع المدني ودورها كقنوات رئيسية للمشاركة السياسية، ومن بين الآليات الأخرى التي تساهم في تدعيم دور المجتمع المدني نجد:

- تطوير القدرات البشرية من خلال خلق شراكة بين الخبراء و مؤسسات المجتمع المدني بتنظيم دورات وندوات تعمل على تطوير الثقافة التنظيمية ودعم أسس الحوار والنقاش الايجابي من أجل تطوير مفهوم الديمقراطية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني وإنشاء أجهزة فنية مشتركة لها وتنسيق حملات إعلامية مشتركة لطرح قضاياها ومشاكلها على الرأي العام.[1]
- توفير المناخ المناسب لقيامها بنشاط فعال:من خلال التمكين للقيم الثقافية المساعدة على التحول الديمقراطي كقيم التسامح والحوار والاعتراف بالأخر.
- تعميق الطابع المؤسسي للمجتمع المدني: يتطلب تقوية المجتمع المدني وتحولها إلى مؤسسات حقيقية أن تتوافر لها المقومات الأساسية التي لا يمكن بدونها أن تمارس

[1] - عبد الغفار شكر ومورو محمد، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية،المرجع السابق الذكر، ص .100.

نشاطها كمؤسسة مثل توفير البيئة الحقوقية التي تحدد وضعها القانوني، ووجود نظام أساسي يتضمن شروط العضوية وتوزيع المهام وكيفية اتخاذ القرار وكذلك تحقيق الديمقراطية الداخلية، ومن المقومات الأساسية لتعميق الطابع المؤسسي تحديد أهداف المنظمة متضمنة إستراتجيتها وبرامجها.

- بناء قاعدة بيانات ومعلومات حول مؤسسات المجتمع المدني لسد الفجوة والنقص في هذا المجال ولخدمة الباحثين وصانعي القرار و السياسة العامة.

أما على صعيد تكوين إعلام حر فهذا يتطلب ما يلي:

- التحسين من وضعية الصحافة والإعلام المكتوب بإعادة النظر في قانون العقوبات الذي جعل من وسائل الإعلام المكتوب ناطقا رسميا باسم السلطة.
- فتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار في المجال السمعي البصري ورفع احتكار الدولة عليه.

خلاصة: مما تقدم نستخلص أن الحكم الراشد يمكن أن يقاس من خلال تحقيق حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية ومن توافر الحق في الحياة، والصحة والمسكن والطعام، والمساواة في التعليم، والأمن الشخصي والجماعي، وتعزيز مفهوم المشاركة، وتطبيق النظام الديمقراطي والتعديدية الحزبية وإجراء الانتخابات وكذلك مكافحة الفساد وهذه كلها تعتبر مكونات أساسية للتنمية المستدامة للمجتمع، بالإضافة إلى فرص بناء إعلام حر حيث يتطلب ذلك توافر بيئة تضمن استقلال المؤسسات والمنابر الإعلامية وتعطي الحق لكل إعلامي في ممارسة دوره المهني دون مراقبة مسبقة أو ضغط سياسي أو أمني أو مالي ودون ضغط وإكراه مجتمعي، وكل هذه السبل الرامية لتعزيز مبدأ الحكم الراشد تعمل على إدخال الإصلاح كتطلع منشود للمجتمعات العربية، وبدراسة الحالة الجزائرية يتبين أن هناك جهودا تبدل من قبل السلطة من أجل ترشيد حكمها، وتعمل على تجسيد مبادئ وآليات تحقيق الحكم الراشد على عدة أصعدة، ويؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن إدارة الحكم الراشد تتطلب مشاركة الدولة ممثلة في الإدارة المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، أو ما يعرف بالأطراف الفاعلة، فمن دون المشاركة من أدنى إلى أعلى لن تتمكن أجهزة الحكم المحلي من هيكلة أو إدارة الخدمات العامة وتحقيق التنمية المحلية، وكلما صغر النطاق الجغرافي للمجتمع زادت قدرة الناس على المشاركة الفعالة في نسق للحكم الراشد، فبعد تغير وظائف الدول، أصبحت هذه الأخيرة مجرد فاعل في صنع القرار إلى جانب شركاء جدد في تدبير الشؤون المحلية، يكتسبون بدورهم أهمية بالغة، خاصة المجتمع المدني والقطاع الخاص نتيجة الصعوبات التي يعرفها المجال التنموي المحلي.